



أوراق حضارية معاصرة

الصين المعاصرة

٢٠٠٣م

أوراق صينية معاصرة

السنة الأولى – العدد الثالث – ديسمبر ٢٠٠٣م

رقم الإيداع ٢٠٠٤/٢٧٧٢

المراسلات: مركز دراسة الحضارات المعاصرة، مبنى كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر. الرمز البريدى ١١٥٦٦. ت+فاكس ٦٨٥١٤٣٢ – ٠٠٢٠٢. بريد اليكترونى Aucscc@yahoo.com

فهرس الموضوعات

افتتاحية العدد

لاجدال فى أننا نعيش فى عالم سريع التقلبات، إذ تتوالى فيه المتغيرات وتتسارع الأحدث.

وإذا كان القرن العشرون قد شهد حروباً عالمية غيرت من مجريات الأحداث، فإن القرن الحادى والعشرين بدأ بأحداث الحادى عشر من سبتمبر التى جعلت العالم يعيش حالة الغليان والفوضى ترقباً لوقوع حروب عالمية أخرى حيث فقدت الأعراف والتقاليد الدولية التى كانت ترتكز عليها الحياة الإنسانية فى عالمنا المعاصر وإذا أضفنا إلى ذلك تلك الطفرة الهائلة فى عالم الاتصالات والمعلومات أدركنا أننا فى أشد الحاجة إلى التواصل الفكرى بين الحضارات وإلى الحوار بين الشعوب وصولاً إلى قيم إنسانية تشكل إطاراً لحياتنا الاجتماعية وانطلاقاً من هذا الفهم لعالمنا المعاصر وإيماناً بأهمية المشاركة الفعالة من جانب جامعاتنا «تلك المنارة العلمية والفكرية» فى البحث عن قضايا الحضارة المعاصرة للوصول إلى كيفية الحوار مع الحضارات الأخرى بما يكفل إقامة الجسور الحضارية التى تحقق التواصل بدلاً من الصراع.

ولذلك يبادر مركز دراسة الحضارات المعاصرة برصد المتغيرات التى تعيشها الحضارات المعاصرة مع البحث عن الثوابت والقواسم المشتركة بين هذه الحضارات لكى نصل إلى الصيغة المثلى لإجراء الحوار بينها. ومن ثم يوالى المركز إصدار عدة أوراق حضارية تعد بمثابة نافذة تطل على أهم الحضارات المعاصرة، وقد بدأ المركز بإصدار الملف التركى وها هو المركز يقدم الملف الإيرانى ثم الملف الصينى.

ونحن إذ نقدم الشكر إلى القائمين على مثل هذه الأنشطة البحثية نتوجه بخالص الشكر أيضاً إلى الأستاذ الدكتور / صالح هاشم رئيس الجامعة لما يقدمه من العون المادى والمعنوى ولرعايته لكل نشاط علمى وتعليمى فى الجامعة.

والله ولى التوفيق ،،،

نائب رئيس الجامعة ورئيس مجلس إدارة
مركز دراسة الحضارات المعاصرة

أ.د / محمد فهمى طلبه



تقديـــم

يقف التاريخ شـاهداً على التبادل والتـواصل بين الحضارات، فـالحضارة الإنسـانية بمعناها الشامل مـا هى إلا شعلة تتلقفـها الأمم والشعوب لتظـل مضيئـة إلى أن يرث الله الأرض وما عليهـا. كما يشهـد تاريخ الحضارات على أن الحـضارة الإسلامـية العربية كـانت هى الأساس الذى نشأت عليـه الحضارة الغـربية الحديثة، وبالـعكس تقوم الحضارة العـربية الحديثـة على ما ننقله من الغرب سواء فى الجانب الفكرى أو التطبيقى.

ولما كان النشاط البـشرى يقوم على ثوابت ومتـغيرات تعيشـها الحضارة الإنسانيـة اقتضت ضرورات البحث العـلمى أن تنهض البحوث العلميـة لمراجعة هذه الثوابت وإبرازها، ومـتابعة التغيـرات التى تطرأ على الصعيدين الدولى والإقليـمى، والتأمل فى مواجهتـها بالمنهج العلمى الذى يقوم أسـاساً على توفـر المعلومات، ومن ثم اضطلع مـركز دراسة الحـضارات المعـاصرة بتوفير هذه المعلومات التى يفـيد منها الباحثون فى المؤسسات العلمية المخـتلفة، كما تكون أمام صانعى القرار على المستوى الوطنى والقومى، حـتى تبنى الكشف عن المداخل الأساسية لإقامة حوار صحى بين الحضارات، كما نتوصل إلي القواسم المشتركة بين الحضارة العربية الإسلامية الحديثة وغيرها من الحضارات.

من هذا المنطلق يسـعى المركز إلى توفـير المعلومـات عن البناء الحضـارى من الداخل لكل الشـعـوب التى تشـارك فى صنع مـا يجـرى حولنا مـن الأحداث السـيـاسـيـة والاقتـصـادية والاجتـماعية، ويعـتمد المركـز فى ذلك على المصادر الأصلية لهـذه الشعوب بالرجـوع إلى ما تصدره فى لغاتها الأصلية وليس ما يتردد عنها من خلال وكالات الأنباء أو الميديا العالمية.

لذلك فقد توفر البـاحثون ممن يجيدوا اللغة الفارسيـة على إعداد الملف الخاص بإيران، وقد سبـقه إعداد الملف الـتركى، وتوفر البـاحثون الذين يـجيدون اللغـة الصينية عـلى إعداد الملف الخاص بالصين، كل ذلك من خلال المطـبوعات وشبكة الانترنت الصـادرة بلغة كل شعب من هذه الشعوب.

والمركز إذ يفخـر بتقديم هذين الملفين : الصينى والإيرانى بعد الملف التـركى يتوجه بالشكر لكل من ساهم فـى الترجمـة والتحرير والإشـراف على الإعداد، كمـا نتوجه بـخالص الشكر والتـقدير على رعـاية الأستـاذ الدكـتور/ صـالح هاشم رئيس الجامـعـة لكل نشاط بحـثى فى الجامعة ولاسيمـا نشاط مركز دراسة الحضارات وإلى الأستاذ الدكتور مـحمد فهمى طلبة على حـسن إدارته للمـركز وعلى دعـمـه المادى والمعنوى لكل أنشطة المركـز. وأتمنى لكل الزمـلاء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة التدريس التوفيق والنجاح.

أ.د. محمد عبداللطيف هريدى

عميد كلية الآداب ومدير المركز



مقدمة

هـــذه دعوة كريمة، كنا قد انتظرناها طويلاً من الهيئات المعنية بالنشر الثقافى، وكما كانـــت دائماً جامعة عين شمس رائدة في حركة التنوير بسبقها للآخرين؛ فتم افتتاح قسم اللغة الصـــينية بكلـــية الألسن في عام ١٩٧٧ وقد أدرك القائمون على الأمر في ذلك الوقت أهمية وضـــرورة دراســـة الـــثقافة والحضـــارة الصينية التى يشكل مواطنوها أكثر من ربع سكان المعمورة.

ثـــم كانـــت الدعـــوة لإعداد هذه السلسلة وإصدارها عن مركز دراسة الحضارات المعاصـــرة، من السيد الأستاذ الدكتور/ محمد عبد اللطيف هريدى عميد كلية الآداب وأستاذ اللغـــة التركـــية والمســـئول عن المركز، للتعرف على سمات وملامح الحضارة المعاصرة لجمهورية الصين بشتى نواحيها.

وكـــان المركـــز أكـــثر تفهماً عندما وافق على أن يخصص جزئين لملف الحضارة الصينية، لسببين أساسيين أولهما أن هذا العمل يعتبر باكورة الأعمال التى تنشر في مصر بل فـــي العـــالم العربى وأفريقيا، بأقلام باحثين مصريين تنقل وتترجم مباشرة من اللغة الصينية، والـــثانى هـــو حجـــم وثراء الوعاء الثقافى والحضارى للشعب الصينى وتطوره وتأثيره في الأحـــداث العالمية الأخيرة والإقليمية، اقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً، وخاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي منذ ١٩٧٨.

من هذا المنطلق التقى مجموعة من الزملاء الأفاضل من أعضاء هيئة التدريس بقسم اللغـــة الصـــينية بكلـــية الألسن وكونوا فريق عمل للإعداد لإصدار هذا الملف عن الحضارة الصـــينية المعاصـــرة، وترجمة موضوعات تطوف بالقارئ في أهم المعالم الحديثة للمجتمع الصـــينى من خلال ما صدر ونشر في الآونة الأخيرة في جمهورية الصين الشعبية سواء في الصحف أو المجلات والدوريات، بالإضافة إلى ما ينشر على شبكة المعلومات الدولية.

وقـــد حرصنا في تبويب الكتاب أن نبدأ بترجمة الأوراق الخاصة بالتعريف بالنظام السياســـى لجمهورية الصين الشعبية وأجهزة الدولة المختلفة ونظام الحكم فيها. ثم انتقلنا بعد ذلك للنظام الاقتصادي، والحياة الثقافية والتعليم وما يتبعهما من حياة اجتماعية.

وقـــد رأى فريق العمل أنه من الضرورى ذكر هذه المعلومات في أول إصدار من هـــذا الـــنوع. كمـــا حرصـــنا أن تكون هذه الموضوعات مدخلاً طبيعياً للتجول بعد ذلك في

التحليلات والدراسات والكتابات المتعلقة بشتى شئون وأحوال المجتمع الصينى داخلياً وخارجياً.

وبعد هذا المدخل تناولنا ترجمة ملخص كتاب عن مشكلة تايوان والصين الأم، ثم ترجمة بعض الأوراق عن العلاقات الصينية بدول الجوار مثل الهند، وفيتنام، وأفغانستان، والكوريتين.

وسوف يكون الجزء الثانى – إن شاء الله – ترجمة للدراسات والكتابات عما يدور داخل المجتمع الصينى وآثاره الداخلية والخارجية.

وأخيراً لا يسعنى إلا أن أتقدم بخالص الشكر لمركز "دراسة الحضارات المعاصرة" بجامعة عين شمس، ولزملائى الذين عملت معهم، وقد بذلوا جهداً طيباً لإنجاز هذا العمل.

وأسأل الله أن يكون عملاً نافعاً.

عن هيئة التحرير

أ.د. إبراهيم السيد محمد عكاشة

أستاذ اللغة الصينية بكلية الألسن

ووكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

جمهورية الصين الشعبية ونظامها السياسى

أولاً: أجهزة الدولة:

تشتمل أجهزة الدولة المركزية على ستة عناصر أساسية وذلك طبقاً لدستور جمهورية الصين الشعبية ألا وهى: المجلس الوطنى لنواب الشعب، رئاسة الجمهورية، مجلس الدولة، اللجنة العسكرية، المحكمة الشعبية العليا، النيابة الشعبية العليا.

١- المجلس الوطنى لنواب الشعب

يقوم المجلس الوطنى لنواب الشعب بانتخاب الستة أجهزة الأخرى وتكون جميعها مسئولة أمامه وأمام لجنته الدائمة. ومن هذا المنطلق فإن السلطة في الصين كلها للشعب فالأجهزة التى يمارس الشعب عن طريقها سلطة الدولة هى المجلس الوطنى لنواب الشعب ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف مستوياتها. ومن ثم فإن نظام مجالس نواب الشعب هو النظام السياسى الأساسى للصين.

تعيين نواب مجلس الشعب يكون بالانتخاب، وهم مسئولون أمام الشعب وتحت مراقبته، فهم يمثلون مختلف الأوساط والمناطق والأقليات القوسية والطبقات والفئات الاجتماعية لذلك يجب عليهم أن يكونوا على صلة وثيقة مع الهيئات والجهات التى ينتمون إليها وكذلك مع منتخبيهم ويعرفون جيداً ما يريدون ويطرحون هذه المتطلبات بصورة كاملة في اجتماعات مجالس النواب والتى تعقد لمناقشة السياسات والمبادئ الهامة.

أ- السلطات الخاصه بالمجلس الوطنى لنواب الشعب:

يحتل المجلس الوطنى لنواب الشعب أعلى أجهزة الدولة سلطة حيث تنقسم هذه السلطة إلى سلطة تشريعية، سلطة التعيين والإعفاء وسلطة اتخاذ القرارات وسلطة الرقابة.

(١) السلطة التشريعية:

يحق للمجلس الوطنى لنواب الشعب تعديل الدستور وسن وتعديل القوانين الأساسية التى تتعلق بالقضايا الجنائية والمدنية وأجهزة الدولة.

(٢) السلطة التنفيذية:

يحق للمجلس الوطنى لنواب الشعب انتخاب وأقرار وإعفاء أعضاء وقادة أجهزة الدولة العليا. كما يحق له انتخاب أعضاء لجنته الدائمة ورئيس الجمهورية ونائب رئيس

الجمهورية ورئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضائه والوزراء ورؤساء اللجان المختلفة والمراقب العام لهيئة المحاسبة الوطنية والسكرتير العام لمجلس الدولة وكذلك انتخاب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وأعضاء اللجنة الآخرين ورئيس المحكمة الشعبية العليا والمدعى العام للنيابة الشعبية العليا كما له حق إعفاء أعضاء أجهزة الدولة العليا المنتخبين والمعينين.

(٣) السلطة التقريرية :

من حق المجلس الوطنى لنواب الشعب بحث وفحص تقارير خطة الاقتصاد الوطنى والتنمية الاجتماعية وكذلك التصديق عليها لتنفيذها وكذلك بحث ودراسة تقارير ميزانية الدولة والتصديق عليها لتنفيذها وأيضاً التصديق على إقامة مقاطعات ومناطق الحكم الذاتى والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية والتصديق على إقامة مناطق إدارية خاصة ونظامها الخاص بها. كما أن للمجلس الوطنى لنواب الشعب حق إقرار مسائل الحرب والسلم وأيضاً ممارسة الوظائف والسلطات الأخرى التى تمارسها سلطة الدولة العليا.

(٤) السلطة الرقابية:

من سلطات المجلس الوطنى لنواب الشعب مراقبة تنفيذ الدستور الذى يعطى للمجلس الوطنى لنواب الشعب حق انتخاب مجلس الدولة والمحكمة الشعبية العليا والنيابة الشعبية العليا. ولذلك فإن هذه الأجهزة جميعاً خاضعة لرقابة المجلس الوطنى لنواب الشعب ومسئولة أمامه وذلك من أجل ضمان عمل هذه الأجهزة بشكل قانونى وطبيعى وأيضاً من أجل تحقيق مراقبة الشعب لأعمال الحكومة وأجهزة الدولة.

ب- اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب

يعقد المجلس الوطنى لنواب الشعب دورة كاملة في الربع الأول من كل عام وذلك بدعوة من لجنته الدائمة وطبقاً للدستور الصينى الحالى ومدة عمل المجلس الوطنى لنواب الشعب هى خمسة أعوام.

تُعد اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الهيئة العليا لسلطة الدولة والهيئة الدائمة لأجهزة الدولة التشريعية وعندما لا يكون المجلس الوطنى لنواب الشعب في حالة أنعقاد يمكن للجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب ممارسة سلطة الدولة العليا وسلطة الدولة التشريعية. يتكون أعضاء اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى العاشر لنواب الشعب من رئيس وأربعة عشر نائباً و١٥٩ عضواً. ولا يحق لهؤلاء الأعضاء شغل أية وظائف إدارية

أو قضائية أو نيابية في أى أجهزة أخرى بالدولة من أجل تحقيق الرقابة على هذه الأجهزة بشكل افضل.

ويحق للجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب سلطة تفسير الدستور ومراقبة تنفيذه وكذلك سن وتعديل القوانين الأخرى ذلك باستثناء القوانين التى وضعها المجلس الوطنى لنواب الشعب، وفى حالات عدم انعقاد المجلس الوطنى لنواب الشعب يحق للجنته الدائمة تعديل وتفسير وإضافة هذه القوانين ويرأس اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب السيد "ووبانج قوه".

ج- اللجان المتخصصه بالمجلس الوطنى لنواب الشعب

تعد اللجان الخاصة للمجلس الوطنى لنواب الشعب هى أجهزة العمل الدائمة للمجلس وعملها الرئيسى هو دراسة وفحص ومناقشة وسن القرارات والمشروعات المعنية أثناء أنعقاد المجلس الوطنى لنواب الشعب وقد قام المجلس في اجتماع اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب في اجتماعه الأول في الدورة العاشرة في ٢٠٠٣/٣/١٩ بتشكيل تسع لجان تضم لجان التوصيات ولجنة القوانين ولجنة الشئون الخارجية ولجنة الشئون الداخلية والقضائية ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة التعليم والعلوم والثقافة والصحة العامة ولجنة شئون الجاليات الصينية بالخارج ولجنة حماية البيئة والموارد ولجنة شئون الزراعة والريف.

٢- رئيس جمهورية الصين الشعبية

يعد رئيس جمهورية الصين الشعبية عنصراً أساسياً فى هيكل الدولة وقد أقيم نظام رئاسة الدولة وفقاً لأول دستور لجمهورية الصين الشعبية وضع عام ١٩٤٥، وقد ألغيت رئاسة الدولة فى عام ١٩٧٥ ثم أعيد العمل بها عام ١٩٨٢. وطبقاً لدستور جمهورية الصين الشعبية فإن من سلطات رئيس الجمهورية بناء على قرارات مجلس نواب الشعب ولجنته الدائمة أن يصدر القوانين ويعين ويعزل رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء مجلس الدولة والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس مصلحة الدولة لتدقيق الحسابات والسكرتير العام لمجلس الدولة ومنح أوسمة الدولة والألقاب الفخرية وإصدار أوامر العفو الخاص وإعلان الأحكام العرفية وإعلان حالة الحرب وإصدار أوامر التعبئة العامة وإرسال الممثلين المفوضين لدى الدول الأجنبية واستدعائهم وكذلك المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الهامة المعقودة مع الدول الأجنبية أو إلغائها واستقبال الممثلين الدبلوماسيين الأجانب نيابة عن جمهورية الصين الشعبية. فرئيس جمهورية الصين هو رئيس الدولة وممثلها الأعلى داخلياً وخارجياً ويُعد

جهازاً مستقلاً للدولة وجزءاً هاماً لأجهزتها. وطبقاً للأعراف الدولية فرئيس دولة الصين مثل معظم رؤساء الدول فى العالم له سلطة إعلان التشريعات وله سلطة دبلوماسية وشرفية عليا.

ينتخب رئيس الجمهورية ونائبه من قبل المجلس الوطنى لنواب الشعب ومدة ولايته خمس سنوات وقد أنتخب السيد/ خوجين تاوريتس جمهورية الصين الشعبية مع بدء الاجتماع الأول لأعمال الدورة العاشرة للمجلس الوطنى لنواب الشعب فى مارس الماضى كما أنتخب السيد "زانج تشينغ خونج" نائباً لرئيس الجمهورية في نفس الجلسة.

٣- مجلس الدولة

يُعد مجلس الدولة فى جمهورية الصين الشعبية هو الحكومة الشعبية المركزية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا لسلطة الدولة ويتكون من رئيس مجلس الدولة ونوابه وأعضاء المجلس والوزراء ورؤساء اللجان ورئيس جهاز المحاسبات والأمين العام للمجلس ويتم ترشيح رئيس مجلس الدولة من قبل رئيس الجمهورية وبعد تصديق المجلس الوطنى لنواب الشعب عليه ويحق لرئيس الدولة تعيينه أو عزله، كما يتم تعيين أعضاء مجلس الدولة بعد ترشيح رئيس مجلس الدولة وموافقة المجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة، كما يحق لرئيس الدولة تعيينهم وعزلهم. ومدة مجلس الدولة خمس سنوات، ولأعضائه شغل هذا المنصب لمدتين متتاليتين فقط.

ويتّبع مجلس الدولة نظام مسئولية رئيسه بينما تتبع وزاراته ولجانه المختلفة نظام القيام بالأنشطة الهامة نيابة عن رئيس مجلس الدولة وبعد أن يفوضهم لذلك. كما يتحمل رئيس جهاز المحاسبات مسئولية الأشراف على أعمال المحاسبات لمصالح الدولة وكذلك يقوم بمراقبة ومراجعة الإيرادات والنفقات المالية للدولة، فى حين يتحمل الأمين العام لمجلس الدولة مسئولية الأعمال اليومية لمجلس الدولة وأعمال ديوانه تحت إشراف وقيادة رئيس مجلسه.

ويعتبر مجلس الدولة هو الجهاز المسئول عن تنفيذ مبادىء وسياسات الحزب الشيوعى الصينى والتشريعات والقوانين التى يقرها المجلس الوطنى لنواب الشعب ويتحمل مسئولية إدارة الشئون الداخلية والدبلوماسية والدفاع الوطنى والمالية والاقتصاد والثقافة والتعليم فى الصين التى يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ١,٣ مليار نسمة وقد منح الدستور الصينى الحالى لمجلس الدولة وظائف وسلطات واسعة، منها السلطة التشريعية الإدارية والسلطة الخاصة بتقديم مشروعات القوانين، وسلطة القيادة الإدارية وكذلك سلطة الإدارة

الاقتصادية وسلطة الإدارة الدبلوماسية وسلطة الإدارة الاجتماعية وغيرها من السلطات والوظائف الأخرى التى يمنحها له المجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة.

ومع عقد جلسات أعمال الدورة السادسه عشرة لاجتماعات المجلس الوطنى لنواب الشعب تم ترشيح السيد "وين تجيابا ولينولى" منصب رئيس مجلس الدولة.

٤- اللجنة العسكرية المركزية

تُعد اللجنة العسكرية المركزية أعلى جهاز قيادى عسكرى لجمهورية الصين الشعبية وهى السلطة التى تقود وتأمر كل القوات المسلحة فى كل أنحاء الصين. وينتخب المجلس الوطنى لنواب الشعب رئيس اللجنة العسكرية المركزية وكذلك يتم اختيار بقية الأعضاء بعد تزكية رئيس اللجنة وتصديق المجلس الوطنى لنواب الشعب أو لجنته الدائمة لهؤلاء الأعضاء. وتتبع اللجنة العسكرية المركزية نظام مسئولية رئيس اللجنة وهو المسئول أمام المجلس الوطنى لنواب الشعب وله حق اتخاذ القرار النهائى للشئون الداخلية والوظائف الخاصة بسلطات اللجنة العسكرية المركزية.

قررت اللجنة العسكرية المركزية إنشاء الإدارة العامة للتجهيزات لجيش التحرير الشعبى وذلك حتى ١٣ أبريل عام ١٩٩٨ وهذا الإجراء كان إجراءً هاماً لتطبيق المبادىء الاستراتيجية العسكرية للجنة العسكرية المركزية والتى تم وضعها لمرحلة جديدة تمسكاً ببناء جيش عالى المستوى ودعماً للجيش الصينى بالعلوم والتكنولوجيا وتمشياً مع تطور اقتصاد السوق الاشتراكى بالصين، وتلبية لاحتياجات إصلاح أجهزة الدولة وتحقيقاً لجيش ذى خصائص صينية يتسم بالحزم والعزم. ويعتبر أمر إقامة الإدارة العامة للتجهيزات أمراً له مغزى عميق وأثر كبير فى تعزيز قيادة اللجنة العسكرية المركزية بشكل مركزى وموحد للتجهيزات العسكرية لكل وحدات الجيش الصينى ودافعاً قوياً لبناء تحديثات الدفاع الوطنى والجيش الصينى. وحتى هذا الإطار يتضح الهدف الأساسى لإقامة الإدارة العامة هذه ويضم جيش التحرير الشعبى الإدارة السياسية العامة وهيئة أركان الحرب العامة وإدارة الخدمات العامة وإدارة التجهيزات العامة وقد حقق كل من جيش التحرير الشعبى وقوات الشرطة المسلحة الشعبية، إنجازات عظيمة من أجل المحافظة على السيادة الوطنية وأمن الدولة وإنشاء المشروعات الرئيسية. والإنقاذ العاجل والإغاثة من الكوارث، هذا بالإضافة إلى النتائج المبهرة التى حققها جيش التحرير الشعبى في عملية البناء والإصلاح. ففى صيف ١٩٩٨ وقعت فيضانات نادرة لم يحدث مثلها من قبل في تاريخ الصين في أحواض أنهار اليانغستى

وتنجيانغ وسونغهوا. وقد قام جيش التحرير الشعبى بدور رئيسى لا غنى عنه فى مكافحة الفيضانات وأعمال الإنقاذ، وطبقاً للإحصاءات غير الكاملة فإن القوات البرية والجوية والبحرية وقوات الشرطة المسلحة الشعبية قد نقلت إلى مناطق الفيضانات ما يقرب من أربعة مليون وأربعمائة ألف مواطن منكوب بالإضافة إلى ٢٣٦٨٠٠ شاحنة و٣٥٧٠٠ قارب و ١٢٨٩ طائرة هليكوبتر. وكان ذلك أكبر حركة للقوات المسلحة الصينية فى مكافحة الكوارث الطبيعية منذ تأسيس الصين عام ١٩٤٩ وقد أنقذ الجيش ٤,١٩٥ مليون نسمة، وقام بتأمين حواجز وحدود طولها حوالى ٧٦١٩,٩ كيلو متر، وأوقف وأنقذ ٥٧٦٢ تصدعاً ورفع ٧٨,٩٢ مليون طن من البضائع محققاً بذلك النصر في معركة الفيضانات.

هذا وتتكون القوات المسلحة الصينية من الوحدات العسكرية العاملة والاحتياطية لجيش التحرير الصينى وقوات الشرطة المسلحة الشعبية والميلشيا وقد أنشأت جمهورية الصين الشعبية وزارة الدفاع الوطنى التابعة لمجلس الدولة وهى الهيئة التى تقود وتدير قضايا الدفاع الوطنى تحت قيادة مجلس الدولة.

وطبقاً لما تحدده القوانين الصينية فإن قوام القوات المسلحة الصينية التنظيمى يقوم وفقاً لهياكل المنظمات الأساسية ألا وهى الدوائر العامة ونظام القوات المسلحة المختلفة ونظام المناطق العسكرية.

١- نظام الدوائر العامة:

يتكون نظام الدوائر العامة لجيش التحرير الشعبى الصينى من دائرة الأركان العامة والدائرة السياسية العامة ودائرة السوق العسكرى العامة ودائرة التجهيزات العامة تحت قيادة اللجنة المركزية التى تقوم بقيادة وإرشاد أعمال المناطق العسكرية ومختلف القوات المسلحة بواسطة الدوائر العامة الأربع، أما أعمال وزارة الدفاع الوطنى العملية فتقوم بمعالجتها الدوائر الأربع العامة كل على حده.

٢- نظم القوات المسلحة المختلفة:

يتكون جيش التحرير الصينى من القوات البرية والبحرية والجوية المدفعية الثانية.

٣- نظام المناطق العسكرية:

تُعد المناطق العسكرية لجيش التحرير الشعبى الصينى هيئات عسكرية أنشئت طبقاً لتقسيم الدولة الادارى والمواقع الجغرافية، وكذلك الاتجاهات الاستراتيجية ومهمات الحروب

وغيرها. ويوجد حالياً ٧ مناطق عسكرية أساسية في الصين وهى سينانغ وبكين ولانقشو وجينان ونانجينغ وقوالقنشو وتشنغدو.

وقد أنشأ الجيش الصينى الأكاديمية العسكرية وجامعة الدفاع الوطنى وجامعة العلوم والتكنولوجيا للدفاع الوطنى والاكاديمية العسكرية هى أعلى هيئة بحوث علوم عسكرية، وجامعة الدفاع الوطنى مسئولة عن تدريب القادة والمستشارين والباحثين والمنظرين من المستوى العالى. وتتحمل جامعة العلوم والتكنولوجيا للدفاع الوطنى مسئولية تدريب علماء ومتخصصين وقادة متخصصين كبار

وكالة أنباء الصين الجديدة ٢٠٠٣\١١\١٤.

٥- المحكمة الشعبية العليا

تُعد المحكمة الشعبية العليا أعلى جهاز قضائى بجمهورية الصين الشعبية، وتتمتع باستقلالية أعلى سلطة قضائية وذلك طبقاً للقانون، استقلالية تمنع التدخل من جانب أى جهاز أدارى أو منظمة اجتماعية أو أفراد ولكنها مسئولة أمام المجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة، وقد أنشأت محكمة الشعب العليا اللجنة القضائية التى تعتبر الهيئة القضائية العليا كما أنشأت العديد من المحاكم منها محاكم الجنايات التى تحكم في قضايا الجنايات من الدرجة الأولى والثانية. والمحاكم المدنية والمحاكم المالية والاقتصادية والمحاكم الإدارية ومحاكم الشكاوى والاستئناف ومحاكم النقل والمواصلات.

أولاً:تتحمل المحكمة الشعبية ثلاث مسئوليات طبقاً للدستور وهم النظر فى القضايا الكبرى ذات الأثر الكبير فى البلاد، والنظر في قضايا الاستئناف التى لا تخضع لأحكام وقرارات الحاكم العليا وكذلك القضايا التى ترى المحكمة الشعبية العليا أن يحكم فيها بنفسها.

ثانياً: المراقبة والأشراف على أعمال المحاكمة التى تنظر من قبل المحاكم المتخصصة والمحلية، كما يحق لها إلغاء الأحكام الخاطئة التى تصدر عن المحاكم المتخصصة أو المحلية على مختلف المستويات وكذلك إعادة النظر فى هذه القضايا بل والأمر بإعادة المحاكمة.

ثالثاً: شرح وتفسير كيفية استخدام القوانين فى مراحل القضاء ووجوب تنفيذ هذه التفسيرات فى كافة أرجاء الدولة.

يرشح المجلس الوطنى لنواب الشعب رئيس المحكمة الشعبية ويحدد مدة دورته للرئاسة ٥ سنوات على ألا يتعدى مدة رئاسته دورتين كما يتم تعيين وإعفاء كل من نائب

رئيس المحكمة وأعضاء لجنة القضاة ورؤساء محاكم القضاة ونوابهم والقضاة من قبل اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب. ورئيس المحكمة الشعبية العليا الحالى هو "سيادياىغ".

٦- النيابة الشعبية العليا

النيابة الشعبية العليا هى جهاز الرقابة القانونية للدولة وكذلك أعلى جهاز نيابى ومهامها كالآتى:

قيادة النيابات الشعبية المتخصصة والنيابات الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها فى تطبيق دورها الرقابى القانونى وفقاً للقانون وضمان تنفيذ القانون وتطبيقه بالشكل الصحيح. والنيابة الشعبية العليا مسئولة أمام المجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة وتقدم لها تقارير عن عملها وتخضع لمراقبتها. وتمارس النيابة الشعبية العليا طبقاً للدستور قيادة أعمال النيابات الشعبية المحلية والنيابات الشعبية المتخصصة على مختلف المستويات كالقبول المباشر والتسجيل للملفات والتحقيقات وإقرار رفع الشكوى أو رفضها حول قضايا الفساد والرشوة وقضايا الإضرار بحقوق المواطنين في ممارستهم الديمقراطية، وقضايا إساءة استخدام المنصب وغيرها من القضايا الجنائية. كما تقوم الرقابة القانونية طبقاً للقانون لإجراء المحاكمة والتحقيق فى القضايا الجنائية، وكذلك التصديق على الأحكام ورفع الشكاوى بعد التحقيقات وفقاً للقانون حول القضايا الجنائية الجسيمة، كما تقوم برفع الاحتجاجات إلى المحكمة الشعبية العليا حول أحكام المحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات وقراراتها، والتى يجب إعادة النظر فى صحتها، كما يحق لها القيام بدور الرقابة على السجون والإصلاحيات وتقديم التفسيرات القضائية الخاصة بالتطبيقات المحددة للقوانين فى العمل النيابى، ووضع الأنظمة واللوائح والنصوص التفصيلية حول أعمال النيابة كإدارة وقيادة شئون وكلاء النيابة طبقاً للقانون، وتنظيم وتوجيه وتدريب المسئولين بالهيئات النيابية وكذلك تنسيق المفاوضات مع الهيئات النيابية الأجنبية وتقديم المساعدات القضائية. والنائب العام الحالى للنيابة الشعبية العليا هو (هان تشوبين).

ثانياً: الدستور ونظام القانون:

تمت صياغة دستور جمهورية الصين الشعبية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وصياغة الدستور تعد من الأحداث التاريخية والسياسية العظيمة في الحياة السياسية الصينية، وقد طرأ كثير من التغيرات على الحياة السياسية فى الصين منذ عام ١٩٤٩، وقد تطلب هذا إجراء تعديلات في نصوص الدستور فظهر دستور عام ١٩٥٤

ودستور عام ١٩٧٨ ودستور عام ١٩٨٢ ويشتمل الدستور الصينى على مقدمة وأربعة أبواب هى الأحكام العامة، والحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، وأجهزة الدولة، والعلم الوطنى والشعار الوطنى والعاصمة، ومجمل بنوده ١٣٨ بنداً. وقد أجرى على الدستور تغييرات أخرى عام ١٩٨٨، ١٩٩٣، ١٩٩٩ من أجل إصلاحه واستكماله.

يحمى الدستور الصينى الحقوق الأساسية للمواطن فيعطيه الحق فى أن ينتخب وحق حرية التعبير عن رأيه والنشر والاجتماع وتنظيم الجمعيات والمسيرات والتظاهرات. كما يعطى الدستور الصينى المواطن الحق في حرية الاعتقاد الدينى، وحق حريته الشخصية وكرامته وحرمة منزله، وللمواطن الصينى الحق في حرية المراسلة والحفاظ على سريتها وكذلك مراقبة أى جهاز من أجهزة الدولة أو العاملين بها، وله الحق في العمل والراحة وتوجيه النقد وكذلك تقديم المقترحات والحصول على مساعدات ومعونات مادية من الدولة والمجتمع عند الشيخوخة أو المرضى أو الإصابة والعجز كما أن له حق التعليم والبحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى وكافة الأنشطة الثقافية.

إن صياغة دستور جمهورية الصين الشعبية وتعديله من الأحداث الهامة تاريخياً وسياسياً فهى استجابة لمتطلبات الدولية السياسية ففى عام ١٩٩٩ قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى بإجراء تعديل على الدستور استجابة لمتطلبات الإصلاح والانفتاح على الخارج بالصين وبناء التحديثات وتلخيصاً لتجربة الصين الجديدة في سعيها للإصلاح والبناء، وذلك من أجل الإصلاح والتنمية ودفع قضية بناء اشتراكية ذات خصائص صينية.

i. موقع www. People. Com. Cn

ii. وكالة أنباء شينخوا بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٤

iii. موقع www.npsnews. Com.cn



الحزب الشيوعى الصينى

تأسس الحزب الشيوعى الصينى في أول يوليو عام ١٩٢١ بشنغهاى، وهو الحزب الحاكم في الصين والممثل لمصالح الشعب الصينى كله.

قاد الحزب الشيوعى الصينى الشعب الصينى بمختلف قومياته في نضالات شاقة مريرة استغرقت ٢٨ عاماً، وأحرز انتصار الثورة الديمقراطية الجديدة، وأسس جمهورية الصين الشعبية.

بعد تأسيس الصين الجديدة، قاد الحزب الشعب الصينى بمختلف قومياته للتغلب على الصعوبات المتلاحقة، حتى جعل الصين دولة اشتراكية مزدهرة، بعد أن كانت دولة فقيرة متخلفة شبه مستعمرة وشبه إقطاعية.

تتمثل قيادة الحزب الشيوعى الصينى رئيسياً في القيادة الأيديولوجية والسياسية ويستجمع الحزب إرادة الشعب لتشكيل فكره وسياساته، ثم يحولها إلى قوانين الدولة وقراراتها بواسطة جداول الدولة القانونية وذلك بعد مصادقة المجلس الوطنى لنواب الشعب عليها، وفى نظام القيادة للدولة لا يحل الحزب محل الحكومة في وظائفها وسلطاتها، وتجرى أعمال الحزب في إطار الدستور والقوانين، وأى عضو من أعضاء الحزب شأنه شأن كل مواطن متساو أمام القانون.

قررت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعى الصينى التى عقدت في ديسمبر ١٩٧٨ أنه منذ عام ١٩٨٩ يتحول مركز ثقل أعمال الحزب إلى بناء التحديثات الاشتراكية، كما قررت مبادىء الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى.

وخلال عمليات الإصلاح والانفتاح وبناء اقتصاد السوق الإشتراكى يواجه الحزب الشيوعى الصينى اختياراً حاسماً، لذلك يتخذ الحزب من مقاومة الفساد والتشجيع على الأمانة والنزاهة محوراً هاماً للبناء الذاتى، ولقد أشارت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الرابعة عشرة للحزب الشيوعى الصينى التى عقدت في عام ١٩٩٣ إلى أن تعزيز بناء حكومة نظيفة ومقاومة الفساد شرط ضرورى وضمانة هامة لبناء نظام اقتصاد السوق الإشتراكى وقضية هامة تتعلق بنجاح أو فشل قضية الإصلاح ومصير الحزب والدولة.

ومواجهة لوجود ظواهر الفساد، ركزت لجنة الحزب المركزية قواها في أعمال تمس قادة هيئات الحزب والحكومة قبل غيرهم، بالأمانة والنزاهة والانضباط الذاتى، وقامت

بالتحقيق والمعالجة لعدد من القضايا الهامة والخطيرة وكبحت جماح النزعات السقيمة التى نددت بها الجماهير بشدة.

أنعقد المؤتمر الوطنى الخامس عشر للحزب الشيوعى الصينى بين ١٢-١٨ سبتمبر ١٩٩٧ في بكين، وخلاله قدم جيانغ تسه مين، نيابة عن اللجنة المركزية الرابعة عشرة للحزب الشيوعى الصينى، تقريراً تحت عنوان "ولنرفع عالياً الراية العظيمة لنظرية شياو بينغ للتقدم الشامل بقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية إلى القرن الواحد والعشرين". ولقد حدد دستور الحزب الشيوعى الصينى بوضوح أن نظرية دينغ شاو بينغ فكرة مرشدة للحزب، وأن الحزب الشيوعى الصينى يتخذ الماركسية واللينينة وافكار ماوتس دونغ ونظرية دينغ شياو بينغ مرشداً له في عمله.

انعقدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية الخامسة عشرة للحزب الشيوعى الصينى في الفترة ما بين ١٢ و١٤ أمتوبر ١٩٩٨ ببكين وألقى خلالها جيانغ تسه مين، الأمين العام السابق للجنة الحزب المركزية، كلمة هامة، وناقشت وأجازت القرارات المتعلقة بالمسائل الهامة بالزراعة والأعمال الريفية.

ورأت الدورة أن مسألة الزراعة والريف والفلاحين مسألة هامة تتعلق بالوضع العام للإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات في الصين، ومن أجل إنجاز مهمة التنمية العظيمة، لابد من توطيد المكانة الأساسية للزراعة والاقتصاد الريفى والحفاظ على النمو المتواصل لدخل الفلاحين والحفاظ على استقرار المجتمع الريفى. في الوقت الحاضر يبلغ عدد أعضاء الحزب الشيوعى الصينى أكثر من ٥٨ مليون عضو وله ٣,٣ ملايين منظمة قاعدية، والجريدة الناطقة باسم لجنة الحزب المركزية هى صحيفة "الشعبة" اليومية، ومجلتها النظرية هى "البحث عن العقيدة". والأمين العام الحالى للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى هو "خوجين تاو".

www.bbc.com.cn

١- الأجهزة التنظيمية للحزب الشيوعى الصينى

١- جهاز القيادة المركزية للحزب:

(١) المؤتمر الوطنى واللجنة المركزية

المؤتمر الوطنى لممثلى أعضاء الحزب واللجنة المركزية المنبثقة عنه هما جهاز القيادة المركزى للحزب، فاللجنة المركزية مسئولة أمام المؤتمر الوطنى لممثلى أعضاء الحزب وتقدم تقرير عمل له.

يعقد المؤتمر الوطنى لممثلى أعضاء الحزب مرة واحدة كل خمس سنوات، وتعقده اللجنة المركزية، كما يمكن عقده قبل الموعد عندما ترى اللجنة المركزية ضرورة لذلك أو أن يتقدم لطلب أكثر من ثلث منظمات الحزب على مستوى المقاطعة فيما فوق، ولا يمكن تأجيله إذا لم يكن هناك وضع استثناف.

اللجنة المركزية تقرر عدد ممثلى المؤتمر الوطنى وطريقة انتخابهم.

مدة عمل اللجنة المركزية ٥ سنوات، وإذا قدم أو أجل موعد انعقاد المؤتمر الوطنى، تتغير مدة عملها.

صلاحيات المؤتمر الوطنى لممثلى أعضاء الحزب:

١- الاستماع إلى تقرير اللجنة المركزية ومراجعته.

٢- الاستماع إلى تقرير لجنة مراقبة الانضباط للجنة المركزية ومراجعته.

٣- مناقشة المسائل العامة للحزب وإقرارها.

٤- تعديل دستور الحزب.

٥- انتخاب اللجنة المركزية.

٦- انتخاب لجنة مراقبة الانضباط للجنة المركزية.

في فترة عدم انعقاد المؤتمر الوطنى لممثلى أعضاء الحزب، تنفذ اللجنة الدائمة قرارات المؤتمر الوطنى، وتقود كل أعمال الحزب وتمثل الحزب الشيوعى الصينى في المعاملات مع خارج الصين.

العمر الحزبى لأعضاء اللجنة المركزية وأعضائها الاحتياطيين ٥ سنوات فما فوق.

إذا شغر منصب أعضاء اللجنة المركزية، يملأ الأعضاء الاحتياطيين الأماكن الشاغرة بطريقة نظامية.

المكتب السياسى للجنة المركزية يعقد الاجتماع الكامل للجنة المركزية مرة واحدة كل سنة على الأقل.

(٢) المكتب السياسى:

يتألف المكتب السياسى من اللجنة الدائمة للمكتب السياسى، الأمين العام، اللجنة العسكرية للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى وسكرتارية اللجنة المركزية التى تعتبر الجهاز التنفيذى للمكتب السياسى.

٢- الأجهزة القيادية المحلية للحزب:

يعقد المؤتمر المحلى لممثلى أعضاء الحزب على مستوى المقاطعة والمناطق الذاتية للحكم والمدن والأقاليم مرة واحدة في كل خمس سنوات، وفى فترة عدم انعقاد المؤتمرات المحلية، تنفذ لجان الحزب على مختلف المستويات أوامر منظمات الحزب الأعلى.

٣- منظمات الحزب القاعدية:

يجب إقامة منظمة قاعدية للحزب في كل مؤسسة وقرية ووحدة إدارية ومدرسة ووحدة للبحوث العلمية وسرية من جيش التحرير الشعبى وتعتبر هذه المنظمات هى أساس عمل وقوة الحزب.

٤- الجماعة الحزبية القيادية:

يمكن تكوين الجماعة الحزبية القيادية في الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية والمنظمات الشعبية والمنظمات الاقتصادية والثقافية والأجهزة غير الحزبية الأخرى.

مهمة الجماعة الحزبية القيادية هى تنفيذ خط الحزب وسياسته ومناقشة المسائل الهامة في وقتها والتضامن مع الكوادر والجماهير غير الحزبيين لإنجاز مهمات الدولة.

٥- أجهزة مراقبة الانضباط للحزب:

تشتمل أجهزة مراقبة الانضباط للحزب لجنة مراقبة الانضباط المركزية ولجنة مراقبة الانضباط المحلية ولجان مراقبة الانضباط الشعبية وتعمل لجنة مراقبة الانضباط تحت قيادة اللجنة الدائمة للحزب.

ووفقاً لحاجة العمل يمكن للجنة مراقبة الانضباط المركزية أن تبعث فرقاً أو أعضاء لفحص الانضباط إلى الأجهزة الحزبية والمؤسسات والهيئات الحكومية وحتى المركزية منها.

قرار المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى حول "دستور الحزب الشيوعى الصينى/ مشروع معدل".

فيما يلى النص الكامل لقرار المؤتمر الوطنى السادس عشر حول "دستور الحزب الشيوعى الصينى/ مشروع معدل/" (أجيز في المؤتمر الوطنى السادس عشرة للحزب الشيوعى الصينى يوم ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢):

أجاز المؤتمر الوطنى السادس عشر للحزب الشيوعى الصينى بالإجماع "دستور الحزب الشيوعى/ مشروع معدل/" الذى طرحته اللجنة المركزية الخامسة عشر للحزب بعد النظر فيه وقرر أن يسرى مفعول هذا الدستور المعدل اعتباراً من تاريخ إجازته.

وافق المؤتمر بالإجماع على أن يعتبر دستور الحزب الشيوعى الصينى هو طليعة الطبقة العاملة الصينية وهو كذلك طليعة الشعب الصينى والأمة الصينية، وهو النواة القيادية لقضية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وإنه يمثل متطلبات تطور القوى المنتجة الصينية، ويمثل اتجاه التقدم للثقافة الصينية، ويمثل المصالح الأساسية للغالبية العظمى من الشعب الصينى، على أن تكون المثل العليا والهدف النهائى للحزب هما تحقيق الشيوعية، ويرى المؤتمر أن هذا التعبير عن طبيعة الحزب يتطابق مع تطور تاريخ الحزب وأحواله الموضوعية ويتواكب مع متطلبات العصر، وهو في صالح تعبئة القوة الخلاقة للحجم الغفير من أعضاء الحزب على أوسع نطاق، كى يتحدوا مع جماهير الشعب العريضة وقيادتها في المساهمة في بناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وطالب المؤتمر جميع الرفاق داخل الحزب أن يدركوا أن تطوير النظام الاشتراكى في حاجة إلى فترة زمنية طويلة، وعليهم أن يبنوا الاشتراكية ذات الخصائص الصينية متمسكين بدمج المبادىء الأساسية للماركسية – اللينينية بالممارسات الصينية، سالكين طريقهم الخاص بثقة تامة.

يرى المؤتمر أنه منذ انعقاد الدورة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الثالثة عشرة للحزب الشيوعى الصينى، نجح الشيوعيون الصينيون بزعامة الرفيق جيانغ تسه مينغ كممثل رئيسي لهم في تعميق إدراك ماهية الاشتراكية وأى نوع من الحزب يجب بناؤه، وكيفية بنائه من خلال ممارسات الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، وعليه كسبوا خبرات جديدة حول بناء الحزب وحكم الدولة، مما أدى إلى بلورة أفكار "التمثيلات الثلاثية".

وافق المؤتمر بالإجماع على أن ينص دستور الحزب بشكل واضح على أن يتخذ الحزب الشيوعى الصينى من الماركسية – اللينينية وأفكار ماوتس دونغ ونظرية دينغ شياو بينغ وأفكار "التمثيلات الثلاثية" دليل المرشد في العمل، وأن أفكار "التمثيلات الثلاثية" الهامة هى الأفكار المرشدة التى يجب على الحزب التمسك بها لفترة زمنية طويلة، ويتجلى هذا بمغزى عظيم الشأن وبعيد المدى بالنسبة إلى ضمان توحيد أفكار وأعمال الحزب والاتحاد مع الشعب الصينى بمختلف قومياته وقيادته في تحقيق هذه المهمات الثلاث التاريخية المتمثلة في تحقيق بناء التحديثات وإنجاز توحيد الوطن الأم وصيانة السلم العالمى ودفع التنمية المشتركة، لضمان النهوض بالأمة الصينية في طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

ويرى المؤتمر أن تدوين الهدف الكفاحى الذى حدده المؤتمر السادس للحزب الشيوعى الصينى ببناء مجتمع الحياة الرغدة على نحو شامل في دستور الحزب سيلعب دوراً هاماً بالنسبة إلى تعبئة كل الحزب لتركيز القوى على تحقيق الإصلاح والانفتاح وقضية التحديث الاشتراكي ودفع التنمية الشامة لاقتصاد السوق الاشتراكي والسياسة الديمقراطية الاشتراكية والثقافة المتقدمة الاشتراكية، كل على حده، وبذلك تستغل فرصة العشرين سنة الأولى من القرن الحادى والعشرين على خير وجه.

ويرى المؤتمر أن التمسك بالنظام الاقتصادي القائم على أن تكون الملكية العامة في مركز السيطرة وأن يتطور اقتصاد الملكيات المتنوعة جنباً إلى جنب وتحسين نظام التوزيع الذى يتخذ "لكل حسب عمله" كقوام مع وجود عدة أساليب للتوزيع في آن واحد، والتمسك بنظام اقتصاد السوق الاشتراكى وتطبيق استراتيجية النهوض بالبلاد بالاعتماد على العلوم والتعليم واستراتيجية التنمية المستديمة، وحفز التطور المتناسق للحضارات الاشتراكية المادية والسياسية وممارسة حكم الدولة طبقاً للقانون وبناء الدولة الاشتراكية التى يحكمها القانون، ودمج ممارسة حكم الدولة طبقاً للقانون مع ممارسة حكم الدولة بالفضيلة، هى كلها نتائج عظيمة حققها الحزب من خلال ممارساته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

كما يرى المؤتمر أن دستور الحزب ينص بوضوح على أن كل صينى بلغ الثامنة عشرة من العمر من العمال والفلاحين وأفراد الجيش والمثقفين وغيرهم من العناصر المتقدمة من الفئات الاجتماعية الأخرى، وقبل منهاج الحزب ودستوره، ويرغب في الانضمام إلى أحدى المنظمات الحزبية والعمل فيها بنشاط، وينفذ قرارات الحزب ويدفع اشتراكات العضوية

بانتظام، يمكنه أن يتقدم بطلب الانضمام إلى الحزب الشيوعى الصينى، وهذا يساعد في تعزيز أساس الحزب الطبقى ويوسع جماهيريته، ويزيد نفوذ الحزب في كل المجتمع.

ويرى المؤتمر أيضاً أنه استجابة لمتطلبات الوضع والمهام الجديدة واسترشادا بالخبرات التى حققها الحزب في بنائه الذاتى خلال السنوات الأخيرة، طرح دستور الحزب مطالب أكثر وضوحاً حول بناء الحزب وقيادته، والواجبات المفروضة على أعضاء الحزب، والنظام الأساسى لمناقشة الأمور واتخاذ القرارات داخل لجان الحزب وبناء قاعدة واسعة للحزب، والشروط الأساسية اللازم توافرها لكوادر الحزب القياديين على مختلف المستويات، والمهام الرئيسية لأجهزة الحزب لفحص الانضباط، ومهام الفرق القيادية الحزبية وغيرها من النواحى الأخرى، ويلعب هذا دوراً بالغ الأهمية في تسيير المشروع العظيم الجديد لبناء الحزب على نحو شامل.

ويدعو المؤتمر منظمات الحزب بجميع مستوياتها والرفاق في الحزب إلى أن يدرسوا دستور الحزب بجد واجتهاد وينفذوه بحزم ويحسنوا بناء الحزب أيديولوجيا وتنظيماً وأسلوبيا بصورة شاملة ويرفعوا مستوى الحزب في القيادة وممارسة السلطة، ويزيدوا من قدرة الحزب على مقاومة الفساد والحيلولة دون الانحطاط وصد الأخطار، ويرفعوا القوة الخلاقة للحزب بلا انقطاع، حتى يتسنى للحزب الحفاظ على قوته وحيويته دائماً وإلى الأبد في المسيرة العظيمة لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

وكالة أنباء شينخوا / ١٤ نوفمبر ٢٠٠٢



٢- الأحزاب الديمقراطية في الصين

يوجد بالصين ثمانية أحزاب بالإضافة إلى الحزب الشيوعى الصينى، وقد تكونت وتطورت هذه الأحزاب أثناء حرب المقاومة ضد اليابان وحرب تحرير البلاد، وكل حزب من هذه الأحزاب الثمانية يتمتع بحرية واستقلالية من الناحية السياسية وكذلك في المساواة في المكانة القانونية وتؤيد هذه الأحزاب الثمانية قيادة الحزب الشيوعى الصينى سياسياً فهو اختيارها من خلال مراحل الكفاح والتعاون المشترك بينهم، فالمبدأ الأساسى لتعاون الحزب الشيوعى مع الأحزاب الديمقراطية الأخرى بالصين هو "التعايش طويل الأمد، المراقبة المتبادلة، المعاملة بالمثل بكل صدق وإخلاص والاشتراك في السراء والضراء".

والأحزاب الديمقراطية الثمانية بالصين هم:

١- اللجنة الثورية لحزب الكومينتانغ الصينى:

تأسست هذه اللجنة في أول يناير ١٩٤٨ على أيدى الديمقراطيين من حزب الكومينتانغ والشخصيات الديمقراطية الوطنية وتتميز بخاصية الاتحاد السوفيتى، فاللجنة الثورية لحزب الكوينتانغ هى حزب سياسى يسعى وراء بناء إشتراكية ذات خصائص صينية، وتتبنى قضية توحيد البلاد، يبلغ عدد أعضائها ٦٤٩٥٨ عضواً، ورئيس لجنتها المركزية الحالى هو (خه لولى).

٢- الرابطة الديمقراطية الصينية:

تأسست في مارس ١٩٤١ تحت اسم "رابطة المنظمات السياسية الديمقراطية الصينية" ثم أعيد تنظيمها عام ١٩٤٤ وتغير أسمها إلى الرابطة الديمقراطية الصينية" وتعد الرابطة الديمقراطية اتحاداً سياسياً يشكل المثقفون والوطنيون الذين يؤيدون الاشتراكية قواماً له، فهو حزب سياسى مهمته خدمة الاشتراكية، يبلغ عدد أعضائه ١٥٦ ألف عضو ورئيس لجنته المركزية الحالية (دينغ شتى سون).

٣- الجمعية الديمقراطية الصينية لبناء الوطن:

تأسست في ديسمبر ١٩٤٥ ويبلغ عدد أعضائها ٨٥٠٠٠ عضو من رجال الأعمال في الصناعة والتجارة الوطنية والمثقفين ذوى العلاقة، رئيس لجنتها المركزية الحالى (تشنغ سى ولى).

٤- الجمعية الصينية لتنمية الديمقراطية:

تأسست هذه الجمعية في ديسمبر عام ١٩٤٥ ويبلغ عدد أعضائها ٨١٠٠٠ عضو وهم من الفئة العليا والمتوسطة من المثقفين في مجالات التعليم والثقافة والنشر والعلوم وغيرها ورئيس لجنتها المركزية الحالى (شيوى جياكو).

٥- الحزب الديمقراطى الصينى للفلاحين والعمال:

تأسس هذا الحزب في أغسطس ١٩٣٠ ويتكون أعضاؤه من المشتغلين المؤيدين للاشتراكية وذوى الفئة العليا والمتوسطة في مجالات الطب والصيدلة والصحة والعلوم والثقافة والتعليم والتكنولوجيا، رئيس لجنته الحالى (جيانغ تشنغ هوا) ويبلغ عدد أعضائه ٨٠٢٨٠ عضو وهو حزب سياسى.

٦- حزب تشى قونغ دانغ الصينى:

يُعد حزب تشى قونغ دانغ من الأحزاب الديمقراطية وقد تأسس في أكتوبر عام ١٩٢٥ ويتركز قوامه على المغتربين الصينيين العائدين على أرض الوطن وأفراد أسرهم، ويبلغ عدد أعضائه ٢٠٤٠٠ عضو ورئيس لجنته المركزية الحالى هو: (لوه هاوتساى).

٧- جمعية جيوسان:

يزيد عدد أعضاء جمعية جيوسان على ٨٠٠٠٠ عضو من المثقفين من الفئات العليا والمتوسطة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والطب والصيدلة والصحة وقد تأسست في مايو ١٩٤٦ ورئيس لجنتها المركزية الحالى هو(ووجيه بيغ).

٨- رابطة الحكم الذاتى الديمقراطى في تايوان:

تأسست هذه الرابطة في نوفمبر ١٩٤٧ وهى اتحاد سياسى يتخذ من الوطنيين والمشتغلين المؤيدين للإشتراكية من بين مواطنى مقاطعة تايوان والمقيمين في البر الصينى قواماً لها. رئيسها الحالى هو (تساى تسى مين) ورئيس لجنتها المركزية الحالى هو (تشانغ كه هوى).

٣- نظام التعاون بين الأحزاب المتعددة والمشاورات السياسية

إن نظام التعاون بين الأحزاب المتعددة والمشاورات السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى هو أحد النظم السياسية الأساسية في الصين. فتشكلت هذه الأحزاب قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية وظلت تؤيد قيادة الحزب الشيوعى سياسياً فالحزب الشيوعى الصينى يُعد بمثابة الاختيار التاريخى لهذه الأحزاب الذى قام على أساس التعاون والنضال المشترك بينهم على المدى البعيد فالحزب الشيوعى الصينى والأحزاب الثمانية الأخرى تتخذ جميعها من دستور جمهورية الصين الشعبية مبدأ لأعمالها. فكل حزب من الأحزاب الديمقراطية الثمانية يشترك مع الحزب الشيوعى الصينى في الحكم ولا يعتبر حزباً معارضاً أو خارج الحكم، وتتركز الموضوعات الأساسية لاشتراك الأحزاب الديمقراطية في شؤون الدولة السياسية على: الاشتراك في حكم الدول والمشاورات السياسية وترشيح القادة والمشاركة في إدارة شئون الدولة وصياغة وتنفيذ مبادئها وقوانينها وسياساتها وأنظمتها.

فالحزب الشيوعى الصينى سيقوم بالتشاور مع الأحزاب الديمقراطية والشخصيات الديمقراطية اللاحزبية قبل أتخاذ القرارات الهامة حول الاقتصاد الوطنى أو حياة الشعب.

كما تتولى الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية مناصب معينة في هيئة سلطة الدولة العليا والمجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة ولجانه الخاصة ومجالس نواب الشعب المحلية على مختلف المستويات وذلك تحقيقاً للإشتراك الفعال والأمثل في شئون الدولة وتحقيق الرقابة بصورة أفضل، إن دور الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية في المؤتمر الاستشارى السياسى للشعب الصينى هو تركيز أعضاء الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية لكى تتولى مناصب قيادية في الحكومة والأجهزة القضائية على مختلف المستويات.

ومن أشكال التعاون بين الأحزاب **أولاً**: المؤتمر الاستشارى السياسى الشعبى وهو منبر هام يشترك فيه جميع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الشعبية والشخصيات من الأوساط المختلفة في شئون الدولة السياسية والنظر فيها.

ثانياً: الندوات الاستشارية التى تعقدها لجنة الحزب المركزية واللجان الحزبية على مختلف المستويات وتحضرها الأحزاب الديمقراطية والشخصيات اللاحزبية، حيث تطلع الأحزاب الديمقراطية على المعلومات الهامة ويتم التشاور فيما بينهم حول مبادىء وسياسة

الدولة الهامة، وكذلك قائمة أسماء المرشحين لقادة الدولة والحكومات المحلية وأعضاء مجالس نواب الشعب وأعضاء المؤتمرات الاستشارية السياسية على مختلف المستويات.

ثالثاً: إشتراك نواب مجالس الشعب المنتخبين من بين أعضاء الأحزاب الديمقراطية في شئون الدولة السياسية والنظر فيها وكذلك قيامهم بدور الرقابة بصفتهم نواباً للشعب، **رابعاً:** يتولى أعضاء الأحزاب الديمقراطية مناصب قيادية في مجلس الدولة والوزارات واللجان المعنية والحكومات المحلية على مستوى المحافظة وما فوق وهيئاتهم المعنية، **خامساً:** تزكية أعضاء الأحزاب الديمقراطية الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لتولى مناصب قيادية لأجهزة النيابة والقضاء.

٤- المنظمات الشعبية الرئيسية

تلعب المنظمات الشعبية دوراً هاماً وكبيراً فى الحياة الديمقراطية الاشتراكية فهى تعد بمثابة الجسر أو همزة الوصل بين الحزب الشيوعى الصينى والحكومة وبين الجماهير الشعبية، وهى كالآتى:

١- اتحاد نقابات العمال:

تأسس هذا الاتحاد في مايو ١٩٢٥ ويشمل جميع نقابات العمال والاتحادات الصناعية المحلية في الصين، ومن المهام الرئيسية لنقابات العمال حماية حقوق ومصالح الموظفين والعمال المشروعة وحقوقهم الديمقراطية والاشتراك في إدارة المؤسسات الديمقراطية وتثقيف الموظفين والعمال لرفع مستوى الفكر والأخلاق والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وكذلك تعيين وتنظيم الموظفين والعمال والجماهير للاشتراك في البناء والإصلاح وأيضاً في مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويوجد علاقات ودية بين نقابات العمال الصينية ونقابات العمال في أكثر من ١٤٠ دولة ومنطقة، ويبلغ عدد أعضاء اتحاد نقابات العمال ٩٠ مليون نسمة تقريباً ورئيس لجنته التنفيذية المركزية الحالى هو (ولى جيان شينغ).

٢- عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية:

تأسست في مايو ١٩٢٢ وهى منظمة جماهيرية وتضم الشباب المتقدمين في الصين تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى، وهدفها تثقيف الشباب بالأفكار الشيوعية وخاصة بالأفكار الماركسية – اللينينية وأفكار ماوتس تونج وكذلك استزادتهم المعرفة العلمية الثقافية المعاصرة وتوجيه الشباب مراحل ممارسة بناء التحديثات الاشتراكية ليصبحوا ذوا مُثل وأخلاق وأكثر التزاماً بالقوانين وبنياناً للقضية الشيوعية، ويتراوح عمر الأعضاء من ١٤ –

٢٨ عاماً، يبلغ عدد أعضاء عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية أكثر من ٦٩ مليون نسمة والسكرتير الأول للجنة المركزية لعصبة الشبيبة الشعبية الصينية هو (تسو تشيانغ).

٣- الاتحاد النسائى:

الاتحاد النسائى منظمة جماهيرية تتكون من الموظفات والعاملات من جميع القوميات والمثقفات والنساء والعاملات الأخريات والوطنيات المؤيدات للاشتراكية وقضية توجيه الوطن تحت لواء الحزب الشيوعى الصينى، وقد تأسس هذا الاتحاد في ٣ أبريل عام ١٩٤٩ وتتركز مهامه الرئيسية فى تمثيل وحماية مصالح النساء وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء.

وقد منح صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة الاتحاد النسائى جائزة موريس بيت لعام ١٩٩٤ وذلك في أبريل ١٩٩٤ وكذلك منحت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ الاتحاد النسائى جائزة محو الأمية العالمية ١٩٩٥ (جائزة كينغ بيجونغ)، ورئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد النسائى هى (بينغ بى يون).

٤- اتحاد التجارة والصناعة:

تأسس في نوفمبر ١٩٥٣ ويُعد منظمة شعبية وغرفة تجارية شعبية في آن واحد تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى وإحدى هيئات المؤتمر الاستشارى السياسيى للشعب الصينى، رئيس لجنته التنفيذية الحالى هو (جينغ شو بيغ).

٥- اتحاد الصداقة لمواطني تايوان:

تأسس في ٢٧ ديسمبر من عام ١٩٨١ ببكين وهو منظمة شعبية تقوم على مواطن تايوان من مختلف القوميات، رئيس اتحاد الصداقة لمواطن تايوان هو (يانغ تشينغ قوة).

٦- اتحاد المغتربين الصينيين العائدين:

وهو منظمة شعبية مهامها الأساسية هى تحقيق الوحدة والاتصال بالمغتربين الصينيين العائدين وكذلك أفراد أسرهم والمنظمات الشعبية للمغتربين الصينيين تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى، رئيس اتحاد المغتربين الصينيين العائدين هو (لين تشاو شو).

٧- اتحاد الطلاب:

تأسس في يونية ١٩١٩ بشنغهاى وهو منظمة متحدة قائمة على طلاب المدارس العليا والمتوسطة ومنظمة جماهيرية لطلبة الجامعات والمدارس المتوسطة الصينية رئيس لجنته الوطنية هى (سن يويه) من قومية منشوريا.

٨- اتحاد الشباب:

وهو منظمة متحدة لمنظمات الشباب المختلفة تقوم على عصبة الشبيبة الشيوعية الصينية وعلى الشباب من مختلف الأوساط والقوميات في البلاد كلها، رئيس اتحاد الشباب هو (سون جين لونغ).

مشكلة تايوان و توحيد الوطن

إن الحفاظ على وحدة الدولة وسلامة أراضيها من الحقوق المقدسة لكل دولة ذات سيادة، فهو مبدأ أساسى للقانون الدولى،ينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على عدم الأعتداء على سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأى عضو من أعضائها أو آية دولة. كما يشير إعلان الأمم المتحدة عن مبادىء القانون الدولى بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفق ميثاق الأمم المتحدة إلى أن آية محاولة ترجى إلى النيل من وحدة دولة وسلامة أراضيها أو إستقلالها السياسى جزئياً أو كلياً تتنافى مع مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

إن نشوء مشكلة تايوان لها صلة وثيقة بالتاريخ الصينى الحديث وأسباب ذلك متعددة، فتايوان لا تزال منفصلة عن البر الرئيسى ولا تتوقف نضالات الشعب الصينى من أجل الدفاع عن وحدة الدولة وسلامة أراضيها يوماً واحداً، فما هو الوضع الحالى لمشكلة تايوان وأين تكمن عقدتها، وما هو موقف الحكومة الصينية ودعوتها في صدد تسوية مشكلة تايوان، فمن أجل توضيح الرؤية في هذا الصدد للمجتمع الدولى جرى توضيح النقاط التالية لزاماً علينا.

مشكلة تايوان تاريخيا:

تقع تايوان قبالة الساحل الجنوبى الشرقى لبر الصين الرئيسى وهى أكبر جزيرة في الصين وتعتبر وحدة لا تتجزأ من البر الرئيسى.

انتمت تايوان منذ القدم إلى الصين وسميت آنذاك بـــ بتيشو وليو تشيو، وقد دونت الكتب والمجلات التاريخية كيف كان الشعب الصينى يساهم في تنمية تايوان في فترة مبكرة وقد ورد ذلك قبل أكثر من ١٧٠٠ سنة في المعجم الجغرافى للسواحل الذى ألف في عهد مملكة وو خلال عهد الممالك الثلاث وكتب أخرى بإعتبارها التسجيلات الأقدم من نوعها في العالم عن تايوان، وفى القرن الثالث الميلادى أوفدت حكومة مملكة وو أكثر من ١٠٠٠٠ فرد إلى تايوان وقد تجاوز حجم أعمال التنمية الشعبية للشعب الصينى في تايوان وازداد عدد من ذهبوا إلى تايوان من البر الصينى إلى أن بلغ إجمالى عددهم أكثر من ٢,٥٤ مليون نسمة عام ١٨٩٣ بزيادة قدرها ٢٥ مرة خلال ٢٠٠ سنة. وقد قاموا بفتح الطريق من الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق كما استعانوا بوسائل الانتاج المنظورة لإتمام عملية التنمية الشاملة لتايوان، مما يدل على أن تايوان مثلها مثل سائر المقاطعات والمناطق الصينية تمت

التنمية والاستيطان فيها من قبل الشعب الصيني بمختلف قومياته، وظل هذا الوضع لمدة ٥٠ عاماً حتى أثناء فترة الاحتلال الياباني، فتطور المجتمع التايواني هو امتداد لتقاليد الحضارة الصينية، وفتح وتعمير تايوان هو بمثابة بلورة لدم وعرق وذكاء الشعب الصيني، فقد استحدثت الحكومات الصينية المتوالية أجهزة إدارية في تايوان لتمارس سلطتها عليها. وبعثت حكومة أسرة سونغ قوات لترابط في بنغهو في أواسط القرن الـ١٢ الميلادى واستحدثت حكومة أسرة يوان جهازاً إدارياً يسمى بوكالة الخفر والتفتيش في بنغهو.

وفى عام ١٧١٤ أرسلت حكومة أسرة تشينغ موظفين لمسح تايوان ورسم خارطتها وقياس المساحة بكامل حدودها. وفى عام ١٨٨٥ حددت أسرة تشينغ رسمياً تايوان كإحدى المقاطعات مع توسيع نطاقها الإدارى ليشتمل على ٣ ولايات وإقليماً واحداً تتبعها "محافظة و مديريات وعين لو مينغ تشوان حاكم لهاو قام خلال فترة عمله بالإشراف على مد خطوط السكة الحديد وإنشاء المناجم ومد خطوط الكهرباء وصنع السفن التجارية وإقامة المؤسسات وفتح المدارس الحديثة مما أضفى دفعاً قوياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تايوان.

شنت اليابان عام ١٨٩٤ حرب ١٨٩٤ – ١٨٩٥ لغزو الصين وانهزمت حكومة أسرة تشينغ في العام التالى، فوقعت تحت ضغط اليابان على معاهدة شيمونوسيكى المذلة التى تم بها التنازل عن تايوان، فساد البلاد من أقصاها إلى أقصاها موجه من الغضب والحزن إثر سماع هذا الخبر، ورفع أكثر من ١٠٠٠ شخص عريضة ضد التنازل عن تايوان وأعلن الأضراب عن التجارة، وعبر المواطنون عن تضامنهم مع أهالى تايوان فسارعوا بالتبرع بأموالهم والذهاب في مجموعات إلى تايوان والكفاح لمقاومة العدوان اليابانى.

واعتبارا من ١٩٣٨ أعلنت الحكومة الصينية بجلاء وعلى مسمع كافة الجهات محلياً أو دولياً في البيان الصينى الحرب ضد اليابان وإلغاء كل ما يتصل بالعلاقات الصينية اليابانية من معاهدات واتفاقيات وعقود ومن ضمنها معاهدة شيمونوسكى بطبيعة الحال، وخلال حرب الثمانى سنوات المريرة استعاد الشعب الصينى أراضى تايوان المغتصبة وعمت البهجة والسعادة البلاد.

تعد حرب الشعب الصينى ضد اليابان جزءاً من الكفاح على نطاق العالم ضد الفاشية، وشكلت الصين وأمريكا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا مع دول آخرى حلفاً ضد دول المحور الفاشية وهى ألمانيا واليابان وإيطاليا إبان الحرب العالمية الثانية، وقد أشار

إعلان القاهرة الصادر عن الصين وأمريكا وبريطانيا في ديسمبر ١٩٤٣ إلى أن هدف الحلفاء يتمثل في تجريد اليابان من كافة الجزر والأراضى التى سرقتها اليابان من الصين مثل منشو رياو وفرموذا وبكادورس.

وقد أقامت حوالى ١٥٧ دولة علاقات دبلوماسية مع الصين بالتتابع منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية معترفة كلها بأن هناك صين واحدة وأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة للصين، وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين.

تطور العلاقات بين جانبى مضيق تايوان والعراقيل التى تعوقها

إن حالة الانفصال القائمة بين جانبى مضيق تايوان لمأساة حقيقية للأمة الصينية فالشعب يتوق لإيجاد حل لهذه المشكلة بأسرع ما يمكن، وقد أتخذت الحكومة الصينية عدة تدابير بقصد تطبيع العلاقات والاتصالات بين أبناء الشعب الصينى على جانبى المضيق في الوقت الذى طرحت فيه دعوتها إلى التوحيد السلمى، ففى مجال السياسة قررت المحكمة الشعبية العليا والنيابة الشعبية العليا أن تكفا عن مقاضاة الذين غادروا تايوان عن جرائم ارتكبوها قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وفى المجال العسكريى توقف القصف المدفعى على جزيرة حينمن وغيرها من الجزر وتحويل بعض المواقع الأمامية والمراصد على سواحل مقاطعة فوجيان إلى مناطق اقتصادية متطورة ومواقع سياحية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، قدمت كثير من المزايا والضمانات القانونية لرجال الأعمال والتجار لحثهم على ممارسة الأنشطة الاستثمارية والتجارية كما شجعت تبادل الزيارات و التعاون في مجال البريد والمواصلات والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والرياضة والدراسة الاكاديمية والأعلام وغير ذلك. كما اتخذت بعض التدابير لتهدئة الوضع مثل رفع الحظر عن أهالى الجزيرة إلى البر الرئيسى لزيارة أقاربهم.

وفى عام ١٩٩٣ أسفرت محادثات "دانغ داو هان وكوشين فو" عن توقيع أربع اتفاقيات تمثل خطوة هامة ذات مغزى تاريخى إلى الامام في العلاقات بين جانبى المضيق، مما قد يفيد في إعادة توحيد الوطن سليماً.

ويجب الاشارة إلى أن السياسة التى تسلكها السلطات التايوانية تجاه البر الرئيسى لا تزال تشكل عقبات خطيرة أمام تطور العلاقات بين جانبى المضيق وإعادة توحيد الوطن. فمع أن سلطات تايوان تزعم بالأقوال ضرورة إعادة توحيد الصين إلا أنها بأفعالها تخالف مبدأ

الصين الواحدة، راغبة في الإبقاء على حالة انفصال تايوان عن البر الرئيسى، كما أنها ترفض إجراء مناورات حول مسألة إعادة التوحيد السلمية، بل تضع العراقيل من أجل الحيلولة دون إتمام ذلك.

وقد ازدادت في السنوات الأخيرة حركة استقلال تايوان في ظل توفير السلطات التايوانية المناخ لذلك من حيث رفض المفاوضات السلمية وتطويق الاتصالات وتطبيق سياسة الاعتراف المزدوج بـــ صينان على الساحة الدولية بل ذهبوا لأبعد من ذلك إلى درجة اللجوء للدول الأجنبية كمحاولة لفصل تايوان عن الصين مما لا يتفق والمصلحة الأساسية للشعب الصينى كله بما فيه أهالى تايوان، فهناك قوى دولية لا ترضى عن تحقيق وحدة الصين بل وتحاول بكل الحيل التدخل في شؤون الصين الداخلية مما يخلق عقبات أمام توحيد الصين سلمياً بل ويجرح مشاعر الشعب الصينى القومية بشدة.

تايوان وعلاقاتها الرسمية بالدول الأخرى:

توصلت كافة دول العالم التى أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين إلى اتفاقيات رسمية وتفاهم مع الحكومة الصينية بشأن مشكلة تايوان وفقاً للقانون الدولى ومبدأ الصين الواحدة وتعهدت بعدم إقامة آية علاقات رسمية مع تايوان، وبناء على القانون الدولى فإن أى دولة ذات سيادة ليس لها إلا حكومة واحدة تمثلها ومن ثم فلا يحق لتايوان كجزء من الصين أن تمثلها على الساحة الدولية أو تكون علاقات ذات صفة رسمية، إلا أنه نظراً لاحتياجات تايوان للتطور الاقتصادي والمصالح الفعلية لأهاليها فقد سمحت الحكومة الصينية بإجراء اتصالات اقتصادية وثقافية على مستوى شعبى بين تايوان والدول الأجنبية.

وقد حرصت الأغلبية العظمى من دول العالم على علاقاتها الودية مع الصين والتزامها بكل ما بينها وبين الصين من اتفاقيات حول مسألة تايوان والحكومة الصينية تسجل تقديرها إزاء ذلك إلا أن بعض الدول أخلفت ما تعهدت به عند أقامة العلاقات الدبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية بتطوير علاقات رسمية مع تايوان مما وضع عراقيل أمام قضية إعادة توحيد الصين.

أما مسألة علاقات المنظمات الدولية مع تايوان، فقد سعت تايوان بما يسمى بمقعدين لدولة واحدة فى المنظمات الدولية التى لا يمكن أن تنضم إليها إلا دولة ذات سيادة، ، بينما الحكومة الصينية اتخذت موقفاً حاسماً في وجه هذا التصرف لإيمانها الكامل برغبة الشعب الصينى وأهالى تايوان والمغتربين فيما وراء البحار بإقامة صين واحدة، وقد أجازت كل

المؤسسات التى تخضع لجهاز الأمم المتحدة قرارات رسمية بإعادة المقعد الشرعى إلى جمهورية الصين الشعبية مع رد مندوب سلطات تايوان وبذلك حلت مسألة تمثيل الصين في هيئة الأمم المتحدة بصورة نهائية.

لا يحق لتايوان من حيث المبدأ الانضمام إلى المنظمات الحكومية الدولية الأخرى أما بنك التنمية الآسيوية ومنظمة آسيا – المحيط الهادى للتعاون الاقتصادي وغيرها من المنظمات الاقتصادية الإقليمية فقد اشتركت تايوان فيها بموجب ما توصلت إليه الحكومة الصينية مع الأطراف الأخرى بالسماح لاشتراك تايوان في أعمال بها كإحدى المناطق الصينية وتحت تسمية تايبى الصين أو تايبة الصينية.

إن فتح الخطوط الجوية مع تايوان من قبل أية شركة من شركات الطيران الخاصة، يتحتم عليها أولاً الحصول على موافقة من الحكومة الصينية قبل أخذها في تبادل رحلات مع شركات طيران خاصة في تايوان، وفى الواقع أن الحكومة الصينية قد وافقت علي ا جراء ترتيبات بين شركات طيران خاصة لبريطانيا وألمانيا وكندا وغيرها وبين مثيلاتها في تايوان، أما الدول التى قد شغلت خطوط جوية مع تايوان قبل إقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية فيمكنها أن تواصل عملياتها للنقل التجارى على مستوى شعبى بعد تغيير الصفة الرسمية لخطوطها الجوية مع تايوان بعد إجراء مفاوضات مع الحكومة الصينية.

أما مسألة مبيعات الأسلحة إلى تايوان من الدول التى تربطها بالصين علاقات دبلوماسية فإن الحكومة الصينية تعارض ذلك بشدة وبحزم وتحظر على أى دولة بيع أى نوع من أنواع الأسلحة أو تقديم التقنيات الخاصة بإنتاج الأسلحة إلى تايوان وإلا فسيعد ذلك انتهاكا لقواعد العلاقات الدولية وتدخلاً في الشؤون الداخلية للصين.

الحكومة الأمريكية وتطور مشكلة تايوان:

أرسل السيد دمين أتشيسون وزير الخارجية إلى الرئيس هارى نورمان عام ١٩٤٩ خطاباً يقول فيه أن الحكومة الأمريكية لم تدخر جهداً فى الأموال والأسلحة أو الأفراد وذلك محاولة منها لعرقلة قضية الشعب الصينى الثورية، كان من الممكن آنذاك للحكومة الأمريكية أن تنسحب من مستنقع الحرب الأهلية الصينية عقب تأسيس جمهورية الصين الشعبية ولكنها لم تفعل ذلك، فبعد اندلاع حرب كوريا مزقت جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تعهد شعبها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للصين، ففى ٢٧ يونيو عام ١٩٥٠ أعلن الرئيس هارى نورمان في تصريح له أنه قد أمر الأسطول السابع أن يصد أى هجوم على تايوان،

فغزا الأسطول السابع مضيق تايوان ثم جاءت الوحدة الجوية الأمريكية الثالثة عشرة لترابط في تايوان ولإضفاء الشرعية على الاحتلال الأمريكى لتايوان وقعت الولايات المتحدة مع سلطات تايوان أ معاهدة الدفاع المشترك في عام ١٩٥٤ حيث أصبحت مقاطعة تايوان تحت الحماية الأمريكية. إن السياسة الخاطئة التى انتهجتها الولايات المتحدة جعلت مشكلة تايوان أحد النزاعات الخطيرة مع الولايات المتحدة.

جهود الحكومة الصينية في حل مشكلة تايوان:

بذلت الحكومة الصينية جهوداً دؤوبة على المدى الطويل لحل مشكلة تايوان، فسياستها تتمثل في إعادة التوحيد السلمى "ودولة واحدة ذات نظامين"، فلا يوجد في العالم إلا صين واحدة وتايوان جزء لا يتجزأ من الصين والحكومة المركزية مقرها بكين وفى ظل رؤية صين واحدة يتعايش النظامان: النظام الاشتراكى في البر الرئيسى والنظام الرأسمالى في تايوان تعايشا طويلاً ويتطورا سوياً دون أن يطغى أحدهما على الآخر، فبعد توحيد جانبي المضيق لا يتغير النظام الاجتماعى والاقتصادى المطبق حالياً في تايوان ولا تتغير العلاقات الاقتصادية والثقافية مع البلدان الآخرى وسيحمى القانون الأموال الخاصة والأراضى والمنازل و الإرث والاستثمارات الأجنبية ...وغير ذلك، كما أن تايوان سوف تصبح منطقة إدارية خاصة، تتمتع بالسلطة الإدارية والتشريعية والقضائية وسلطة النقض، كما أنه يمكنها إدارة شؤونها الحزبية والسياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية بنفسها. ويمكنها توقيع الاتفاقيات التجارية والثقافية مع الدول الأخرى ولها قوتها العسكرية الخاصة بها.

إن السياسة المقررة للحكومة الصينية هى التوحيد السلمى، ومشكلة تايوان تختلف عن مشكلة ألمانيا وكوريا اللتين نجمتا عن الاتفاقيات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن مشكلة تايوان يمكن إيجاد تسوية لها في إطار الصين الواحدة ومن خلال التشاور بين جانبى المضيق.

وحدة الصين هي الهدف الأساسي للشعب الصيني باكمله، بعد تحقيق وحدة الصين سوف يشارك مواطنو تايوان إخوانهم في سائر مناطق الوطن لإيجاد حلول لكثير من المسائل التى تهمهم ويتعاونوا يداً بيد من أجل تنمية الاقتصاد ورفعة الوطن، كما أن تحقيق وحدة الصين سيخدم الاستقرار والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادى بأكمله، كما أنه يعزز أواصر المودة والتعاون بين الصين والدول الآخرى ويسود السلام في المنطقة كلها.

إن الحكومة الصينية على يقين بأنها سوف تحظى بتأييد وتفهم الحكومات المختلفة لقضيتها في الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها.

المصدر: كتاب "مشكلة تايوان واعادة توحيد الوطن"
مكتب شؤون تايوان ومكتب الأعلام التابعان لمجلس الدولة الصيني ٣١\٨\١٩٩٣



١ - كيف يمكن وصف الدبلوماسية الصينية بـ "الصلابة"

إن الاستخدام المباشر لمعنى كلمة "صلب" لا يمكن أن يطلق لوصف الأعمال الدبلوماسية، ولكن مع الدبلوماسية الصينية فإن الوضع قد يختلف، حيث يمكن وصفها بالفعل بهذا المصطلح في كثير من القضايا وخاصة إنها عادة ما تتشبث بموقفها ولا تتراجع عنه تحت أى ضغوط.

وانطلاقاً من استراتيجية الدولة، فإن استراتيجية العلاقات الدبلوماسية لابد وأن تخضع إلى استراتيجية النمو الاقتصادي واستراتيجية الأمن القومى. فالحفاظ على استقلال الدولة وسيادتها ووحدة التراب الوطنى من المهام الأساسية للدبلوماسية.

فحالياً لا تتعرض الصين لأى تهديدات سواء بغرض الاستيلاء على أراضيها أو الاعتداء عليها، ولكن بالنظر إلى وضع الأمن القومى في الوقت الراهن، نجد أن استقلال تايوان قد أصبح بمثابة تهديدات موجهة إلى الصين، فعلى سبيل المثال عودة تايوان إلى الأمم المتحدة بصورة مستقلة، انضمامها إلى منظمة الصحة العالمية، اشتراك القادة التايوانين في منظمة التعاون الاقتصادي لقارة آسيا والمحيط الهادى، وغيرها من قبيل هذه القضايا التى تحتم عليها أن تقاومها بل وتسعى إلى إيجاد حلول لها بشكل حازم، أما بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين، فإن الصين تعارض بشدة قيام زعماء الدول التى لها علاقات دبلوماسية مع الصين بزيارة تايوان، كما ترفض بحزم أن تسمح تلك الدول أن يقوم القادة التايوانية بزيارتها.

إن قضية تايوان إنما هى قضية مبدأ ما بحيث لا تقبل المساومة بأى شكل من الأشكال لذلك فإن موقفنا يتسم بـــ "الصلابة".

فمن منطلق حماية الأمن القومى، نجد أن الدبلوماسية الصينية لابد وأن تخضع لإستراتيجية التنمية الاقتصادية لكافة الأبنية الاقتصادية الموجودة بالدولة، ومن ناحية الممارسة الفعلية، نجد أن الدبلوماسية الصينية في حاجة إلى أن تتخذ من تلك الأبنية الاقتصادية مركزاً لها، ومن ثم فلابد من السعى لتحقيق الهدف الذى تسعى من أجله ألا وهو إقامة مجتمع حرفي، ذو مستوى معيشة مرتفع وأن نتمسك بمبادئنا في مثل هذه القضايا ولا نتنازل عنها والذى يجعل الدبلوماسية الصينية توصف بالصلابة والرسوخ في العديد من المواقف. من هذه المواقف على سبيل المثال **أولاً**: السعى لإقامة بيئة آمنة ورفض أى تعد

موجه لمبدأ إقامة علاقات صينية مع البلدان المحيطة، والسبب يرجع إلى أن الصين لا يمكنها تحقيق أى استقرار أو تنمية إلا في ظل استقرار الوضع السياسى في الدول المحيطة وتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك فإن الصين ستقوم بتبادل الاستثمارات والمواد الأولية والأسواق مع دول الجوار.

ثانياً: إن الدبلوماسية الصينية بدأت خطواتها نحو تحقيق السلام فتحقيق السلام والعدل والإخاء سيعمل بالتأكيد على توطيد ثقة المجتمع الدولى تجاه الصين، بل أن تحسين العلاقات السياسية مع الصين والدول الأخرى سيساعد في دفع الاقتصاد إلى الامام، بل ودفع التعاون القائم بينهم في العلوم والتكنولوجيا الحديثة، إلى جانب مجال التجارة والاقتصاد وغيرها من المجالات المختلفة، فتعميق التعاون القائم بين الطرفين سيساعد بلا شك في توطيد العلاقات السياسية لذلك ترغب الحكومة الصينية في إعطاء مشاريع كبرى للشركات الاستثمارية التابعة للدول الصديقة.

ثالثاً: لابد للدبلوماسية الصينية أن تظهر نوعاً من الثبات والصلابة عند المشاركة في تحديد بعض النظم والقواعد الدولية والإقليمية، فعلى سبيل المثال "المشكلة التايوانية" فإننا لا نستطيع التراجع أو تقديم أى تنازلات وذلك من أجل الحفاظ على العلاقات الدولية القائمة بين الصين والدول المجاورة، ولن نستطيع التوصيل إلى اتفاق ومن ثم فنحن أمام مشكلتين أساسيتين **الأولى:** القوة الفعلية للدولة، بمعنى أن العلاقات الخارجية لدولة ما إنما هى بمثابة دعم قوى لها وفى حالة توافر هذا الدعم فلن يكون لتلك العهود الدبلوماسية أى قيمة وستكون أشبه "بمن يحارب على الورق" لذا فلابد وأن تنطلق أولاً من الشئون الداخلية للصين وقواها الفعلية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، ففى حالة عدم وجود تلك الصلابة التى تتسم بها الدبلوماسية الصينية والتى ستكون بمثابة دعامة قوية للصين فيضيع كل هذا هباء.

الثانية: هي الدبلوماسية، فالدبلوماسية ما هى إلا فن الوصول إلى الاتفاقيات، كما أنها فن الصراعات، وأيا كان هذا أو ذلك فكلاهما يمثلان فائدة كبرى للصين.

لذلك فعلينا التمييز بين الرئيسى والثانوى في الأعمال الدبلوماسية، بين الملح والعاجل والبسيط الذى يقبل التأجيل، ومن ثم فعند ظهور مشكلة الأسلحة النووية في كوريا إلى جانب قضايا الشرق الأوسط نجد أن الصين تبدأ أولاً في التركيز لحل مشكلة كوريا وذلك طبقاً للمصالح الصينية ولكن عند ظهور مشكلة الشرق الأوسط في فترة من الفترات، نجد أن الصين تلعب دوراً ريادياً وبناءاً في مثل هذه المواقف.

إن "صلابة" الدبلوماسية الصينية إنما هى "فن" حيث الثبات على موقف واحد والتمسك بالمبادىء، والتفانى في أداء الواجب والصراع والنضال على المساواة، فقد يكون الفرح والحزن والضحك والسب من مظاهر الصراع الدبلوماسى.

فالدولة التى لا تتمسك بمبادئها، وليس لديها قضية محددة تؤمن بها وتدافع عنها، سيكون من الصعب عليها أن تثبت أقدامها على ساحة الشئون الدولية، وهذا لا يتعارض بالطبع مع إظهار عين اللين فبدونه تصبح السياسة الخارجية مجرد تعاليم جامدة جوفاء ومن ثم تفقد الدبلوماسية الصينية قيمتها الحقيقية ففى بعض الأحيان نجد أن الصراع يتفق إلى حد كبير مع التعاون وحينئذ تصبح النتائج هائلة.

جريدة حول العالم الصينية

٢٠٠٣/٧/٨



٢-تشن شوى بيان يدعو إلى انضمام تايوان للأمم المتحدة

تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد اجتماعها السنوى في السابع عشر من سبتمبر، والسبب فى ذلك يرجع إلى تلك الحركات التى قامت بها تايوان مؤخراً والتى تمارس من خلالها بعض الضغوط للحث على انضمام تايوان للأمم المتحدة ومن ثم يمكن وصفها بأنها حركات عشوائية وهمجية.

وقد قام السيد/ لو شيوشيان بتنظيم تلك الحركات التى تدعو لانضمام تايوان للأمم المتحدة، فأثناء وجوده في الحزب الديمقراطى الحاكم، كانت تلك الحركات التى يقوم بها سنوياً وبشكل متشدد عادة ما تلقى صدى قوياً في نيويورك وغيرها من البلاد، حيث تعمل على إثاره انتباه كثير من دول العالم.

وقد ترأس السيد لو شيوشيان وفود بعض الدول الصديقة فى الشهر الماضى نيابة عن تشن شوى بيان، وحثهم على عرض اقتراح انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة على السكرتير العام للأمم المتحدة، بل وطالب بدفع تفعيل هذا الاقتراح.

تعد تلك الحركات التى قامت بها السلطة التايوانية المحاولة الحادية عشر بالنسبة للأمم المتحدة، وتمثل استفزازاً علنياً واضحاً لإحدى المبادىء الصينية المعترف بها عالمياً، ومن المتوقع أن تبوء تلك المحاولة بالفشل.

ولا يزال تشن شوى بيان متشبثاً بموقفه لا يتنازل عنه الا وهو استقلال تايوان وأن الصين وتايوان دولتان مستقلتان، أثارت تلك النشاطات الهوجاء الرأى العام العالمى وذلك قبيل انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في السادس عشر من سبتمبر، فيمكن القول أن تلك الحركات والتى قامت بها السلطة التايوانية تهدف جميعها إلى تحقيق استقلال تايوان، وتدعو إلى انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة بشكل مستقل.

إن مبدأ "الصين وحدة واحدة لا يتجزأ" معترف به عالمياً، بل أنه حقيقة لا جدال فيها، وأن ما يسمى بحركات انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة تتعارض تماماً مع تلك الحركات الانفعالية للحقوق الأساسية والمشروعة للشعب الصينى.

إن تلك التصريحات التى أصدرتها السلطة التايوانية بصفة رسمية بشأن انضمام تايوان إلى الأمم المتحدة كان لها صدى كبير في نيويورك فقد نشرت إحدى الصحف الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية مقالاً بعنوان " قولوا نعم لتايوان" هذا بالإضافة إلى ما تقوم

به محطات الإذاعة المركزية والمحطات الإخبارية التابعة لشركات الإذاعة المركزية، فكلاهما يبث بشكل متواصل تقاريره الإخبارية بانضمام تايوان إلى الأمم المتحدة.

الصين اليوم ١٩\٨\٢٠٠٣

٣- خبراء القضايا الدولية: لا يمكن لليابان والولايات المتحدة الأمريكية مساندة استقلال تايوان

نقلاً عما صرحت به جريدة "ماكاو" في الرابع عشر من سبتمبر، أن تلك الندوة التى انعقدت أمس في مركز العلاقات بين جانبى مضيق تايوان التابع لمعهد الشئون الدولية في ماكاو، قد تناولت الوضع السياسى في تايوان، وموقف السيد/ لى دينغ من مسألة استقلال تايوان، وكان من بين الحاضرين تسعة باحثين، وخمسة مساعدين باحثين، بالإضافة إلى عدد كبير من طلاب المعهد.

وقد تطرق الحديث إلى عدة نقاط، من بينها اختيار رئيس منتخب لحكم تايوان، المناخ السياسى في تايوان، موقف لى دينغ من مسألة استقلال تايوان، التغيرات التى طرأت مؤخراً على العلاقات الأمريكية التايوانية، تايوان والشعار الوطنى للجمهورية الصينية، الجمهورية التايوانية، رد فعل معهد الشئون الدولية تجاه مسألة استقلال تايوان، وأخيراً التطلع إلى تحسين العلاقات بين شطرى الصين خلال العام القادم.

هذا وقد اتفق تسعة باحثين على أن "ليان سونغ" قادرفى هذه المرة على تثبيت أقدامه كرئيساً لتايوان، وأن لديه فرصة كبيرة للفوز في الانتخابات الرئاسية، ومن ثم الجلوس على عرش تايوان، ولذا نجد حالياً أن المناخ السياسى في تايوان غير مهيء على الإطلاق بالنسبة لـــ لى دينغ وندائهم في الحزب باستقلال تايوان، وهنا تظهر مؤامرات بعض الدول ومن يدعون إلى الانقسام والتفريق خاصة لى دينغ الذى يزعم أن عمر جمهورية الصين الشعبية قد ولى وانتهى، والآن لن يبقى سوى الدعوة لأقامة جمهورية تايوان، ولكن نجد أن الكثير من مواطنينا في تايوان ممن يتمسكون بقوميتهم ووطنهم، ينبذون تلك الأفكار التى يدعو لها لى دينغ، ومن بينها أن يحكم تايوان لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هل تايوان تلك البقعة التى لا تنفصل عن الصين لها الحق في السيادة والاستقلال؟

هذا وقد أشار الكثير من الباحثين إلى تلك الطلاقة التى يتحدث بها السيد لى دينغ سواء باليابانية أو الصينية أو الإنجليزية، هذا وقد ذكر أنه مصاب بمرض في القلب، وهذا يتطلب السفر إلى اليابان لإجراء بعض الفحوصات والعلاج، ولكنه الآن بناء على نصائح طبيبه اليابانى طريح الفراش داخل مستشفى مين سونغ في تايوان، لإجراء عملية جراحية.

هذا وقد رأى خمسة من مساعدي الباحثين أن نداء لى دينغ بإقامة "الجمهورية التايوانية" ذو هدفين أساسيين بالنسبة للمجتمع الدولى:

الأول: الانضمام مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، والحصول على مقعد ثابت فيها، ومن ثم يتضح لنا أن تلك هى السياسة التى تنتهجها حكومة لى دينغ منذ ثلاث سنوات، ألا وهى التقرب من بعض دول أمريكا اللاتينية ودول العالم الثالث، وذلك من أجل الحصول على مساندتهم والوقوف بجواره على الساحة الدولية.

وقد أشار إلى أنه لابد وأن توسع تايوان من إطار علاقاتها الخارجية، ولكنه خطته في كل مرة تبوء بالفشل.

الثاني: الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تساند تايوان لتصبح عضواً في منظمة الصحة العالمية، ولكن التوقعات المتعلقة بعدم إمكانية أعادة أنتخاب لى دينغ مرة أخرى من المحتمل أن تكون مؤكدة.

هذا وقد أعرب تسعة من مساعدى الباحثين أن لى دينغ حاول في إنتخابات الرئاسة هذه المرة تمرير اللعبة القديمة التى كان يمارسها، مما أثار دهشة وعجب بعض العناصر التى تنادى باستقلال تايوان، دون أن يوجد ثمة تهديدات، بل كل ماتم القيام به تجاه المجتمع الدولى هو إعلان ذلك التصريح الصارم الذى ينص على أن تايوان ما هى إلا جزء لا يتجزأ من الصين، وإن جميع الدول التى تسعى إلى غير ذلك ستذهب جهودها أدراج الرياح.

هذا ويرى الكثيرون أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، واختيارها لتأييد تايوان ومساندتها، أنما يساعد في تلك المعارك المستمرة والتى تتمسك بقوة بضرورة الوجود الأمريكى، بل ويساعد في المضى قدماً في تدعيم العلاقات الأمريكية التايوانية، وفيما يتعلق بالشؤون العامة لشطرى الصين، يرى البيت الأبيض بأنه لا مفر من استخدام السياسة كأداة للتشاور والتوصل إلى حل، ودون اللجوء إلى استخدام القوة أو الضغط، حيث أن الولايات المتحدة غير مستعدة لخوض اشتباكات عسكرية مع تايوان، ومن ثم يبدو لنا أن واشنطن تقر بأن الصين وحدة واحدة لا تتجزأ، وأنها لا تؤيد موقف لى دينغ تجاه استقلال تايوان.

China.com.cn

٤- السلطة التايوانية تخشى القذائف الموجهة الصينية

- **الجانب العسكرى الأمريكى يعقد من الأمور البسيطة**
- **" تشن شوى بيان " يضمر نوايا سيئة تجاه القذائف الموجهة**
- **الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان يتصوران شكل الهجوم الصينى على تايوان**

يشير التقرير الصادر عن معهد الرقابة التايوانى بأن القذائف الموجهة الصينية يمكنها مداهمة مدينة تاى بى ومقاطعة باو شيونغ في خلال ٤ – ٦ دقائق، بعد أن أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية التقرير السنوى تجاه تقييم القوى العسكرية في الصين، تناولت الكثير من وسائل الاعلام التايوانية مسألة التهديد العسكرى الصينى لتايوان وذلك بتشجيع من السلطة التايوانية، ومن بينها تلك القذائف الموجهة التى تهدد تايوان.

وقد أصدرت جريدة "الحرية" التايوانية سلسلة من المقالات منذ عدة أيام، أفادت بأنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفذ صبرها إزاء تلك التهديدات ومن ثم تستنكر بشدة تهديدات الصواريخ الموجهة، مشيرة إلى أن تلك المشكلة قد وصلت بالفعل إلى مرحلة خطيرة.

وقد نقلت الصحيفة على لسان أحد قادة تايوان العسكريين، أن جيش التحرير يتدرب في موقع هام على أسلوب الهجوم المباغت وقطع خط الرجعة على العدو، فبمجرد اندلاع الحرب يكون من الصعب على تايوان وضع التكتيكات الحربية لمواجهة الهجوم المفاجىء عليها وقد صرحت جريدة "الصين" التايوانية موضحة أن الصين لديها القدرة على المبادرة بتوجيه الضربات تجاه تايوان، بل أنها من المحتمل أن تحذو حذو الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تتخذ من الأسلحة التايوانية ذريعة، بوصفها خطر كامن يهدد الصين، وهكذا يمكن أن تستخدم شتى أنواع القذائف لشن الهجوم على تايوان.

أكتشف الخبراء الباحثين أن السلطة التايوانية والأوساط الإعلامية هناك تغالى في تهديدات القذائف الصينية، واستطاعوا من خلال تقرير وزارة الدفاع الأمريكية

تكوين اتجاه يروج لنظرية تهديدات القذائف الموجهة الصينية،، في حين أن التقرير الأمريكي لم يعلن بعد، نجد تايوان بدأت بالفعل في إظهار مخاوفها.

هذا وقد ذكرت جريدة "الصين" في السابع من يوليو الماضي أن الصين قد بدأت بالفعل في أعداد قذائف طوافة موجهة وذلك في السبعينات من القرن الماضي، وبمرور ثلاثين عام من الاعداد والتطوير، تمكنت بالفعل من ابتكار العديد من النماذج للقذائف الطوافة الموجهة، قد يصل البعض منها إلى مسافة ٢٥٠٠ ميل، بالإضافة إلى أنه تمت مساعدة خطوط الملاحة والأقمار الصناعية تصل درجة إحكام الهجمات الموجهة من تلك القذائف إلى بعد خمسة أمتار، هذا وقد أشار التقرير إلى أن القيمة الفعلية للصواريخ الطوافة تتجاوز بكثير قيمة وفاعلية الصواريخ البالستية "ذاتية الدفع"، بل أنها تعد من الأسلحة التى تخيف تايوان ويصعب عليها أن تتحاشاها.

ولكن عندما يحين الوقت، لم يعد أمام تايوان سوى أن تتدرع وتخوض غمار الحرب، وقد أعلنت تايوان في الثامن عشر من يوليو من خلال وسائل الأعلام أن تقرير معهد الرقابة التايوانية يؤكد أن جيش التحرير لديه نوعين من الصواريخ الموجهة من طراز "رياح الشرق" حيث أن إطلاقهما لا يحتاج سوى ٤ أو ٦ دقائق وبعدها سرعان ما يداهما تايوان ومقاطعة جاوشبونغ، ومقارنة بالماضى نجد أن الوقت الذى تستغرقه تلك الصواريخ قل بكثير.

هذا وقد كشفت وكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع التايوانية إحدى الوثائق السرية، وهى أن جيش التحرير مازال لديه الكثير من الأسلحة السرية، ولم تدلى وزارة الدفاع بأى تصريحات أخرى تجاه هذا الشأن.

الجيش التايوانى يستعد لاستقبال القذائف الموجهة الصينية

في غرة أغسطس الماضى واثناء ترديد أحدى الهتافات وبعد أن أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرها السنوى بشأن تقييم القوى العسكرية للصين بأربعة أيام صرحت السلطة التايوانية من خلال وسائل الاعلام بأن تلك القذائف الطوافة التى يبذل جيش التحرير جهود من أجل تطويرها سوف تصبح في المستقبل من كبرى التهديدات العسكرية التى ستواجهها تايوان.

ولذلك فقد قام الجانب العسكرى التايوانى بتأسيس لجنة تحقيق خاصة بالصواريخ المضادة للصواريخ الطوافة، وتتكون هذه اللجنة من قيادة القوات الجوية وقيادة قذائف المشاة البرية بجانب بعض القيادات العسكرية الأخرى، وقد تلقت هذه اللجنة بعض الأوامر الموجهة من قبل مستشارون عسكريون أمريكان.

هذا وقد قيل أن هذه اللجنة قد بدأت بالفعل في تنفيذ المراحل الأولى من عملها، حيث قامت تحت قيادة السيد "ليوجوى لى" نائب رئيس أركان حرب الجيش بعمل تحقيق ميدانى وذلك أثناء ترددها المتكرر علي " تايبيه ".

هذا إلى جانب قيامهما برسم صورة مجسمة لطبيعة تلك المنطقة، وطبقاً لهذه الصورة بدأت لجنة التحقيق الخاصة بالرسم المبدئى لعشرات الخطوط الجوية للصواريخ الطوافة التى من المحتمل أن تهاجم مدينة تاى بى، وفى الوقت ذاته تبحث اللجنة في كيفية صد الهجوم الواقع من الصواريخ الموجهة، هذا وقد ذكر أحد أعضاء هذه اللجنة بأنه من الممكن استغلال الحرارة المرتفعة لكى تعوق من استعدادات تلك الصواريخ عند الارتفاع، أو إطلاق أشارت كاذبة بالقرب من الخطوط التى سينطلق منها القذائف، مما يحد من قدرتها على القيام بهجوم محكم.

هذا وقد ذكر أحد الأشخاص بأن أسلوب الدفاع الأمثل للجيش التايوانى يكمن في البحث بدقة عن خطوط إطلاق تلك الصواريخ الطوافة وذلك من أجل أنشاء شبكات نيران الدفاع الجوى على سطح الأرض.

وقد أعرب القادة التايوانيون أن الجيش التايواني سوف يوجه دعوة إلى شركة "لان دو" الأمريكية للقيام بتقييم عن إمكانية عمل الشبكات، ولكى تخبره بكيفية التصرف عند سقوط مثل هذه الصواريخ.

ولكن في الواقع أن هذا ما هو إلا خطوة تتخذها تايوان لرد الصواريخ الموجهة، هذا وقد أنشأت مدينة "تاى بى" في العام الماضى شبكات دفاع ضد الصواريخ الموجهة، تلك الشبكات تعد الأولى من نوعها في العالم.

وتتجه جميع أجهزة الرادار وقواعد إطلاق الصواريخ تجاه الغرب لكى تكون على أهبة الاستعداد تلك الصواريخ الموجهة.

وقد أعلن الجانب العسكرى التايوانى أن بأمكانهم أطلاق صاروخان في زمن قصير، بل وتصل نسبة نجاحهما إلى أكثر من ٨٠%.

الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان يتصوران شكل الهجوم على تايوان

كيف ستداهم القذائف الموجهة تايوان في حالة اندلاع الحرب؟ إن هذا السؤال الذى يتردد دائماً، وأضحى يقدح زناد تفكير الجانب العسكرى التايوانى وفى حاجة للإجابة عليه.

حيث ترى وسائل الأعلام التايوانية أن الجيش التايوانى من الصعب عليه مقاومة خطر تلك القذائف، حتى المسئولون العسكريون يعتقدون أن تايوان من المؤكد أنها لن تستطيع الوقوف في وجه تلك القذائف الموجهة إذ ما خاضت غمرا الحرب.

هذا وقد ذكرت جريدة "التحالف" التايوانية أخباراً عن الجانب العسكرى التايوانى موضحة أن الصين أعدت الكثير من الصواريخ البالستية الموجهة، وبمجرد اندلاع شرارة الحرب سوف تقوم بتوجيه آلاف الصواريخ إلى الأهداف الهامة في تايوان، في حين أن الصواريخ الموجودة لدى تايوان الأمريكية الصنع "الوطنيون" ستعجز تماماً عن القيام بصد تلك القذائف الموجهة، وعلى الرغم من أن صواريخ "الوطنيون" مداها أكبر، إلا أن كمية القذائف الموجهة الصينية سوف يكون أكثر، فكم من القذائف الصينية الموجهة تستطيع تلك الصواريخ صدها؟

إن جزيرة تايوان قريبة جداً من الصين، فبالتالى لا يوجد وقت كافى أمام الجيش التايوانى لإطلاق التحذيرات ورد الفعل، لذلك فأثناء انتظارهم لحساب المدار الذى ستنطلق منه الصواريخ، تكون تلك الصواريخ قد سقطت بالفعل.

ونقلاً عما ذكرته جريدة "هونج كونج" أن تايوان ما هى إلا مساحة من الأرض صغيرة وضيقة، اتساعها من مشرقها إلى مغربها لا يتجاوز ١٤٤ كيلو متر، وطولها من الشمال إلى الجنوب لا يتعدى ٣٩٤ كيلو متر، وإن ما بها من مطارات وموانىء والطرق الرئيسية الهامة ومراكز القيادة العسكرية وقواعد إطلاق صواريخ، بجانب مقر الرئيس التايوانى والمخيمات ومركز احتياطى المواد الغذائية والحبوب وغيرها، يقرب إلى مائة هدف هام يتركزون جميعاً في مثل هذه المساحة الضيقة، لذلك فيفكر الجانب العسكرى الأمريكى طويلاً في كيفية مهاجمة جيش التحرير لتايوان.

هذا وقد ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات أن الصين تقوم بتجهيز صاروخ أرض – أرض في أحدى المناطق السادلية لتوجيهه إلى تايوان، كما أعلنت أن هذه الصواريخ تعد عنصر من عناصر عدم الاستقرار بين بحر تايوان وشرق آسيا.

وقد أشار التقرير السنوى للقوى العسكرية في الصين لعام ٢٠٠٣ الذى أصدرته وزارة الدفاع الأمريكية في الثلاثين من يوليو هذا العام إلى أن الصين قد جهزت بالفعل ٤٥٠ صاروخ بالستى قصير المدى، وسوف يزداد العدد إلى ٧٥ صاروخ على الأقل سنوياً وذلك في خلال السنوات القليلة المقبلة.

وفى ظل التقنية الحديثة للأقمار الصناعية سوف تزداد القوى الفعالة لهذه القذائف بصورة كبيرة، ومن ثم يتضح أن الأمريكيين يتمتعون بخيال خصب بصورة أكبر مما تتمتع به السلطات التايوانية.

هذا ويعتقد بعض المستشارين العسكريين في البنتاجون، أنه في المستقبل القريب وبعد نشوب حرب تايوان، سوف يقوم جيش التحرير في الوقت ذاته بإرسال آلاف الصواريخ لشن الهجوم على تايوان، وهناك من يهول قائلاً: أن جيش التحرير

سوف يشن هجمات عن القواعد الأمريكية المتمركزة في اليابان وكوريا، وأنه في الدقائق الأولى من اندلاع الحرب سوف تتحرك المقاتلات الأمريكية في قواعدها ولكن دون جدوى.

تشن شوى بيان يضمر نوايا سيئة تجاه القذائف الموجهة

لقد أعلن كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والسلطة التايوانية سوياً أن للآراء التى تدور حول القذائف الموجهة يناقض بعضها البعض وأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها بهذا الشأن هدفين أساسيين، **الأول:** خلق جو من الاضطرابات في منطقة غرب المحيط الهادى واغتنام الفرصة لأعادة نشر قواتها من جديد، **والثانى:** هو إرغام تايوان على شراء المعدات الحربية من أمريكا حتى تصبح تايوان بالنسبة لها بمثابة شجرة الذهب، ومن ناحية أخرى تصبح العين التى ترصد من خلالها كل تحركات الصين.

ولكن أين هو الهدف الذى تبذل من أجله تايوان قصارى جهودها؟ هذا ما قامت به جريدة "دا قونغ" بأجراء تحليل بشأنه، وقد أشارت تلك الجريدة إلى أنه بغض النظر عن سلسلة الآراء التى تتناقض مع الواقع المحسوس والتى تتعلق بشأن الصواريخ الموجهة، إلا أن هناك نقطة هامة تبذل تايوان جهود مضنية من أجل تحاشيها، ألا وهى توجيه تلك الصواريخ إلى أى بقعة من بقاع تايوان أنما يعد إحدى الواجبات المقدسة لدولة ذات سيادة.

فتكرار الحزب الديمقراطى التقدمى لتلك المشكلة، إنما ينم عن أن هناك أقلية داخل الحزب تضم نوايا سيئة من خلال موضوع استقلال تايوان، فإذا لم يطلق الحزب فكرة استقلال تايوان، فكيف يتسنى لهم الخوف من نشر الصواريخ الصينية بمحاذاة البحر.

ففقط من خلال الاستعدادات التى اتخذتها الصين لمواجهة مسألة استقلال تايوان، يمكن حل مشكلة تايوان سلمياً.

هذا وقد أعلنت تايوان أن الهدف السياسى من وراء تهديدات الصواريخ الموجهة يكمن في مسايرة الغرب وماله من نفوذ وسلطات معادية.

وبالنظر على الوضع في تايوان بوجه عام منذ تولى تشين شوى الحكم نجد اضطراب في الوضع السياسى وكساد في الاقتصاد، إلى جانب حالة من الغليان بين صفوف الشعب، هذا بالإضافة إلى اضطراب في العلاقات بين شطرى الصين، هذا بالطبع سيكون بمثابة أزمة أو تحدى عظيم بالنسبة للانتخابات العامة على الرئاسة والتى سيجريها الحزب الديمقراطى التقدمى ولذلك فإن الشعب التايوانى قلق للغاية وخاصة وأن الحزب الديمقراطى يتمسك بشدة باستقلال تايوان، لذلك كثيراً ما نتسائل عن شكل الوضع في تايوان مستقبلاً.

هذا وقد صرح أحد المتخصصون الإنجليز قائلاً: إن السلطة التايوانية هى الوحيدة التى بإمكانها الآن تحديد عما إذا كانت القذائف التى سوف يوجهها جيش التحرير سوف تنطلق بالفعل أم لا، لأن الأمر أصبح في قبضة يدها.

Aljazeerak.com



٥- تعليق الصين علي تقرير السلطات التايوانيه حول الخط المباشر بين شطرى الصين

مركز دراسة العلاقات بين شطرى الصين التابع لجامعة شيامن في الخامس عشر من شهر أغسطس الماضى أصدر معهد الشئون الادارية التايوانى رسمياً ما يسمى بتقرير تقييم التقنيات الحديثة الخاصة بخط الطيران المباشر الواصل بين شطرى الصين، وقد كان هذا التقرير بمثابة تحرك آخر من قبل السلطة التايوانية الخاصة بتلك المسألة، وقد جاء هذا التقرير بعد تصريح السيد تشن شوى بيان إلى وسائل الاعلام، علماً بأن العلاقة بين هذا التقرير وما صرح به السيد تشن شوى بيان من المحتمل أن يجعلنا ندرك بوضوح جوهر السياسة الديمقراطى.

من المعروف لدى الجميع أن الصين وتايوان كلاهما تابع لدولة واحدة، لذلك فإن خط الطيران المباشر بينهما من الطبيعى أن يكون من أحدى الشئون الداخلية الخاصة بهما، وحتى يمكن تحقيق مبدأ "ثلاثية الأبعاد" بأقصى سرعة، لابد وأن تطبق الصين المزيد من المرونة، وألا يكون للخلاف السياسى ثمة تأثير ولا يقف عائقاً حيال التعاون الاقتصادي القائم بين شطرى الصين، علماً بأن هذا المبدأ لا يتضمن المغزى السياسى للصين، هذا ومن المحتمل استخدام التقرير الخاص بخط الطيران الواصل بين شطرى الصين لتحديد موقع هذا الخط، ولكن الحزب الديمقراطى التقدمى يبذل قصارى جهده في جعل مسألة "ثلاثية الأبعاد" مسألة سياسية بحتة، وانطلاقاً من رفض مبدأ الصين الموحدة تطرح المبادىء الثلاثة إنه لا يمكن تقييم تايوان ووضعها في وضع إقليمى وحدودى وبعد ذلك يتحول خط الطيران المباشر بين شطرى الصين إلى خط دولى.

وبعد إصدار هذا التقرير قررت السلطة التايوانية تنفيذ ما أقترحه السيد تشن شوى بيان من قبل بشأن خط الطيران المباشر السالف ذكره وذلك من أجل استغلال تايوان.

وأثناء إصدار السيد تسان ينغ ون لهذا التقرير، كان قد ذكر أن الجمهورية الصينية الموحدة ما هى إلا دولة مستقلة وذات سيادة، وأن مبدأ الأرض الموحدة سيعمل على حماية تايوان، بل سيساعد في الحيلولة دون الإضرار بالمضمون العام لمبدأ "الدولة ذات السيادة"، وأن مناقشة تلك المسألة الخاصة بخط الطيران المباشر الواصل بين شطرى الصين الذى يساعد على استقلال تايوان – سيجعل السلطة التايوانية تحث على تنفيذ خط الطيران المباشر بكل ثقة وإصرار، بل وسوف يساعدها على مواجهة كل ما يتعلق بها من مشاكل، وفى الحقيقة فأنه يتم استغلال مبدأ الأرض الموحدة من أجل أحباط التطلعات والرؤى الخاصة بهذا الخط.

أن التقرير التقييمى كان قد ذكر مؤخراً بأنه على الرغم من الفوائد الجمة التى سيحققها خط الطيران المباشر سواء بالنسبة لتايوان أو لتحقيق النمو الاقتصادي بين شطرى الصين، ولكنه في الوقت ذاته من الممكن أن يتسبب في حدوث مصادمات واشتباكات لا يحمد عقباها، ومن الواضح أمامنا أن السلطة التايوانية قد اتخذت عنصر الأمان كذريعة لتحول دون تنفيذ خط الطيران السالف ذكره.

هذا وقد ذكرت تايوان من قبل أن المصادمات الناتجة عن خط الطيران المباشر وعلاقته بسلامة الدفاع الوطنى أمر لا يجوز إغفاله، بالإضافة إلى أنها وافقت على تلك الطريقة التى اقترحتها وزارة الدفاع، وهى التقدم التدريجى لتنفيذ هذا الخط، حيث يتم تحديد الوقت والمكان وخطوط الطيران، بالإضافة إلى فرض الحظر على طائرات الشحن الجوى بألا تتجاوز مضيق تايوان، هذا مع الالتزام بتطبيق خط سير الخطوط الجوية الدولية، ومن ثم فإن هذا يجعل خط الطيران المباشر يتحول إلى خط منحنى دون أن نشعر.

هذا وقد ذكر التقرير السابق تحذيرات خاصة بتأثير هذا الخط على سلامة الاقتصاد الوطنى، حيث يعتقد أنه من المحتمل أن يساعد في ازدهار الصناعة وأحداث طفرة كبيرة في الكيان الاقتصادي، مما يجعل تايوان تزيد من اعتمادها على الصين.

ومن ثم سوف يؤدى بالطبع إلى زيادة معدل البطالة وخلق فجوة في الإنتاج المحلى بجانب زيادة المخاطر التى يتعرض لها الأعمال المصرفية وتسرب الخبرات والتقنيات الحديثة إلى الخارج، بل سوف يؤثر على سلامة المجتمع التايوانى ككل.

ومن ثم يرى هذا التقرير بأنه لابد من تحسين العلاقات بين شطرى الصين قبل البدء في تأسيس خط الطيران المباشر الواصل بينهما، إلى جانب العمل على زيادة حجم التبادلات بين كلا البلدين، وأن يقوم هذا الخط على أساس من الثقة المتبادلة، وتوفر شتى سبل الأمان عند القيام بأنشاؤه، وإذا كان من الصعب تحقيق مثل هذه الشروط، فإن خط الطيران المباشر سيكون من الصعب تنفيذه في المستقبل المنظور.

وكالة أنباء شينخوا



الصين وجيرانها:

العلاقات الصينية الهندية

انتصار المصالح المشتركة على الخلافات القديمة

١- تاسيس الية الحوار والتعاون بين البلدين

تلبية لدعوة السيد رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ون جيا باو قام السيد رئيس وزراء جمهورية الهند أتال بيهارى فاجبايي بزيارة رسمية لجمهورية الصين الشعبية .

وقد قام رئيس مجلس الدولة ون جيا باو بإجراء محادثات مع رئيس الوزراء فاجبايي خلال هذه الزيارة، كما عقد كل من هوجين تاو رئيس جمهورية الصين الشعبية وجيانغ نسه مين رئيس اللجنة العسكرية المركزية وويانغ قوه رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى وتسنغ تشينغ هونغ نائب رئيس جمهورية الصين الشعبية اجتماعات منفصلة مع رئيس الوزراء الهندى فاجبايي وقد جرت المحادثات والاجتماعات بين الطرفين في جو يسوده الود والصداقة والإخلاص.

وقد أعرب قادة الدولتين عن رضاهم للتقدم الذى شهدته العلاقات الثنائية بين البلدين في الأونة الأخيرة، والذى ساهم في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة، وقد إستعرض الجانبان العلاقات الودية ذات التاريخ الطويل بين البلدين، فالصين والهند أكبر دولتين ناميتين في العالم، وتتمتعان بحضارة ترجع لقرون، وتاريخ فريد وأهداف متماثلة، وقد أشار الجانبان إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولتين يحتل عدد سكانهما ثلث سكان العالم لأمر ذو أهمية كبرى لضمان السلام والاستقرار والازدهار ليس في أسيا وحدها بل في العالم بأكمله.

كما اتفق الجانبان على أنهما يرغبان في إقامة علاقة حسن حوار وتطوير المصالح المشتركة بينهما على نطاق واسع، كما اتفقا على استغلال كل الفرص والامكانات المتاحة من أجل تعميق التعاون وتبادل المنفعة فيما بينهما.

وإن الصداقة والتعاون بين الدولتين تحتاج إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل من الصين والهند، وعلى الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمى والعالمى وكذلك إلى دعم التعددية والعناصر الإيجابية على المستوى العالمى، وأكد الجانبان أنهما سيلتزمان المبادىء الآتية من أجل تطوير العلاقة البناءة والتعاون المشترك طويل الأمد بينهما. وأنهما سيقيمان على هذا الأساس علاقة ذات طابع جديد يتمثل في:

١- أن يعكف الجانبان على تطوير علاقة الشراكة البناءة والتعاونية طويلة الأمد بينهما وذلك على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى والاحترام المتبادل واهتمام كل جانب بالآخر والمساواة.

٢- إن الصين والهند باعتبارهما أكبر دولتين ناميتين لهما مصالح مشتركة واسعة في الحفاظ على السلام والاستقرار والازدهار في آسيا والعام ورغبة مشتركة في دفع التفاهم وتعميق التعاون فيما بينهما على نطاق أوسع في الشئون الإقليمية والدولية.

٣- أن تتغلب المصالح المشتركة فيما بينهما على الخلافات القديمة، وأن لا تشكل أى من الدولتين تهديداً للأخرى وأن لا يستخدم أى طرف أو يهدد باستخدام القوة ضد الطرف الآخر.

٤- اتفق الجانبان على تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف المستويات وفى كافة المجالات، ومعالجة الخلافات في ذات الوقت بكافة الوسائل السلمية، بطريقة عادلة ومقبولة للطرفين، وعدم المساح لهذه الخلافات بالتأثير على التطور الشامل للعلاقات الثنائية.

كما اتفق الجانبان على تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين الدولتين، لأن هذا من شأنه تدعيم التفاهم المشترك والعلاقات الثنائية بدرجة كبيرة، كما اتفقا على ضرورة عقد اجتماعات سنوية بين وزيرى خارجية الدولتين من أجل تعميق وتنسيق الحوارات بينهما حول القضايا الثنائية الاقليمية والدولية، كما اتفقا على ضرورة تعزيز اللقاءات والاتصالات الودية بين وزارتى وبرلمانى والأحزاب السياسية لدى الدولتين بصورة أكبر.

رحب الجانبان بقوة الدفع الإيجابية للتعاون الثنائى التجارى والاقتصادى في السنوات الأخيرة، وأكدا على أهمية استمرار وتكثيف التعاون الاقتصادي بين الصين والهند من أجل تدعيم العلاقات الثنائية.

كما اتفق الطرفان على أن التكامل الاقتصادي القائم بينهما يوفر أساساً قويا لتعزيز العلاقات التجارية بينهما، ودعماً للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الدولتين فإنهما سوف تتخذان الاجراءات الضرورية المتفقة مع قوانينهما الوطنية والتزاماتهما الدولية لإزالة معوقات التجارة والاستثمارات، كما أكدا مجدداً على أهمية الاجتماع الوزارى للمجموعة الاقتصادية المشتركة، واتفقا على عقد جلسة أخرى (السابعة) للمجموعة هذا العام.

كما اتفق الجانبان على تكوين مجموعة دراسة مشتركة تضم مسئولين اقتصاديين تكون مسؤلة عن بحث كيفية التكامل الممتد بين الدولتين من أجل توسيع التعاون التجارى والاقتصادى، كما تضع هذه المجموعة برنامجاً لتنمية التعاون التجارى والاقتصادى الصينى – الهندى للخمس سنوات القادمة، ويهدف إلى زيادة التعاون بين دوائر الأعمال للجانبين، كما تقوم المجموعة بإعداد تقرير دراسة وتوصيات مقدمة لحكومة الدولتين بشأن إجراءات التعاون التجارى والاقتصادى الشامل وذلك بنهاية يونيو عام ٢٠٠٤، وعلى الدولتين تأسيس آلية للحوار والتعاون المادى لتدعيم الحوار والتنسيق فيما بينهما في هذا الشأن.

كما اتفق الجانبان على تعزيز التعاون في منظمة التجارة العالمية لأن هذا لا يخدم فقط المصالح المشتركة للبلدين الصين والهند بل يحقق منفعة ومصالح أوسع للدول النامية، وسيجرى الجانبان حوارا بصورة ودية في هذا الموضوع.

وسوف يتم تعزيز التبادل في مجالات الثقافة والتعليم والعلوم والتكنولوجيا والإعلام والشباب والعلاقات على المستوى الشعبى من أجل تدعيم الروابط التاريخية بين الصين والهند، كما اتفق الجانبان على إقامة مراكز ثقافية في عاصمتى الدولتين وتقديم التسهيلات اللازمة ذلك.

كما سيعمل الجانبان بكل اجتهاد لدعم روابط الطيران والشحن البحرى المباشر والسياحة وتبادل البيانات الهيدرولوجية في موسم الفيضان بالنسبة للأنهار المشتركة حسب ما اتفقا عليه، وكذلك التعاون في مجالات الزراعة ومنتجات الألبان وتجهيز المواد الغذائية والصحة وغيرها من القطاعات.

كما اتفق الجانبان على ضرورة توسيع وتعميق التبادل العسكرى بين الدولتين من أجل تقوية وتعميق التفاهم والثقة المتبادلة بين القوات المسلحة للدولتين، كما أكدا على وجوب زيادة الزيارات بين وزيرى دفاع الدولتين وكذلك المسئولين في الجيش على مختلف المستويات.

كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول مسألة الحدود الصينية – الهندية وأوضح كل منهما موقفه، وأكدا من جديد على استعدادهما للعمل على التوصل لحل عادل ومقبول للطرفين من خلال التشاور فيما بينهما، كما اتفق على أنه لحين الوصول لحل نهائى فإنه يجب عليهما المحافظة على السلام والهدوء في مناطق الحدود، كما أكدا الجانبان على التزامهما بمواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة لهذا الغرض بما فيها توضيح خط السيطرة الفعلى.

كما اتفق الجانبان على أن يعين كل منهما مندوباً خاصاً يضع تصوراً لحل المشكلة الحدودية وانطلاقاً من المنظور السياسى للعلاقات الثنائية بين البلدين.

كما اعترف الجانب الهندى بأن منطقة التبت ذات الحكم الذاتى هى جزء من أراضى جمهورية الصين الشعبية، كما أكد على أنه لن يسمح لأبناء التبت بالقيام

بأنشطة سياسية معادية للصين في الأراضى الهندية، كما أعرب الجانب الصينى عن تقديره لموقف الهند وأكد على أنه يعارض بشدة أى عمل أو محاولة تستهدف تقسيم الصين وتحقيق "استقلال التبت".

كما أشار الجانب الهندى إلى أن الهند كانت من أوائل الدول التى اعترفت بأن هناك صيناً واحدة، ولم تتحول عن هذه السياسة أبداً، وقد أعرب الجانب الصينى عن تقديره لموقف الهند.

إن الصين والهند تدركان أولوية الحفاظ على السلام الدولى لأنه يعد مطلباً أساسياً من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول النامية بما فيهم الصين والهند، إن العالم يتسم بالتنوع وكل دولة لها حق اختيار النظام السياسى الخاص بها، وكذلك طريقها للتنمية، وتعترف الصين والهند باعتبارهما دولتين ناميتين كبيرتين بأهمية دور كل منهما في إقامة نظام سياسى واقتصادى دولى جديد، وضرورة مساعدة المجتمع الدولى للدول النامية في القضاء على الفقر وتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب من خلال الحوار والتعاون المثمر لتحقيق الازدهار المشترك.

يعتقد الجانبان أن للأمم المتحدة دوراً جوهرياً في دفع السلام والاستقرار والتنمية في العالم، وأكدا عزمهما على مواصلة دعم نظام الأمم المتحدة والعمل معاً من أجل تعزيز إصلاح الأمم المتحدة، كما يجب إعطاء الأولوية لتعزيز تمثيل الدول النامية خلال عملية إصلاح مجلس الأمن الدولى.

كما أيد الجانبان الاستمرار في عملية ضبط التسلح ونزع السلاح المتعددة الأطراف والأمن الدائم والمتكافئ للجميع على مستويات تسلح منخفضة تدريجياً، كما أنهما يؤيدان المفاوضات الهادفة إلى نزع السلاح النووى المتعددة الأطراف والتخلص من الأسلحة النووية، كما أنهما يعارضان بشدة تسليح الفضاء الخارجى واستخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد الأشياء المتمركزة في الفضاء، ويؤيد تطوير تكنولوجيا الفضاء للاستخدام في الأغراض السليمة.

كما أكد الجانبان على الخطر الذى يشكله الأرهاب على دولتيهما وعلى السلام والأمن العالمى، وأدانا بشدة الارهاب بكافة صوره وأن الصراع بين المجتمع الدولى

والارهاب الدولى هو عملية هدفها القضاء على الارهاب في جميع المناطق بصورة مستمرة وشاملة وهذا يتطلب تدعيم الإطار القانونى العالمى ضد الارهاب، وأن الجانبان سيعملان على دعم التعاون في مكافحة الارهاب من خلال آلية الحوار الثنائى بينهما.

تواجه الصين والهند تحديات خاصة ومتشابهة في جهودها لحماية البيئة، وكذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة، ومن أجل هذا اتفق الجانبان على التعاون بطريقة عملية لحماية البيئة وضمان التنمية الدائمة، وكذلك تنسيق المواقف بشأن تغير المناخ والتنوع الحيوى وغيرهما من الموضوعات ذات الصلة.

كما أيد الجانبان التعاون متعدد الأطراف في آسيا وأن هذا التعاون يدعم المنفعة المشتركة المتبادلة والنمو الاقتصادي بين الدولتين ويزيد من التلاحم بين الدول الآسيوية، وينظر الجانبان بشكل إيجابى إلى دورهما في عمليات التعاون الإقليمية وشبة الإقليمية متعددة الأطراف في آسيا.

كما أكد الجانبان على أن تحسين وتطوير العلاقات الصينية الهندية لا يستهدف أى دولة ثالثة كما أنه لا يؤثر على العلاقات الودية بين دولتيهما وأى دولة أخرى.

وأعرب الجانبان عن نجاح الزيارة الرسمية التى يقوم بها رئيس الوزراء الهندى إلى جمهورية الصين الشعبية، وأنها أسهمت في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة بين الحكومتين والقيادتين والشعبية وأنها تمثل خطوة جديدة للأمام في تدعيم التعاون المشترك والشامل بين الصين والهند في القرن الجديد.

وقد وجه رئيس الوزراء الهندى فاجيابى الدعوة لرئيس مجلس الدولة الصينى ون جيا باو لزيارة الهند في وقت يناسب الطرفين، كما نقل إلى الرئيس هو تجين تاو دعوة من الرئيس الهندي لزيارة الهند وقد قبل الجانب الصيني الدعوتين بالتقدير والامتنان، وسوف يحدد موعد الزيارتين من خلال الاتصالات الدبلوماسية.

المصدر: وكالة أنباء الصين الجديدة

دعوة لتطوير التعاون الاقتصادي بين الصين والهند

قال السيد فاجبايى في كلمة التى ألقاها في ندوة حول تطوير التعاون الاقتصادي بين الصين والهند، والتى أقيمت في بكين أثناء زيارته الحالية للصين إن إنجازات التعاون الاقتصادي بين الهند والصين ليدعو إلى التشجيع فارتفاع نسبة التجارة بين البلدين إلى ٣٠% سنوياً لأمر ذو مغزى هام، ويشير إلى أن أمل تحقيق هدف وصول التجارة بين الجانبين إلى ١٠ مليار دولار أمريكى سوف يصبح حقيقة قريباً.

قال فاجبايى إن الصين اليوم من أسرع الدول تقدماً اقتصادياً، وإن انجازات التحول الاقتصادي التى حدثت مؤخراً في الصين لأمر عظيم، وأن زيادة اقتصاد الهند في الاثنى عشر عاماً الماضية قارب على الـ٦%، وحجم التجارة الخارجية قد تجاوز الـ٨% في العشر سنوات الماضية، وأن الهند أصبح لها شركات وتعامل دولى في ميادين تكنولوجيا المعلومات والعلوم البيولوجية...وغير ذلك.

كما قال إنه قد رأى بعينه أثناء زياراته الثلاث للصين عام ١٩٧٩،١٩٩٣،٢٠٠٣م أن اقتصاد الصين قد مر بثلاث مراحل من التغير، كما عبر عن ثقته بأن كل الآمال التى تبغى الصين تحقيقها اقتصاديا سوف تتحقق بكل تأكيد.

وقال إن على الجانبين تنمية القدرة على التعاون فيما بينها، وأن عليهما أولاً حل المشاكل التى تقف حائلاً دون التجارة بين الدولتين وتعزيز الثقة فيما بينهما من أجل تطوير وتنويع التجارة بين الجانبين، وأضاف أن رئيسي الدولتين على ثقة من أن قوة التعاون في ميادين التجارة والاقتصاد كبيرة، وسوف تخلق وتدفع التطور السريع في هذه النواحى ين البلدين.

وقد قال السيد لوفويوان وزير التجارة الصينى في الندوة إن الصين والهند يربطهما مصالح وآراء مشتركة تفوق نقاط الخلاف بينهما فالهند هي أكبر شريك تجارى في منطقة شمال آسيا بالنسبة للصين، وأن الصين تتمنى تعزيز التبادل والتعاون في مجال التجارة والاقتصاد بينها وبين الهند.

كما شكر السيد وان لى قاى رئيس لجنة تنمية التجارة الصينية السيد فاجيابى رئيس وزراء الهند على اهتمامه بتطوير التعاون الاقتصادي والتجارى بين البلدين، وقال إن الصين والهند من أكبر الدول النامية سكاناً وكونهما جيراناً ولهما أسواق مشتركة كبرى يضع أساساً قوياً للتعاون الاقتصادي والتجارى بين البلدين.

وقد حضر رؤساء ٤٠٠ مؤسسة صينية وهندية، ووقع الطرفان على اتفاقية شراكة تجارية بين الصين والهند وقد شهد بذلك كل من وان لى قاى رئيس لجنة تنمية التجارة الصينية والسيد الون جيالى تهلاى وزير التجارة والصناعة الهندى طريق التعاون وسبل تنمية وتطوير التعاون التجارى والاقتصادى بين الصين والهند.

China daily .com

الصين وفيتنام

معاً نبنى مستقبلاً مشرقاً للعلاقات الصينية الفيتنامية:

بهذه العبارة بدأ الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى ورئيس الصين "جيانغ تسيه مين"كلمته قائلا:.

الأصدقاء والأساتذة والزملاء والرفقاء المحترمين إنى أشعر بسعادة بالغة للقائى بكم اليوم في هذه الجامعة التى يرجع تاريخها إلى مئة سنة حيث أشعر وكأننى استعدت شبابى مرة أخرى وبداية أقدم اسمى التحية لكم ولجميع الشباب الفيتنامى واقدم من خلالكم اسمى آيات الاحترام للاصدقاء والرفقاء الذين اهتموا وراعو قضية العلاقات الصينية الفتنامية والأصدقاء القدامى الذين خاضوا طريق النضال والعمل مع الشعب الصينى.

ففى نوفمبر من عام ١٩٩٩ زرت بلادكم الجميلة وقد ترك اتحاد وصمود الحزب الشيوعى الصينى وحكمه الشعب الفتنامى انطباعاً عميقاً وجميلاً في نفسى، وبالأمس وطأت قدماى هذه الأإض الجميلة مرة آخرى وترحاب الشعب الفيتنامى بنا جعلنا نعيش في جو الصداقة التى جمعت بين الصين وفيتنام.

"جار قريب أفضل من قريب لك يسكن بعيداً" هذه المقولة تجسد العلاقة بين الصين وفينام وكذلك هناك الأغنية التى يرددها الشباب الصينى والفيتنامى والتى تقول "فيتنام والصين الجبال متصلة بالجبال، الأنهار متصلة بالأنهار يرون الصباح سوياً ويأتى عليهم المساء سوياً، يستمعون إلى شقشقة العصافير عند الشروق سوياً" فالصين وفيتنام يجمعهما تاريخ مشترك فقد عانى كليهما من العدوان الاستعمارى الظالم وناضلاً نضالاً دموياً طويلاً من أجل الاستقلال الوطنى والتحرير وأضاف جيانغ أن الصين وفيتنام يتمتعان بعلاقة صداقة تقليدية طويلة وتربطهما علاقة الرفقاء الذين وقفوا جنباً إلى جنب يشجع كل منهما الأخر ويؤيده خلال مسيرتهما الثورية وبناءهما الاشتراكى فقد صدق الرئيس الفيتنامى خوتشى جين حينما قال أننا دولتان شقيقتان قال أيضاً أننا رفقاء وأشقاء وأن شجرة فونج وجوتى مين قد أينعت أوراقها وازدهرت

اليوم بهذه الصداقة فهى الثروة الغالية التى يعتز بها شعبى البلدين وبالرغم من أن العلاقات الثنائية قد شهدت بعض التراجع في فترة ما إلا أن شعبينا استمرا في تبادل المشاعر الودية العميقة وقد قاما زعيما وحزبى الدولتين فى نوفمبر ١٩٩٩ بتطبيع العلاقات الثنائية وذلك تمشياً مع تطور الوضع الدولى و الرغبة والمصالح الأساسية لشعبى الصين وفيتنام، وقد اثبت الواقع أن اختيار الزعيمين والحزبين كان هو الاختيار الإستراتيجى الصحيح وأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد شهدت تطوراً كبيراً في العشر سنوات ويزيد الماضية كما تقدمت وتعززت بل التعاون والتبادل في جميع المجالات الثقافية العسكرية والعلمية والاقتصادية والسياسية وأن حجم التبادل التجارى بين البلدين قد أرتفع من ٣ مليون دولار أمريكى إلى ٣٠ مليون دولار أمريكى في هذه السنوات القليلة الماضية، وأن مشاريع البناء المشتركة جلبت وستجلب فوائد كبيرة للبلدين وشعبيهما، وأن الزيارات المتبادلة عالية المستوى بين البلدين كان لها دوراً كبيراً في تبادل وتعميق وجهات النظر حول القضايا الداخلية والدولية المختلفة بالعلاقات الثنائية بين البلدين والحزبين والتى تهدف إلى الاستقرار طويل الأمد وجيرة حسنة وعلاقة صداقة وتعاون شامل نحو مستقبل مشرق فقد قام الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى الفتنامى نونج داك مانة بزيارة ناجحة للصين منذ ثلاثة أشهر وبالأمس أجريت معه ومع الرئيس الفيتنامى تشن وك ليونغ محادثات مميزة، اتفق الطرفان خلالها على ضرورة دفع علاقة التعاون الودى التى تربطهما إلى مستوى جديد خلال القرن الجديد.

وبتذكر خبراتنا الماضية واستخلاص نتائجها فإنه يجب على البلدين الجارتين الالتزام بهذه المبادىء وتعزيز الثقة فيما بينهما وتنمية الصداقة والتعاون على نطاق واسع حتى يتناسب مع الاختيار السليم للمصلحة العامة لشعبينا وبلدينا.

خمس مجالات للتنمية الشاملة بين الصين وفيتنام
تؤكدها محادثات تجيانغ تسه مين ونونغ داك مانة

اتفق الطرفان على ضرورة أن تكون الدولتان والشعبان نعم الجاريين والصديقين والرفيقين والشريكين وأن يثق كل منهما بالآخر ويتعاونان سوياً ويتسامحان ويحققان تنمية مشتركة.

جرت المحادثات في جو ودى حميم تبادل فيها الزعماء الأراء حول تعميق وحل القضايا المحلية والدولية والمضى قدماً نحو تنمية وتوطيد أواصر العلاقات الثنائية بين البلدين في العهد الجديد.

في البداية عبر نونغ داك مانه بالنيابة عن الحزب والحكومة والشعب الفيتنامى عن ترحيبه الحار بالأمين العام، فقال أن تجيانغ تسه من الأصدقاء العظام للشعب الفيتنامى، وأن الشعب الفيتنامى انتظر هذه الزيارة كثيراً وأنه لعلى ثقة من أن زيارة الأمين العام الناجحة سوف تكون سبباً في الالتزام بالمبادىء الأساسية للعلاقات الثنائية بين البلدين وقر عبر تجيانغ تسه مين عن شكره العميق للأمين العام نونغ داك مانه والرئيس تشين دوك لانغ متمنياً للشعب الفيتنامى عاماً سعيداً خاصة بعد انتهاء مراسم الربيع في بلديهما.

وأضاف جيانغ أنه يجب على الجانبين التعاون في مجالات خمسة من أجل دفع التنمية الشاملة للعلاقات الثنائية في القرن الجديد وهذه المجالات الخمسة هى:

أولاً: مواصلة التقليد الطيب المتعلق بالزيارات رفيعة المستوى بين الحزبين والدولتين واستمرار الاتصالات والاجتماعات بين القادة من أجل تبادل وتوضيح الآراء وتكثيفها حول القضايا محل الاهتمام المشترك من وقت لآخر.

ثانياً: استمرار التعاون وكفاءته والارتقاء بالتعاون التجارى والاقتصادى نحو مستوى جديد.

ثالثاً: توعية شعبى البلدين وخاصة الشباب بروح الصداقة طويلة الأمد والاستمرار في دعم التبادلات بين الشباب بمختلف الأشكال من أجل نشر الوعي بقضية الصداقة الصينية الفيتنامية.

رابعاً: دعم التعاون الثنائى في قضية الحدود والتشريع لعلمية رسم الحدود البرية ورسم المياة الإقليمية في خليج بيبو وتحويل الحدود بين الصين وفيتنام إلى حدود السلام والاستقرار والصداقة طويلة الأمد.

خامساً: تعميق تبادل الخبرات بين الحزبين وحكومتى البلدين ودعم المشاورات فيما بينهما في القضايا الدولية من أجل بناء وتنمية البلدين.

وأعرب جيانغ عن ثقته بأنه في ظل الجهود الجادة التأمين لها الجانبان فسوف تزدهر زهرة الصداقة الصينية الفيتنامية في العهد الجديد وأضاف جيانغ أن الوضع الدولى يمر بأعمق التغيرات وأن الصين وفيتنام تواجهان فرص أكبر من التحديات وأنه يجب على الدولتين مواجهة التحديات ومواكبة الاتجاه العام وذلك بالتركيز على التنمية الاقتصادية وعلى شئونها الخاصة من أجل تقرير السلام والتنمية في المنطقة والعالم.

وعقب المحادثات وقعت الدولتان اتفاقية إطار حول منح الصين فيتنام قروضاً تفضيلية واتفاقية حول التعاون الاقتصادي والفنى وقد حضر كبار قادة الدولتين مراسم توقيع الاتفاقية بين حكومتى الدولتين.

انتعاش التجارة بين الصين وفيتنام

ازدهرت التجارة في شارع يقع على الحدود بين فيتنام ومقاطعة يوننان جنوب غرب الصين وهذا الشارع مشهور باسم الشارع الفيتنامى، فقد منح أكثر من ألف فيتنامى محلات تجارية في هذا الشارع ومن ثم نشأت علاقات تجارية بينهم وبين مواطنين من مقاطعة يوننان بل وأنحاء الصين الآخرى، دفعت هذه النشاطات عجلة النمو الاقتصادي في محافظة صن كو مقاطعة يوننان مما أتاح الفرصة للسلع الصينية أن تدخل إلى أسواق جنوب شرق آسيا ففى العشر سنوات الماضية شهدت التجارة في محافظة خلوا ازدياداً متطرداً فقد وصلت فيه التجارة الحدودية في العام الماضى إلى ١,٦ مليون يوان إلى حوالى ١٩٣ مليون دولاراً أمريكى بزيادة ٣,٧ أضعاف الرقم في عام ١٩٩٧ كما وصلت التجارة الحدودية في الشهرين الأولين من هذا العام إلى ٢٠٥,٥٦ مليون يوان أى حوالى ٢٤ مليون دولار أمريكى.



الصين وكمبوديا

تبادل الرئيس الصينى خو تجين تاو والرئيس الكمبودى سيها نوك رسائل التهنئة الحارة بمناسبة الذكرى ٤٥ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

قال الرئيس الصينى خو تجين تاو في رسالته أنه منذ أقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين رسمياً في ١٩٥٨/٧/١٩ قد بدأ فصل جديد في تاريخ الصداقة بين بلديهما ومنذ ذلك الحين تعمقت أواصر الصداقة بين البلدين وأزداد دعمهما وتضامنهما في الحفاظ على السيادة والنضال من أجل تحرر الوطن وبناء بلديهما وقد أشار الرئيس الصينى على أن علاقة الصداقة بين الصين وكمبوديا قد تطورت مجدداً في ظل الجهود المبذولة ين الطرفين وجهود رئيس كمبوديا سيها نوك ورئيس الصين السابق وان تبادل الزيارات بين الزعماء الدولتين قد عزز سبل التعاون بين البلدين بصورة كبيرة وعمق الثقة السياسية بين الطرفين في مختلف المجالات وأضاف أن الصداقة بين الصين وكمبوديا قد تعرضت لكثير من الاختبارات على الصعيدين الداخلى والدولى مما أكد على حيوية وثبات هذه العلاقة القوية.

وقال خو تجين تاو أن القيادة الصينية الجديدة تولى اهتماماً كبيراً للعلاقات الصينية الكمبودية وترغب في الاستمرار مع كمبوديا في رفع علاقة حسن الحوار بينهما إلى مستوى أعلى وكذلك تعميم العلاقات الودية بصورة أكبر.

وقال الملك سيها نوك أن كمبوديا والصين قد حافظا على علاقة ثنائية طويلة الأمد ومثمرة خلال الـ٤٥ سنة الماضية وأنه يتطلع إلى تطوير هذه الصداقة وتنميتها.

وقد أضاف الملك سيها نوك أن الصين قد قدمت لكمبوديا مساعدات كثيرة في جميع المجالات وتتقدم باسمى آيات الشكر على هذه المساعدات المستمرة من دولة غالية.

كما تبادل رئيس مجلس الدولة الصينى ون جيا باو ورئيس الوزراء الكمبودى هون سن رسائل التهنئة وقال ون جيا باو في رسالته أن تطوير علاقات حسن الجوار مع كمبوديا يعد من السياسات الثابتة للحكومة الصينية وأن الصين على استعداد لبذل جهود مشتركة مع الجانب الكمبودى من أجل تدعيم التعاون الودى بينهما وأيضاً من

أجل تنفيذ الاعلان المشترك والاتفاق الذى توصل إليه قيادات الدولتين، كما قال رئيس الوزراء هو سن في رسالته أن الصداقة بين كمبوديا والصين التى راعاها الملك سيها نوك والقادة الصينيين على مدار ٤٥ سنة قد وضعت أساساً ثابتاً لتطوير العلاقة الثنائية بينهما كما عبر عن شكره العميق للمساعدات التى تقدمها الصين من أجل تطوير الاقتصاد الكمبودى والمساهمات التى تبذلها من أجل تخفيف الفقر في كمبوديا وهذا يعد هدفاً أساسياً للحكومة الكمبودية كما أكد هون سن من جديد موقف كمبوديا تجاه سياسة صين واحدة.

خطة جديدة لدعم التعاون الاقتصادي بين الصين وكمبوديا ودول منطقة الماى كونج العظمى

حضر رئيس مجلس الدولة الصينى تشورونج جى أول قمة التعاون الاقتصادي لمنطقة الماى كونج العظمى والقى فيه خطاب هام حث فيه الدول الست التى يمر بها نهر الماى كونج وهى (فيتنام – كمبوديا – لاوس – تايلاند – الصين – جيانمار) على دعم التعاون الاقتصادي فيما بينهم مستفيدين من مميزاتهم ومن أجل الإسراع في النمو الاقتصادي وقد قال تشو أن الدول التى تمثل منطقة الماى كونج العظمى هى دول نامية ذات اقتصاد متخلف نسبياً وأن دعم التعاون الاقتصادي بين هذه الدول واتجاه العولمة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الحالى، وأن هذا التعاون سوف يساهم في تعزيز المنافسة العلمية وعلى وضع المنطقة ككل على الصعيد السياسى والاقتصادى العالمى.

وأضاف تشو أن منطقة الماى كونج تمتلك امكانات سوق ضخمة وذلك بقوة منطقتها الشاسعة وعدد سكانها الكبير، فمواردها البشرية والثقافية والطبيعية غزيرة وامكانية التكامل بين اقتصادياتها ينبىء بمستقبل واسع للتعاون فيما بينهما.

وقد قدم تشو ثلاث مقترحات حول توسيع وتحسين آلية التعاون بين دول منطقة الماى كونج وهم:

أولاً: نظراً لاختلاف دول منطقة الماى كونج في الحجم ومستوى التنمية والظروف الاقتصادية فإنه يجب عليهم دعم سبل التعاون تدريجياً على أساس الاحترام

المتبادل والمشاورات الودية فيما بينهم وكذلك الالتزام بمبدأ التشاور على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة.

ثانياً: أنه يجب على دول منطقة الماى كونج التركيز على المشروعات والتأكيد على النتائج العلمية، وأن التعاون في المنطقة يجب أن يكون على أساس التقييم على أساس النتائج ويستهدف برامج ومشروعات معينة وذلك بهدف تحقيق تنمية شاملة لاقتصاد تلك الدول.

ثالثاً: على دول منطقة الماى كونج الالتزام بمبدأ التركيز على المجالات الرئيسية والتقدم في العمل بشكل مضطرد وان المواصلات والطاقة والاتصالات هى القطاعات التى ترأس أولويات التعاون في المنطقة، كما دعا دول المنطقة إلى توسيع مجالات التعاون وتسهيل التجارة وتحسين مناخ الاستثمارات وتطوير الموارد البشرية والسياحة والزراعة ومكافحة المخدرات والبيئة.

وأضاف تشو أنه على ثقة من أن التعاون الاقتصادي للمنطقة سوف يزداد تدريجياً ويحقق نجاحات عظيمة بفضل جهود كافة أطراف القمة الأولى للمنطقة وأن ذلك التأثير سوف يعود بالنفع على الأجيال الحالية والقادمة.

وقد أشاد الملك سيها نوك بزيارة تشو لكمبوديا واجتماعاته بقادة المنطقة ومالها من أهمية كبرى للصداقة لبلاده وللمنطقة.

وقد وقعت الدول الست المطلة على نهر الماى كونج اتفاقاً اقليمياً حول تجارة الطاقة لتنفيذ سياسة وضعت منذ ثلاث سنوات لتطوير مواردهم من الكهرباء وكذلك سوف يوفر الاتفاق مرافق الطاقة للاستمرار في تطوير الوصلات بين الصين وكمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام وتايلاند، وقد وقع الوزراء هذا الاتفاق عقب أول قمة لتعاون الدول الست وبموجب هذا الاتفاق سوف تكون الدول الست لجنة اقليمية رفيعة المستوى لتعمل على تنسيق تجارة الطاقة بالتعاون مع مجموعة الخبراء في مجالى انتاج الطاقة وتجارتها، كما أعلن قادة الدول الست عن مبادرة جديدة لتنمية الموارد البشرية لبرنامج التعاون الاقتصادي لمنطقة نهر الماى كونج العظمى تحمل هذه المبادرة اسم خطة بنوم به لمنطقة الماى كونج العظمى.

وسوف تقوم على تدريب المسئولين في الدول الست المشاركة على التخطيط الاستراتيجى وإدارة المشروعات وكافة المهارات التى تتعلق بإدارة تنمية الموارد البشرية كما اتفق القادة على أن استثمار البشر هو أحد الالتزامات الرئيسية التى أقرت في هذه القمة، وذكر بنك التنمية الآسيوى أنه سيعطى منحة قدرها ٨٠٠ ألف دولار أمريكى للمساعدات الفنية الخاصة وقد أعرب القادة عن ثقتهم بأن الخطة سوف تنمو حجماً وعمقاً كما يتمنون.

اسقاط جميع ديون كمبوديا المستحقه للصين

وقع رئيس مجلس الدولة الصينى تشو رونغ جى مع الجانب الكمبودى عدة اتفاقيات تقدم الصين بمقتضاها مساعدات إلى كمبوديا كما أسقطت الصين جميع ديون كمبوديا المستحقة للصين وقد غادر رئيس مجلس الدولة الصينى كمبوديا عائداً إلى وطنه بعد أن أجرى محادثات منفصلة مع ملك كمبوديا سيها نوك ورئيس الوزراء هون سن ورئيس مجلس الشيوخ الكبمودى ورئيس المجلس الوطنى الكمبودى حول سبل تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين.

قد قال رئيس المجلس تشو للزعماء الكمبوديين أن الصداقة التقليدية بين الصين وكمبوديا ذات أهمية كبرى للصين وإنها تعزم على الاستمرار في تطوير علاقة التعاون بينها وبين كمبوديا وجعلها أكثر استمراراً، كما شارك تو في أول قمة لمنطقة الماى كونج العظمى والتى فيها خطاب حث فيه الدول التى تطل على نهر الماى كونج على تطوير التعاون الاقتصادي بينهم مستفيدين من مميزاتهم.

جريدة الشعب اليومية

"الصين والأسيان"

الصين توقع اتفاقاً مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في العالم

تشو رونغ جى يدعم أقامه منطقة التجارة الحرة بين الصين والأسيا، في كلمته التى ألقاها في القمة السادسة للصين – أسيان (١٠ +١) والتى عقدت في بنوم بنه بكبموديا في ٤ نوفمبر قال رئيس مجلس الدولة الصينى تشو رونغ جو أن الصين مستعدة لبذل جهود مشتركة مع جميع دول الأسيان من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية الشاملة وذلك لدفع عملية تكامل الأسيان للأمام وأن إسراع الخطى لإقامة منطقة التجارة الحرة بين الصين والأسيان يخدم المصالح المشتركة للأسيان والصين بل ويخدم التعاون في شرق آسيا ككل وقال تشو أن الصين ستعمل على استهداف عام ٢٠١٠ استكمال منطقة التجارة الحرة.

وأضاف تشو أنه تجب على الصين والأسيان تكثيف تعاونهما الكامل من تعزيز السلام والأمن الإقليميين مؤكداً أن الارهاب وقضايا الأمن أصبحت من أبرز القضايا وأهمها وقال تشو أن تعزيز الثقة المتبادلة بينهم من شأنه أن يضمن أساساً متيناً للتنمية الشاملة بين الصين والأسيان وأن توصلهم لإعلان بشأن سلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبى يعد تقدماً هاماً لعلاقات الصين – أسيان كما أنه سوف يسهم في تحقيق السلام والاستقرار الاقليمى على أساس الثقة السياسية المتبادلة بين الطرفين.

كما قال تشو أن الصين تؤيد مبادىء معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا وتساندها بشكل إيجابى وأنها سوف تبذل جهوداً كبيرة من أجل تعزيز الانضمام المبكر لكل الدول النووية الخمس إلى البروتوكول المتعلق بمعاهدة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا واضاف تشو أن انضمام الصين لمنطقة التجارة العالمية أصبح دعامة لاقتصاد شرق آسيا ممثلاً على ذلك بأن الصادرات من الآسيا إلى الصين قد زادت بنسبة ٢٧% في المتوسط و٥٠% تقريباً في البلدان في الثلاثة ارباع الأولى من العام الحالى، ووعد تشو بأن الصين سوف تزيد من استثماراتها في بلاد الآسيان دعماً للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد.

وقد وقعت الصين ورابطة دول شرق آسيا (آسيان) اليوم إعلان ميثاق شرف حول بحر الصين العظيم الجنوبى يهدف إلى المحافظة على السلام والاستقرار في منطقة جنوب الصين، وقد حضر مراسم التوقيع رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جى.

ويعد الاعلان أول وثيقة سياسية توقعها الصين والآسيان بشأن قضية بحر الصين الجنوبى وهى ذات دلالة إيجابية لدعم الثقة المتبادلة بين الجانبين، تعترف الصين بموجب هذا الاعلان بضرورة توفير مناخ السلام والصداقة والألفة في بحر الصين الجنوبى من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار في المنطقة.

وأكدت الصين والآسيان مجدداً التزامهما بأهداف ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار لعام ١٩٨٢م ومعاهدة الصداقة والتعاون لجنوب شرق آسيا والمبادىء الخمسة للتعايش السلمى.

وأكد الجانبان على تصميمهما على السعى من أجل إيجاد تسوية سلمية لخلافاتهما بشأن بحر الصين الجنوبى من خلال التشاور الودى، وتعهدت الأطراف المعنية بالنزاع بضبط النفس في ممارسة أنشطة من شأنها تعقيد أو تصعيد النزاعات التى تؤثر على السلام والاستقرار في المنطقة.

وحتى يتم تسوية النزاعات سلمياً يتعهد الطرفان ببذل الجهود من أجل بناء الثقة ودعم روح التعاون والتفاهم فيما بينهما.

كما أتفقت الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا على اقامة منطقة التجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٠م والتى تشمل طبقاً للاتفاق تجارة السلع والخدمات والاستثمار والتعاون الاقتصادى، كما أنه سيتم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية على معظم السلع والمنتجات بصورة تدريجية.

وقد حددت الصين والآسيان الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وتعزيز الاستثمارات واستغلال وادى نهر الماى كونج كأولويات للتعاون الاقتصادي.

تضم منطقة التجارة الحرة لدى غقامتها أكثر من ٦,٧ مليون مستهلك ويقدر إجمالى الناتج المحلى بحوالى ٢٠٠٠ مليار دولار أمريكى وكذلك يقدر حجم التجارة بحوالى ١٢٠٠ مليار دولار أمريكى.

ستكون منطقة التجارة الحرة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث عدد السكان وأكبر منطقة تجارة حرة لدول نامية.

Xinhua .com .cn



الصين وأفغانستان

أسفرت محادثات تسنج تشينج هونج نائب رئيس الدولة الصينى ونظيره الأفغانى نعمة الله شهرانى في توقيع ثلاث اتفاقيات للتعاون الثنائى بين البلدين في المجالات الأمنية والاقتصادية والتقنية.

وقد جرت المحادثات بقاعة الشعب الكبرى بالعاصمة ببكين في مساء يوم ٢٧ مايو.

وأكد تسنج تشينج هونج احترام ودعم الصين المطلق لأستقلال وسيادة ووحدة الأراضى الأفغانية، وأثنى على الجهود الكبيرة التى بذلتها حكومة أفغانستان في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ودعم الوحدة الوطنية.

كما أشاد بموقف أفغانستان الملتزم بمبدأ الصين الواحدة والمؤيد لمسيرة إعادة التوحيد السلمى بين طرفى المضيق والذى يدعم مختلف القضايا المتعلقة بمصالح السيادة العليا لجمهورية الصين.

وقد تم خلال المباحثات مناقشة عدد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك في مقدمتها الأزمة النووية في شبة الجزيرة الكورية والعلاقات الهندية الباكستانية وإعادة الإعمار في أفغانستان وفى هذا السياق تعهدت الصين بتقديم ١٦ مليون دولار أمريكى كمنحة لا ترد لتمويل عملية إعادة الإعمار وكذلك مساهمة منها في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية المتعلقة بإمدادات الكهرباء والمياه والمنشأت الصحية بالإضافة إلى تقديم الدعم لموازنة الحكومة الانتقالية الأفغانية من أجل دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

وقد أعرب نائب الرئيس الأفغانى نعمة الله شهرانى عن شكر بلاده العميق لوقوف الصين بجوار بلاده في مختلف المراحل الصعبة التى مرت بها وتقديره الكبير للمساعدات الضخمة التى تقدمها الصين تضامناً مع الشعب الأفغانى الذى يسعى لإعادة السلام لأفغانستان وإعادة إعمار بنيتها التحتية التى دمرتها سلسلة من الحروب الأهلية والدولية.

وأشاد شهرانى نيابة عن دولة أفغانستان بجهود الصين الجبارة حكومة وشعباً في معركتها الشرسة ضد مرض الالتهاب الرئوى اللانمطى (سارس) وأكد على ثقته الكبيرة في قدرة الصين على تجاوز تلك المحنة في القريب العاجل.

وفى نهاية اللقاء وقع الجانبان على مذكرات تفاهم بشأن إعادة تأسيس جمعية الصداقة الصينية الأفغانية وكذلك الموافقة على إقامة علاقة تآخى وتعاون بين جامعتى بكين وكابول.

ارسال مساعدات طبية عاجلة من الصين الي كابول

وقع اليوم تشانغ مين القائم بالأعمال في السفارة الصينية في كابول وفيروز الدين فيروز نائب وزير الصحة العامة بالإدارة الأفغانية المؤقتة وثائق تسليم المساعدات الإنسانية العاجلة التى وعدت الصين بتقديمها لأفغانستان.

وألقى تسانغ في حفل تسليم الوثائق كلمة قال فيها إن الصين بإعتبارها واحدة من الدول المجاورة لأفغانستان تهتم اهتماماً كبيراً بإحلال السلام وإعادة البناء ومن أجل تحقيق ذلك قدمت جهوداً كبيراً بالإشتراك مع المجتمع الدولى وأن الصين على أتم استعداد لدعم علاقة الصداقة الودية مع أفغانستان والتى مبدأها الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة ومن جانبها تقوم الصين بتقديم المساعدات اللازمة لإعادة أعمار أفغانستان.

وأوضح فيروز في كلمته أن تعرض أفغانستان لحروب مريرة على مدار أعوام عديدة قد أضر بالبنية الأساسية للبلاد وخاصة فى قطاع الصحة العامة مشيرا الي أن المساعدات الطبية والأدوية المقدمة من الصين ستساعد على تحسين الوضع الصحى للمستشفيات والقطاع الصحى بوجه عام في البلاد وكابول بوجه خاص.

وكانت الصين قد أعلنت أنها ستقدم مساعدات إنسانية عاجلة تقدر بـــ٣,٦ مليون دولار أمريكى للإدارة الأفغانية المؤقتة التى تشكلت في ديسمبر من العام الماضى، وتشمل هذه المساعدات المعدات الطبية والأدوية والأجهزة الرياضية والأدوات المكتبية التى تحتاجها أفغانستان بشدة بعد عقود من الحروب الأهلية.

وقد وصلت دفعة أولى من المساعدات الصينية صباح يوم الاثنين إلى أفغانستان على أن تتوالى بقية المساعدات خلال الأيام القادمة.



الصـــين ولاوس

أكد الرئيس الصينى جيانغ تسه مين أثناء لقاءه وزير دفاع لاوس على ان الصين تعمل على تعزيز التنمية المشتركة مع جيرانها الذين تعاملهم كشركاء فهى جارة حميمة لدول جنوب شرق آسيا.

كما قال جيانغ تسه مين في اجتماعه مع دوانغ تشاى وزير دفاع لاوس

والوفد المرافق له أنه بالرغم من زيادة عوامل عدم الاستقرار إلا أن السلام والتنمية سيظلان الأفكار الرئيسية للعصر الحالى.

وأنه بزيادة التعاون الدولى يمكن التفاعل مع تحديات الأمن العالمى، كما أشاد بعلاقات الصداقة الودية بين الصين ولاوس قائلاً أنها صمدت أمام اختبارات الزمن، فالصين ولاوس دولتان ناميتان تنتهجان طريق الاشتراكية وبينهما مصالح مشتركة وإمكانيات تعاونهما تنبىء بمستقبل مشرق، وأضاف جيانغ أن الحزب الشيوعى والصينى والحكومة الصينية وحزب لاوس الشعبى الثورى وحكومة لاوس يجب عليهم دعم علاقة حسن الجوار طويلة الأمد المبنية على أساس التعاون والثقة المتبادلة فيما بينهما في القرن الجديد.

كما أطلع جيانغ تسه مين وفد لاوس على ما تم في المؤتمر الوطنى الـــ١٦ للحزب الشيوعى الصينى الذى انعقد الشهر الماضى والذى تم فيه انتخاب القيادات الجديدة للحزب الشيوعى الصينى وهو جين تاو سكرتيراً عاماً للجنة المركزية للحزب حيث يعمل الآن جميع أعضاء الحزب والمواطنين من جميع القوميات على التحلى بروح المؤتمر السامية من أجل العمل جاهدين بكل جد لتحقيق أهداف المؤتمر الـــ١٦.

واثناء الزيارة سلم دوانغ تشاى رسائل من رئيس اللجنة المركزية لحزب لاوس الشعبى الثورى ورئيس لاوس، كما أعرب عن خالص تهنئته بنجاح المؤتمر الوطنى الـــ١٦ للحزب الشيوعى الصينى.

وقد أطلع مسئولوا وزارة الدفاع الصينى ولاوس كل منهما الجانب الآخر على آخر التطورات والظروف الحالية.

وقد أضاف دوا بأنه على ثقة من أن هذه الزيارة ستعزز العلاقات الودية والصداقة بين الحزبين والدولتين والقوات المسلحة وشعبى البلدين، وتقدم بالشكر الخالص للصين على مساعداتها طويلة الأمد ودعمها للاوس مؤكداً أن لاوس سوف تواصل دعمها لعلاقة حسن الجوار مع الصين.

الصين ولاوس تعززان التعاون السياحى فيما بينهما

وقعت ولاية شى شوانغ بانا ذاتية الحكم القومية داى في مقاطعة يوننان (جنوب غرب الصين) اتفاقية مع لوانغ قرابانغ اللاوسية بشأن التعاون السياحى عبر الحدود.

اتفق الجانبان على عقد إجتماعاً مشتركاً حول التنمية السياحية مرتين في العام وسوف يقوم الطرفان بتدريب المرشدين السياحيين ومديرى الفنادق وكذلك تطوير الهدايا التذكارية.

تقع سى شوانغ بانا على المجرى السفلى لنهر لانتسانغ وتعد من المحميات الصناعية المغطاة بالغطاء النباتى طوال العام.

فالمحميات الطبيعية فيها تغطى ٢٤٠ ألف هكتار تضم غابات عريقة وموسمية الأمطار.

وتقع لوانغ قارا بانغ وسط لاوس وتعد ذات حضارة عريقة ومدرجة كموقع تراث عالمى لدى منظمة اليونسكو.

وتعد هذه الاتفاقية حافزاً للتبادل والتعاون الثنائى في مجال السفر عبر الحدود السياحية لدى الدولتي

شبكة الصين

النظام الاقتصادى الصينى

كانت الصين تشبه العملاق الفقير الضعيف للغاية قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، وكان تعداد سكانها آنذاك حوالي ٥٠٠ مليون نسمة موزعين علي مساحة تقدر ب ٩،٦ مليون كيلو متر مربع، وكان أعلي أنتاج سنوي للمنتجات الصناعية الرئيسة في عموم الصين علي النحو التالي: الغزل ٤٤٥ ألف طن، الأقمشة ٢،٧٩ مليار متر، الفحم الخام ٦١،٨٨ مليون طن، الكهرباء ٦ مليار كيلو واط/ ساعة، وكان أعلي إنتاج للحبوب سنوياً حوالي ١٥٠ مليون طن ووصل إنتاج القطن إلي ٨٤٩ ألف طن. وكان ذلك بمثابة نقطة الإنطلاق للتنمية الإقتصادية للصين الجديدة.

وبعد أكثر من خمسين عاماً، ومن خلال النمو الإقتصادي المخطط، صارت الصين اليوم واحدة من الدول الإقتصادية الكبرى التي تتمتع بقدرة تنموية كامنة. فأرتفع مستوي معيشة الفرد الصينى. وفي الفترة من عام ١٩٥٣ حتى عام ٢٠٠٠، أنجزت الصين تسعاً من الخطط الخمسية، حققت من خلالها إنجازات جذبت إنتباه العالم إليها. مما أدي إلي وضع أساس متين لتنمية الإقتصاد الوطني الصيني. ومنذ عام ١٩٧٩ جاء الإصلاح والإنفتاح ليجعلا الإقتصاد الصيني ينمو بشكل سريع ومذهل لا مثيل له.

ومن أهم موضوعات الإصلاح في الصين هو إصلاح النظام الإقتصادي، ففي خلال العقود الثلاثة من تأسيس الصين الجديدة، طبقت حكومة الصين خلالها نظام الاقتصاد المخطط. وكانت الهيئة الوطنية المختصة "لجنة التخطيط" منوطة بتحديد أحوال التنمية الاقتصادية في المجالات المختلفة. وحسب تخطيط الدولة كانت المصانع تنتج منتجاتها والقرى تزرع مزروعاتها وهيئات التجارة تجلب السلع وتبيعها. وكانت أجهزة التخطيط تقرر بصورة موحدة جميع الأصناف والأعداد والأسعار. ومن خلال هذا النظام يمكن للإقتصاد الصيني أن يتطور ويحقق الهدف المحدد والمخطط. ولكن هذا الوضع قيد سرعة التنمية الإقتصادية. وبنهاية سبعينات القرن العشرين تنبه قادة الحكومة الصينية إلي الفجوة الهائلة بين الصين والعالم الخارجي في مجال الإقتصاد والتنمية. وهنا جاء قرارهم الهام الخاص بأصلاح النظام الإقتصادي الصيني الذي ظل يطبق عشرات السنين.

وبدأ الإصلاح في عام ١٩٧٨ من الريف، بتنفيذ نظام المسئولية الذي يعتمد علي توزيع الإنتاج علي العائلات الفلاحين بطريقة المقاولات التي تربط المكافأة بالإنتاج. وهكذا أمكن للفلاحين أن ينتفعوا بالأرض الزراعية كما يشاءون، وأصبح لديهم الإستقلالية التامة في

ترتيب أعمالهم الزراعية وتحديد أنواع المزروعات المناسبة لهم. كما منحتهم الحكومة الصينية الكثير من الحقوق في كيفية إدارة المحصولات الزراعية. وألغت نظام توحيد الشراء وتحديد الحصص ولم تحدد أسعار المنتجات الزراعية. وسمحت الدولة للفلاحين بأنشاء المؤسسات الريفية لتنشيط الإقتصاد، مما زاد من حماس الفلاحين نحو زيادة الإنتاج.

في عام ١٩٨٤، إنتقل إصلاح النظام الإقتصادي في الصين من الريف إلي المدن. وفي عام ١٩٩٢، تبين للحكومة الصينية بصورة أوضح إتجاه الإصلاح، وذلك بعد تجربة الإصلاح والإنفتاح لأكثر من عشر سنوات. وهذا الإتجاه يعني إقامة نظام إقتصاد السوق الإشتراكي. وطبقاً للوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة الصينية، نري أن محتوى إصلاح النظام الإقتصادى الرئيسي هو:التمسك بمبدأ سيطرة الملكية العامة وتطوير أشكال العوامل الإقتصادية المتنوعة، وتغيير آلية إدارة المؤسسات الحكومية، وإنشاء نظام المؤسسات العصرية الذي يتمشى مع متطلبات اقتصاد السوق. وكذلك إقامة نظام السوق الموحد المنفتح داخل الصين. والجمع بين أسواق المدن والريف، ودمج السوق المحلي بالسوق الدولي لضمان التوزيع الأمثل للموارد وتغيير صلاحيات الحكومة الصينية في إدارة الاقتصاد، وضرورة قيام نظام للتنسيق والسيطرة المتكاملة بطريقة غير مباشرة ووضع نظام توزيع الدخل وفقاً لمبدأ كل حسب عمله، مع مراعاة تحقيق العدالة. وتشجيع بعض الناس في بعض المناطق علي تحقيق الغني والثراء، كي يساعدوا الآخرين في تحقيق نفس الهدف المنشود وأن يشمل نظام الضمان الإجتماعي سكان المدن والأرياف، مع الوضع في الإعتبار أن هذا النظام يتوافق مع خطة الصين نحو دفع التنمية الاقتصادية وضمان الاستقرار الإجتماعي.

وفى عام ١٩٩٧ أكدت الحكومة الصينية من جديد أن الاقتصاد غير الحكومى جزء لا يتجزأ من منظومة الاقتصاد الإشتراكى الصينى، كما شجعت رأس المال والتقنيات وغيرها من وسائل الإنتاج أن يكون لها دور بارز فى توزيع الفوائد، حتى يمكن لإصلاح النظام الاقتصادى الصينى أن يخطو خطوات حثيثة إلى الأمام.

واستمرت الإصلاحات بانتظام حتى عام ٢٠٠١، وتحققت إنجازات ملموسة، وفى الوقت الحاضر تجرى عملية إقامة نظام اقتصاد السوق الإشتراكى الصينى على قدم وساق وتزداد دور السوق فى توزيع الموارد وتم بالفعل تشكيل التنسيق والسيطرة الكلية بشكل أولى، ومن ثم يمكن للاقتصاد الصينى أن يتحول من الأسلوب الذى يعتمد على الانتشار إلى

الأسلوب التوظيفى، والخطة المتوقعة سيتم إنشاء نظام السوق الإشتراكى الصينى بحلول عام ٢٠١٠ بصورة نسبية، على ان ينضج هذا النظام بعد عشر سنوات أخرى، فى عام ٢٠٢٠.

جدول مجمل زيادة الناتج القومى (الوحدة: مائة مليون يوان صينى)

السنة	القيمة
١٩٧٨	٣٦٢,٤١
١٩٨٥	٨٩٦,٤٤
١٩٩٠	١٨٥٤,٧٩
١٩٩٥	٥٨٤٧,٨١
٢٠٠٠	٨٨٤٠,٣٦
٢٠٠١	٩٥٩٣,٣,٣

الخطة "الخمسية العاشرة"

استقرار تطور اقتصاد السوق الإشتراكى الصينى حسب الخطة المقررة، فنجد الخطة "الخمسية التاسعة" التى نفذت فى فترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ قد حققت نجاحاً ملحوظاً، أما الخطة "الخمسية العاشرة" التى شرعت الحكومة الصينية فى تنفيذها منذ عام ٢٠٠١، فقد وضعت أول خطة اقتصادية ضخمة للقرن الجديد، فالهدف الرئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى فترة الخطة "الخمسية العاشرة" ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ هو:

- الحفاظ على سرعة معدل نمو الاقتصاد الوطنى الصينى، وتحقيق نتائج فعالة من خلال تعديل الهياكل الاقتصادية ورفع جودة النمو الاقتصادى بشكل واضح، من أجل وضع أساس متين يهدف إلى مضاعفة إجمالى الناتج القومى بحلول عام ٢٠١٠، بشكل أفضل مما كان عليه عام ٢٠٠٠ وإحراز تقدم داخل المؤسسات الحكومية بإنشاء نظام المؤسسات الحديثة داخلها ودعم نظام الضمان الاجتماعى وتحقيق خطوات جوهرية فى إكمال نظام السوق الاشتراكى الصينى، حتى يمكن المشاركة والمنافسة فى إطار الاقتصاد الدولى على نطاق واسع.
- وصول معدل النمو الاقتصادى السنوى إلى ٧% تقريباً، بحيث يصل إجمالى الناتج القومى عام ٢٠٠٥ إلى حوالى ١٢,٥٠٠ مليار يوان بأسعار عام ٢٠٠٠ ، على أن يصل معدل نصيب الفرد الصينى من إجمالى الناتج القومى إلى ٩٤٠٠ يوان، مما يحقق زيادة فى أعداد العاملين وتوفير فرص عمل فى المدن

والبلدات لحوالى ٤٠ مليون نسمة خلال خمس سنوات والتحكم فى نسبة البطالة الموجودة فى المدن والبلدات حول ٥%، وتحقيق إستقرار الأسعار والتوازن فى المدفوعات الدولية بشكل أساسى.

- رفع كفاءة هياكل الصناعات وتعزيز القدرة التنافسية الدولية، بحلول عام ٢٠٠٥ ستشكل قيمة الزيادة للصناعات الأولى والثانية والثالثة فى إجمالى الناتج القومى حوالى ١٣% و٥١% و٣٦% على التوالى، وتشكل نسبة التشغيل من جموع العاملين على مستوى المجتمع كافة حوالى ٤٤% و٢٣% و٣٣% على التوالى، وإرتفاع مستوى المعلوماتية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية بشكل أوضح واستكمال المنشآت الأساسية والسيطرة على فجوة التنمية الهائلة بين المناطق المختلفة وأرتفاع مستوى التمدن.

- زيادة ميزانية البحوث التنموية فى الصين بحلول عام ٢٠٠٥، حتى تصل إلى أكثر من ١,٥% من إجمالى الناتج القومى، ودعم قدرة الإنتاج فى العلوم والتكنولوجيا، من أجل دفع التقدم التكنولوجى، على أن تصل نسبة قبول التلاميذ فى المدارس الاعدادية إلى أكثر من ٩٠% وتصل نسبة التحاق الطلاب بالمرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية إلى حوالى ٦٠% و١٠% على التوالى.

- التحكم فى سرعة الزيادة السكانية داخل ٩ فى الألف، حتى لا يزيد تعداد السكان فى الصين عن ١,٣٣ مليار نسمة فى عام ٢٠٠٥، وزيادة نسبة الغابات المزروعة إلى ٤١٨,٢%، ونسبة التشجير بالمدن إلى ٣٥% وتحسين البيئة فى المدن والأرياف وخفض حجم المواد الملوثة إلى ١٠% من عام ٢٠٠٠ وتوفير المواد اللازمة وحمايتها.

- زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل سواء فى المدن أو البلدات، على أن يصل دخل الفلاحين الصافى فى الأرياف إلى ٥% وكذلك زيادة معدل نصيب الفرد من المساحة السكنية إلى ٢٢ متراً مربعاً، وأن يبلغ تغطية التليفزيونات السلكية فى عموم الصين حوالى ٤٠% بحلول عام ٢٠٠٥، على أن ترتفع الخدمات الصحية المقدمة فى المدن والأرياف بشكل ملحوظ وعلاوة على توفير حياة ثقافية متزايدة لكافة أفراد الشعب.

People.com.cn

المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن المنفتحة

يتسم بناء المناطق الاقتصادية الخاصة فى الصين بطابع مميز فى خلال مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، حيث أطلق لها العنان لتقدم شكلاً هاماً ومؤثراً، وبمجرد إنشاء هذه المناطق أمتدت سرعة التنمية لتشمل عموم الصين.

ويوجد فى الصين خمس مناطق اقتصادية خاصة، على رأسهم مدينة **شين جين** التى تقع جنوب مقاطعة قوانغ دونغ وتتاخم هونج كونج وكانتون، وتبلغ مساحتها ٣٢٧،٥ كم٢. ووجود شين جين إلي جوار هونج كونج يمنحها ظروفاً جيدة، بحيث تكون منفذاً لتطوير الاقتصاد نحو الخارج وأجتذاب الإستثمارات الأجنبية وأستيراد التكنولوجيا والخبرات الإدارية المتقدمة، وجذب المستثمرين الأجانب من كافة دول العالم وهناك وعلي مساحة ٢٠٢٠ كم٢ أنشأت ٢٠ألف مؤسسة استثمارية أجنبية. وفي البداية تمت الإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة لتنمية تلك المؤسسات وسرعان ما تجاوزت المستوى الدولي المتقدم. وتحتل شين جين المرتبة الأولي من بين مدن الصين في كمية النقد الأجنبي المستثمر فيها، وتحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الهيئات المالية التي تدار بأستثمارات أجنبية ولقد تعاظمت الإنجازات التي تحققت في تلك المدينة، حتي أصبح لها تأثير بالغ علي عموم الصين.

ولقد أنشأت الصين ١٤ مدينة ساحلية منفتحة وتلعب تلك المدن دور النافذة والقدوة لتنمية اقتصاديات التصدير، وعلي رأس هذه المدن نجد مدينة داليان ومدينة شنغهاي ومدينة نينغ بوة ومدينة توانغ تشو ومدينة بي خاى وأنشىء في تلك المدن مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية التي صارت من أكثر المناطق جذبا للمستثمرين الأجانب.

وبعد عام ١٩٨٥ حددت الصين علي التوالي سبع مناطق اقتصادية منفتحة هي دلتا نهر اليانجسني ودلتا نهر اللؤلؤ والمنطقة المثلثة جنوب فوجيان وشبه جزيرة شان دونغ وشبه جزيرة لياو دونغ ومقاطعة جني ومنطقة قوانغ شى. وقد شكلت المناطق التنموية مع المدن الساحلية مناطق ساحلية منفتحة إقتصاديا. وفي عام ١٩٩٠ قررت الحكومة الصينية إنشاء منطقة بو دونغ الجديدة للإستثمار بشنغهاي، وصادقت علي تطوير عدد من المدن الواقعة علي ضفتي نهر اليانجستي. فتشكلت المناطق المنفتحة علي ضفاف نهر اليانجستي وتعتبر منطقة بو دونغ رائدة المناطق.

ومنذ عام ١٩٩٢ تقرر تحديد مجموعة من المدن الحدودية وعواصم كافة المقاطعات الصينية والمناطق ذاتية الحكم مدنا منفتحة علي العالم الخارجي. وتتصف هذه المدن الحدودية

المنفتحة بميزة جغرافية لتطوير تعاونها الإقتصادي والتجاري مع الدول المجاورة. وطبقاً لسياسة الصين، يسمح لهذه المدن بأنشاء مناطق تعاونية اقتصادية حدودية لها، كما يسمح لها بتنفيذ سياسة الأفضلية المطبقة في المناطق الساحلية الاقتصادية التكنولوجية.

وقد أقامت الصين ١٥ منطقة حرة و٣٢ منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا علي المستوي الوطني و٥٣ منطقة لصناعات التكنولوجيا العالية والجديدة في المدن الكبيرة والمتوسطة. وهكذا تشكلت في الصين منظومة للإنفتاح علي العالم الخارجي متعددة المستويات ومختلفة الأنواع وتجمع المواقع بين المناطق الساحلية والمناطق الموجودة علي ضفاف الأنهار والمناطق الحدودية والمناطق الداخلية.

وهناك إفتراض مشهور يقول: إذا حدث اختناق مروري مفاجئ لمدة ١٥ دقيقة في الطريق السريع ما بين مدينة دونغ وان في مقاطعة قوانغ دونغ ومدينة شين جين في نفس المقاطعة، فسوف ينجم عنه نقص في المواد الأولية لدي ٧٥% من الشركات المنتجة للكمبيوتر علي مستوي العالم، مما سيؤدي إلي إرتفاع أسعار الكمبيوتر عالمياً. فتعد مدينة دونغ وان أحد المدن الصغيرة الواقعة علي الساحل الجنوبي للصين، ولكن تتركز فيها حوالي ١٣٨٠٠ مؤسسة استثمارية أجنبية، وأغلب هذه المؤسسات مرتبطة بعقود بيع دولية لتسويق منتجاتها في انحاء العالم. ويوجد في الصين أكثر من منطقة ساحلية لها نفس الخاصية.

وهناك من يشبهون الصين بمصنع الأحذية وعربة الملابس ومصنع انتاج لعب الأطفال للعالم. فالصين تستفيد كثيراً من ضخامة عدد السكان والأيدي العاملة الرخيصة.

وبدأت الصين بتصنيع منتجات الإستعمال اليومي، وخطوة تلو الأخرى حتى صعدت مسرح الاقتصاد الدولي، وبالتدريج انصهرت في بوتقه الاقتصاد العالمي.

وبعد جهود شاقة دامت ١٥ سنة، انضمت الصين رسمياً إلي منظمة التجارة العالمية. وهذا الحدث التاريخي يرمز إلي اندماج الصين بشكل كامل مع النظام التجاري العالمي.

People.com.cn

إستفادة الصين من الإستثمارات الأجنبية

تستفيد الصين من رأس المال الأجنبي بطرق وأشكال كثيرة، تنقسم إلي ثلاثة أنواع هي:

إقتراض الأموال من الخارج ويشمل الإقتراض من الحكومات الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية علاوة علي إقتراض الأموال من البنوك الأجنبية التجارية، هذا بالإضافة إلي الائتمان في التصدير وإصدار السندات الخارجية. ومن أشكال الاستثمار المباشر، نجد المؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي. الصيني المشترك ومؤسسات التعاون الصيني الأجنبي والمؤسسات ذات الاستثمارات الأجنبية الخالصة، ومشاريع التنمية التعاونية وغيرها من أشكال الاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تضم التأجير والتجارة التعويضية والاستئجار الدولي والمعالجة والتركيب وإصدار الأسهم في الخارج. ولقد أستخدمت فعلياً في الفترة من ١٩٧٩ – ٢٠٠١ حوالي ٣٩٣،٥ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية. وألان أصبحت الصين الدولة الأكثر إستفادة من الاستثمارات الأجنبية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

ابتداء من ثمانينات القرن العشرين، هيأت الصين الظروف الجيدة لاستثمار الأجانب في الصين وإنشاء مؤسساتهم وذلك عن طريق توظيف القوي البشرية والمادية والمالية وإنشاء مجموعة هائلة من مشروعات البنية الأساسية. وفي الوقت نفسه، وضعت الحكومة الصينية أكثر من ٥٠٠ لائحة وقوانين تتعلق باستثمارات الأجانب، مما قدم القواعد والحماية القانونية لاستثمار رجال الأعمال الأجانب في الصين.وعدلت الصين مرة أخرى في نهاية عام ١٩٩٧ " الدليل الموجة لصناعات الاستثمارات الأجنبي". وهكذا شجعت الصين رجال الأعمال الأجانب علي الاستثمار في مجالات مختلفة منها التنمية الزراعية والطاقة والنقل والمواصلات والمواد الخام واستخدام الموارد العامة وحماية البيئة والتكنولوجيا العالية والجديدة. وبنهاية عام ٢٠٠١ جاء إلي الصين الكثير من رجال الأعمال الأجانب من أكثر من ١٧٠ دولة. ووصل عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي في الصين إلي ٣٩٠ ألف مؤسسة. ولقد أولت الإتحادات المالية الدولية الكبرى والمؤسسات العابرة للقارات اهتمامها بالسوق الصيني. وأشار عدد كبير من المستثمرين والشخصيات العاملة في الأوساط المصرفية الدولية إلي أن الصين تعتبر إحدى الدول التي تتمتع ببيئة استثمارية أفضل.

تخفيض الرسوم الجمركية

بذلت الصين في السنوات الأخيرة جهوداً إيجابية لخفض الرسوم الجمركية وذلك من أجل الإندماج في التيار الاقتصادي. ففي أول أبريل ١٩٩٦، أعلنت الحكومة الصينية خفض نسبة الرسوم الجمركية بخصوص ٤٩٧١ نوعاً من المواد المشمولة بالرسوم الجمركية. فانخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية من ٣٥% إلي ٢٣% وفي أول أكتوبر ١٩٩٧، تم مرة أخري خفض الرسوم الجمركية لبضائع تضم ٤٨٧٤ نوعاً، فإنخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية من ٢٣% إلي ١٧%، كما قررت الحكومة الصينية خفض الرسوم الجمركية مرة أخري ابتداء من أول يناير ٢٠٠١، فانخفض معدل نسبة الرسوم الجمركية إلي ١٥،٣% لتشمل هذه المرة ٣٤٦٢ نوعاً من الرسوم الجمركية محتلة ٤٩% من المواد المشمولة بالرسوم الجمركية في لوائح الضرائب الصينية.

ستخفض الصين مجمل نسبة الرسوم الجمركية إلي ١٥% تقريباً عام ٢٠٠٠ وذلك حسب التعهد الذي أعلنه قادة الصين في المؤتمر غير الرسمي الرابع لقادة مؤتمر التعاون الاقتصادي وأسيا والباسفيك في خليج سوبيك بالفلبين عام ١٩٩٦. وقد عبر ذلك أيضاً عن عزم الصين ونواياها الصادقة في السعي وراء الاقتصاد المنفتح وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع مختلف الدول والمناطق في العالم في سبيل دفع تنمية الاقتصاد العالمي.

تلتزم الحكومة الصينية بتعهداتها المتمثلة في خفض الرسوم الجمركية علي مراحل بإستمرار وذلك بعد انضمام الصين إلي منظمة التجارة العالمية. وسوف تصل نسبة الرسوم الجمركية الصينية بحلول عام ٢٠٠٥ إلي دون معدل المستوي في الدول النامية ونسبة معدل رسوم الاستيراد للمنتجات الصناعية إلي ١٠% تقريباً.

China.com.cn



قطاع الاعمال المصرفية بالصين

مارس بنك الشعب الصيني خلال عشرات السنين وظائف وصلاحيات البنك المركزي وفي الوقت نفسه تولي أيضاً مهمة تقديم القروض الصناعية والتجارية والودائع. ولذلك لم يكن بنكاً مركزياً بالمعني الصحيح ولا بنكاً تجارياً تتوافق أعماله مع قوانين اقتصاد السوق أيضاً.وبعد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٩ شهد قطاع الأعمال المصرفية الصينية سلسلة من الاصلاحات وتعزيز الانفتاح علي العالم الخارجي الأخر الذي جعل الاعمال المصرفية تتطور بشكل سليم، وحتي نهاية عام ٢٠٠١ بلغ مجمل الودائع لدي كافة الهيئات المصرفية في أنحاء البلاد ١٤٤٠٠ مليار يوان ومجمل قروضها ١١٢٠٠ مليار يوان وفي الوقت الحاضر تشكل في الصين وبصورة أولية نظام مصرفي يتولي فيه البنك المركزي مهمة التعديل والسيطرة والمراقبة، وتعمل البنوك الحكومية بصفتها قواماً. وتنفصل الاعمال المصرفية ذات الصفات السياسية عن الأعمال المصرفية ذات الصفات التجارية وتتعاون الهيئات المصرفية ذات الاقتصاديات المختلفة ويكمل بعضها بعضاً من حيث الوظائف، وإبتداءاً من عام ١٩٨٤ تخلي بنك الشعب الصيني عن الاعمال الائتمانية والودائع وتولي رسمياً وظيفة وصلاحية البنك المركزي وأقام التعديل والسيطرة الكلية، والمراقبة للأعمال المصرفية في كل البلاد، وفي عام ١٩٩٤ تحول البنك الصناعي والتجاري الصيني وبنك الصين والبنك الزراعي الصيني وبنك الإنشاء والتعمير الصيني، تحولت هذه البنوك الأربعة نحو الاصلاح إلي بنوك تجارية حكومية وفي الوقت نفسه تأسس بالتتابع بنك التنمية الزراعية الصيني، وبنك التنمية الوطني وبنك الاستيراد والتصدير الصيني كبنوك متخصصة لتنفيذ سياسات الدولة المعنية.

إن قانون البنوك التجارية الذي صدر عام ١٩٩٥ لم يخلق ظروفاً لتشكيل منظومة البنوك التجارية وهيئاتها التنظيمية فحسب بل قدم قواعد قانونية كتمويل البنوك الحكومية المتخصصة القائمة الي بنوك تجارية حكومية أيضاً. ومنذ عام ١٩٩٦ ظهرت مجموعة من البنوك التجارية المساهمة إلي حيز الوجود وإزدادت الهيئات المصرفية بسرعة، وصارت الخدمات المصرفية جزءاً ضرورياً للحياة الاجتماعية وبعد إنفجار الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ بادر بنك الشعب الصيني عام ١٩٩٨ إلي تأسيس أنظمة إدارة ومراقبة لأعمال البنوك وأعمال السندات والتأمينات وذلك في سبيل الوقاية وتجنب الأخطار المالية كما ألغي فروعه

علي مستوي المقاطعة وأجهزتة الفرعية علي مستوي المدينة والاقليم وما دون ذلك وأقام ٩ بنوك فرعية عابرة للمقاطعات (المناطق الذاتية الحكم والبلديات المركزية).

People.com.cn

تطور وإنفتاح قطاع الأعمال المصرفية علي العالم الخارجي

وسعت الأعمال المصرفية الصينية نطاق انفتاحها علي الخارج بخطوات ثابتة منذ أكثر من عشرين سنة. فأجازت الصين إنشاء مجموعة من الهيئات المصرفية ذات الاستثمارات الأجنبية الخالصة أو ذات الاستثمارات الصينية – الأجنبية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية المنفتحة والمدن المركزية الداخلية، ووسعت نطاق أعمال البنوك الاستثمارية الأجنبية الخالصة حول العملة الصينية بشكل تجريبي.

والآن أنشئت في ٢٣ مدينة وفي مقاطعة هاينان هيئات مصرفية ذات استثمارات أجنبية وعددها ١٩٠ هيئة، وفي أغسطس ١٩٩٨ تم توسيع نطاق أعمال البنوك ذات الاستثمارات الاجنبية الخالصة بمزاولة العملة الصينية بشكل تجريبي من شنغهاي وحدها إلي إشتراك مدينة شين جين. وفي مارس ١٩٩٩ سمحت الحكومة الصينية للهيئات المصرفية ذات الاستثمارات الأجنبية بإقامة فروع في جميع المدن الهامة داخل حدود الصين. وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد البنوك ذات الاستثمارات الأجنبية لمزاولة أعمال العملة الصينية ٣١ بنكاً. وإبتداء من عام ٢٠٠٢ ستزيد الصين عدد المدن التي تسمح للبنوك الأجنبية الاستثمار بمزاولة العملة الصينية فيها. وبعد خمس سنوات لن توجد قيود علي الحدود بالنسبة الي البنوك ذات الاستثمار الأجنبي بشأن مزاولة العملة الصينية.

وقد أنشأت البنوك التجارية الصينية في الوقت نفسه فروعاً خارج البلاد لمزاولة الأعمال الإئتمانية الدولية. وفيها بنك الصين الذي يحتل المركز الأول بين جميع البنوك الصينية من ناحيتين: عدد فروعه العاملة في بلدان العالم وحجم أعمالها هناك.

وإستعادت الصين عضويتها في البنك الدولي عام ١٩٨٠، وعادت إلي صندوق النقد الدولي من جديد، وفي عام ١٩٨٤ أقامت الصين علاقة مصرفية مع بنك تسوية الحسابات الدولية وإنضمت رسمياً إلي بنك التنمية الافريقي عام ١٩٨٥، وأصبحت عضواً في بنك التنمية الاسيوى عام ١٩٨٩.



تطو سوق الاوراق المالية الصينية

أنشئت بورصة في شنغهاي وأخري في شنجين في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ علي التوالي. وفي عشر سنوات قصار، تطورت سوق البورصة الصينية من الصغر إلي الكبر ومن الإفتقار إلي النظام ، وقطعت الطريق التي مر بها كثير من الدول في مدة أكثر من مئة سنة. وصارت اليوم "سفينة نوح" بما تحمل من ٤٣٥٠ مليار يوان من الرأسمال، و١١٦٠ مؤسسة وأكثر من ٦٦،٥٠ مليون مستثمر.

دفعت سوق البورصة الصينية مسيرة إصلاح المؤسسات الحكومية وتحويل نظامها، كما جعلت الإنتقال السلس بين النظامين واقعياً. فخلال السنوات العشر حققت كثير من المؤسسات الكبيرة بنجاح تغيير النظام للإستفادة من السوق البورصة.

إن تتغير النظام حسب قانون اقتصاد السوق الذي يتحلي بصفة عملية ومثالية قوية قد حرك أيضاً المؤسسات الحكومية المتوسطة والصغيرة لإصلاح نظام المساهمة بصفة عامة، مما حل مشكلة جوهرية هامة وهي تحويل الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق. وبالنسبة إلي جماهير الشعب، لم تعد الودائع وسيلة وحيدة لإدارة الشؤون المالية وإنما صار سوق البورصة إحدى أهم قنوات الإستثمار.

كما تكتمل سبل تجارة الآسهم بإستمرار، فقد تشكل حالياً نظام الشبكات لتجارة وتسوية السندات في أنحاء البلاد بإعتبار بورصة شانغهاى وشنجين رائدتين، وتحقق الاصدار والتجارة اللاورقية وبلغت الوسائل التقنية الرئيسية المستوي العالمي المتقدم. حسب أحصاء عام ٢٠٠١، تم إصدار ٨٤ نوعاً من سندات A و١٢٦ نوعاً إضافياً، وتم تدبير ١٠٩،٨ مليار يوان من الاموال وإصدار ٩ أنواع من سندات H،B ، وتم تدبير ٧ مليارات دولار أمريكي في العالم كله.

People.com.cn



الحياة الثقافية الصينية

أولاً : وسائل الأعلام

شهدت وسائل الأعلام تنوعاً كبيراً في ظل ما كفله الدستور الصيني من حرية التعبير وحرية الاعلام للمواطنين وبفضل التطور الاقتصادي الذي شهدته الصين في السنوات الأخيرة وطبقاً للإحصاءات فإن الصين يوجد بها أكثر من ٢٠٠٠ نوع من الصحف وأكثر ٨٠٠٠ مجلة و٣١١ محطة إذاعية و٣٥٨ محطة تليفزيون وبنهاية عام ٢٠٠١ بلغ عدد محطات الإرسال والتمويل بالموجتين المتوسطة والقصيرة ٧٧٠ ويبلغ عدد المشتركين في قنوات التليفزيون ٨٨،٠٠٣ مليون شخص. كما بلغت نسبة التغطية الوطنية للإذاعة والتليفزيون إلي ٩٢،٩، ٩٤،١ علي التوالي كما تشكلت شبكة إذاعية وتليفزيونية من الأقمار الصناعية ووسائل النقل السلكية واللاسلكية ووسائل أخري متنوعة.

١- وكالات الأنباء :.

بالصين وكالتان للأنباء هما وكالة أنباء شينخوا و وكالة الأنباء الصينية. وكالة أنباء شينخوا مقرها بكين وهي تتبع للدولة وتقوم بجمع ونشر الأخبار والمعلومات السياسية والثقافية والاقتصادية وغيرها من الاحداث الهامة في الصين والعالم ولهذه الوكالة أكثر من ١٠٠ فرع في منطقة أسيا والمحيط الهادي والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. كما أنها وقعت اتفاقيات مع أكثر من ٨٠ وكالة أنباء ووزارة أعلام أجنبية بشأن تبادل الأنباء والصور الأخبارية. وقد أصبحت هذه الوكالة أحدي وكالات الأنباء الرئيسية في العالم.

أما وكالة الأنباء الصينية فمهمتها هي تغطية الأخبار الخاصة بالصينيين المهاجرين المقيمين وراء البحر والصينيين المقيمين في منطقة هونج كونج الإدارية الخاصة ومنطقة مكاو الإدارية الخاصة ومقر هذه الوكالة بكين.

٢- الصحافة الصينية :.

إزدادت الصحف الصينية في الفترة من ١٩٥٠ وحتى ٢٠٠٠ بنحو عشرة أضعافها مما وضع الصين خامس صفوف دول العالم الكبرى لصناعة الصحف وتزداد هذه الصحف تنوعاً وقراءة يوماً بعد يوم تمشياً مع وجود نوعيات مختلفة من القراء فأصبح هناك الصحف اليومية وصحف الصباح، وصحف المساء، الصحف الأسبوعية، صحف الفلاحين، صحف العمال والصحف المتخصصة المختلفة كالصحف الاقتصادية المتخصصة وصحف المؤسسات والصحف العلمية والتكنولوجية المتخصصة ، والصحف في السنوات الأخيرة تقدم مختلف

المعلومات والإعلانات وتوزع مجاناً وكذلك الصحف التي تهتم بسد احتياجات الجماهير الثقافية

٣- الإذاعة :.

تعد محطة الإذاعة الشعبية المركزية هي المحطة الرئيسية فى الصين فهي تبث عبر سبع برامج بمعدل أكثر من ١٠٠ ساعة يومياً. وكذلك هناك محطات الإذاعية المحلية والتي تتميز برامجها بصبغة محلية وتقوم بتحويل البرامج التي تبثها محطة الإذاعة المركزية. ويصل بثها إلي كافة المقاطعات والبلديات والمناطق الذاتية بالصين. كما أن هناك محطة إذاعة الصين الدولية وقد احتلت هذه المحطة المركز الثالث بين محطات الإذاعة الخارجية في مختلف بلدان العالم وذلك من حيث مدة البث وتعدد اللغات التي تبث بها. فهي تبث برامجها يوميا إلي مختلف مناطق العالم من خلال ٣٨ لغة بالإضافة للغة الصينية وأربع لهجات محلية وتبث المحطة البرامج الإضافية إلي ما يزيد علي ٤٠٠ برنامج متخصص.

٤- الوسيلة الرابعة (الإنترنت) :.

مع ظهور الانترنت في أواسط تسعينات القرن الماضي وهي ما يطلقون عليه "وسيلة الأعلام الرابعة" والتي تختلف عن الوسائل التقليدية، قد تشكل عدد كبير منها علي هيئة مواقع شهيرة للإنترنت، فهي تعمل بأسلوب وسائل الإعلام ويمكن لهذه المواقع أن تشكل رأياً جماعياً من خلال الانترنت. مع السرعة في نشر الأخبار، كما أنشأت أكثر من ٧٠٠ هيئة إعلامية تقليدية في الصين مواقع ذات عناوين مستقلة بالإنترنت ومن خلال توقعات الخبراء التي تشيرالي ان تأثير وسيلة الإعلام الرابعة سيفوق تأثيرها الصحف الإذاعية والتليفزيون خلال عشرة أو عشرين عاماً. وطبقاً للتقديرات فإن عدد أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت سوف يصل إلي ٤٠ مليون وعدد مستخدمي البيانات والوسائل المتعددة والانترنت سيصل إلي ٢٠٠ مليون مستخدم وسيصل معدل مستخدمي الانترنت إلي نحو ١٥% بحلول عام ٢٠٠٥.

ثانياً: النشر :.

تطورت أعمال النشر في السنوات الأخيرة تطوراً خطيراً في الصين. ففي نهاية ٢٠٠١ نشرت ٢،٩ مليار نسخة من مختلف المجلات و٦،٣ مليار نسخة من الكتب المختلفة.

١- نشر الكتب والمجلات

ساهمت الحكومة الصينية إسهاماً كبيراً في تطوير خطط المشروعات الهامة الخاصة بنشر الكتب وكذلك قدمت العديد من الجوائز للكتب الممتازة لتجهيز وتنمية وتطوير النشر وخلال ال١٥ عاماً الأخيرة من القرن الماضي منحت الحكومة الصينية جوائز إلي نحو ١٣٠٠ نوعاً من الكتب الممتازة. كما وصل عدد دور النشر في الصين إلي ما يزيد عن ٥٦٠ دار نشر، نشرت خلال العام الماضي فقط أكثر من ١٠٠ ألف نوع من الكتب الممتازة والجديدة.

كما تطورت عملية نشرو إصدار المجلات تطوراً رائعاً ففي عام ١٩٤٩ كانت الصين تصدر ٢٥٧ مجلة والعدد المطبوع منها ٢٠ مليون نسمة ويصل نصيب الفرد أقل من ٠،٠١ نسمة أما في عام ١٩٧٩ وبعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح علي الخارج وصل إجمالي عدد المجلات في الصين إلي ١٤٧٠ نوعاً ومجموع العدد المطبوع وصل إلي ١،١٨ مليار نسمة كما وصل نصيب الفرد إلي نسخة واحدة وفى مطلع القرن الجديد وصل إجمالي عدد المجلات بالصين إلي ٨٧٢٥ نوعاً وطبع ٢،٩ مليار نسخة ونصيب الفرد تصل أكثر من نسختين هذا وطبقاً للمخطط المستقبلى للخمس سنوات القادمة فإن إدارة النشر الصينية ستسير علي طريق الإدارة المنادية بالدمج والتعديل فمن المتوقع أن تصل مجموعات النشر إلي ١٠،١٥ خلال عام ٢٠٠٥ وتبلغ إيرادات مبيعاتها السنوية مليار أو ١٠ مليارات يوان وسوف تنشر ما بين ١٠،٢٠ مجلة مشهورة ذات رواج عالمي كما ستشكل مجموعات نشر للمجلات تبلغ إيرادات مبيعاتها السنوية ٣٠٠ أو ٥٠٠ مليون يوان.

٢- المطبوعات الإلكترونية :.

وصلت عدد دور نشر المطبوعات الإلكترونية في الصين حالياً إلي ٣٦ دار نشر بعد الحصول علي موافقة مكتب الصحافة والنشر وذلك تحقيقاً للزيادة السريعة في تقدم المجتمع الصيني المعاصر وتحوله نحو عصر المعلومات وصار هناك وبصورة سريعة

سوق للمطبوعات الإلكترونية. وتنشر هذه الدور الـ"٣٦" أكثر من ٢٠٠ نوع من المطبوعات الإلكترونية.

٣- النشر الخارجي:.

مجموعة النشر والتوزيع الخارجي الصينية هي مؤسسة صينية كبري تجمع وظائف النشر والطبع والتوزيع للكتب والمجلات باللغات الأجنبية المختلفة وتلعب هذه المؤسسة دوراً رائداً في التبادلات الدولية في أوساط النشر والتوزيع بالصين وتنشر هذه المؤسسة خمس مجلات باللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية واليابانية والعربية بالإضافة إلي اللغة الصينية وهي مجلة بكين الأسبوعية مجلة الصين اليوم "الصين المصورة"، مجلة الصين الشعبية ومجلة حول الصين الشعبية وأيضاً أنشأت هذه المؤسسة موقعاً علي الانترنت باللغات عديدة وبالمؤسسة ٧دور نشر بها فيها دار النشر بالغات الأجنبية ودار العالم الجديد. وتلعب دور النشر هذه دوراً هاماً في دفع معرفة العالم بالصين وتنشر سنوياً ما يقرب من ألف نوع من الكتب بأكثر من عشرين لغة أجنبية وتوزع في أكثر من ١٩٠ دولة ومنطقة. كما ان الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب التابعة للمؤسسة تقوم بتوزيع الكتب والمجلات المختلفة ألي ٨٢ دولة في العالم. وتقيم معارض للكتب الصينية في بعض الدول والمناطق.

يعتبر مركز "القارات الخمس" الإعلامي هيئة دولية للنشر ونشاطه الرئيسي هو صناعة المنتجات الصوتية والمرئية بمختلف اللغات مثل المنتجات السينمائية والتليفزيونية والمطبوعات و تأسس المركز عام ١٩٩٣ ومنذ ذلك الحين وهو يطبع سنوياً ما يزيد عن مئات الساعات من البرامج السينمائية والتليفزيونية كما يساهم في نشر أكثر من ١٠٠ نوع من الكتب توزع إلي أكثر من ١٥٠ دولة للتعريف بالعادات والتقاليد المحلية والثقافية الصينية ونتائج الإصلاح والانفتاح بل وأحوال الصين الأساسية بصفة عامة. وكذلك الإجابة علي التساؤلات التي تهم الرأي العام الدولي.

(٤) مركز الأعلام الصيني التابع بشبكة الانترنت:.

أنشيء هذا المركز أوائل عام ١٩٩٧ ويبلغ عدد المشتركين فيه من خارج الصين ما يزيد عن٩٠% من إجمالي المشتركين ويتميز هذا المركز بغزارة المعلومات التي تقيدها شعوب العالم عن الصين.

ثالثاً: المكتبات:.

بلغ عدد المكتبات في الصين بنهاية عام ٢٠٠١ ، ٢٦٨٩ مكتبة عامة بما فيها المكتبة الوطنية التي تمثل أكبر مكتبة في أسيا وتجمع ٢٢مليون من الكتب ويحتل عدد الكتب في مكتبة اللغة الصينية التابعة للمكتبة الوطنية الصينية المركز الأول في العالم.

هذا بالإضافة إلي أكثر من ١١٠٠ مكتبة تابعة للجامعات والمعاهد العليا. كما أن شبكة المكتبات الوطنية تضم هيئات البحوث العملية والتكنولوجية ومكتبات لنقابات العمال والدوائر الحكومية والمنظمات والمدارس الثانوية والابتدائية ووحدات الجيش بالإضافة إلي قاعات المطالعة التي تنشئها القرى والمؤسسات والأحياء السكنية.

تقع المكتبة الوطنية إلي جانب حديقة الخيزران الأرجواني ببكين وتحتل المركز الثالث في العالم وهي تتكون من ٣ طوابق تحت الأرض و١٩ طابقاً وبها ٣٥٠٠ قطعة من العظام المنقوش عليها كتابات هيروغليفية ،١،٦ مليون كتاب كلاسيكي وأكثر من ١٠٠٠ مجلد وكتب التراث من دونهوانج بالإضافة إلي ١٢ مليون من الكتب والمجلات الأجنبية وعشرات من بنوك المعلومات الالكترونية التي تتجدد محتوياتها يومياً. وبنهاية عام ٢٠٠١ بدأ في تنفيذ المرحلة الثانية من فروع المكتبة الوطنية الصينية وبعد اكتمالها ستزداد مساحتها إلي ٧٠ ألف متر مربع وستدمج المرحلة الثانية من مشروع المكتبة الوطنية بمشروع المكتبة الرقمية الصينية لينتج لنا بذلك بنك موارد ومعلومات رقمية وذلك خلال الخمس سنوات المقبلة فمنذ عام ١٩١٦ بدأت هذه المكتبة في قبول إهداءات الكتب من دور النشر المحلية وأصبحت كبنك عام للمعلومات، وفي عام ١٩٨٧ بدأت أيضاً في قبول إهداءات المطبوعات الالكترونية المحلية وهذا يحتل مركز فهارس الكتب الوطنية (ISSN) ومركز المعلومات عبر الانترنت. كما أقامت المكتبة الوطنية الصينية. مع ٩٠ مكتبة محلية أخري اتحاد المكتبات الرقمية لدفع تطور واستخدام خدمات المعلومات العمومية الرقمية الصينية سنوياً.

كما تعد مكتبة شنهاى الشهيرة أكبر مكتبة علي مستوي المقاطعة والبلدية في الصين. وهى تتميز بوجود كتب قديمة بها وكذلك الوثائق التاريخية والتي يصل عددها إلي أكثر من ١،٧ مليون نسخة منها ١٧٨ ألف نسخة من ٢٥ ألف نوع من الكتب القديمة النادرة.

China.com.cn



التعليم في الصين

١- مرحلة التعليم الأساسي:

تضم منظومة التعليم الاساسى في الصين مرحلة الحضانة ومرحلة التعليم الالزامى من الأبتدائى للأعدادى والذى يمتد لتسع سنوات فمرحلة التعليم الثانوى العادى ومراحل التعليم الخاص بالأطفال المعاقين وتعليم محو الأمية.

ويبلغ عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسى ما يزيد عن ٢٠٠ مليون طالب وطالبة بمرحلة التعليم الأبتدائى والأعدادى بالإضافة إلى الأطفال في مرحلة الحضانة ويمثل هذا العدد حالياً ما يحتل سدس عدد السكان في الصين، ولذلك حددت الحكومة المركزية الصينية المكانة الأساسية للتعليم الأساسى في أولويات التطور على أعتبار أن التعليم الاساسى يمثل المجال الرئيسى والأساسى لبناء البنية التحتية وتطوير منظومة التعليم الصينية، هذا بالإضافة إلى ما يجرى الآن فعلياً في أنحاء الصين من إصلاحات تتناول المسألة الجوهرية للتعليم مثل الإصلاحات المتنوعة لتطوير المنظومة التعليمية كتعزيز التمويل التعليمى من الميزانيات الحكومية وإجراء التجارب الجديدة لإصلاح المناهج والمقررات الدراسية وكذلك تطبيق نظام جديد لتقسيم العملية التعليمية الصينية.

هذا وقد وضعت وزارة المالية الصينية الخطط الخاصة بتوفير ما يوازى ٥ مليارات يوان لإستخدامها في تحسين التعليم الأساسى بالمناطق الفقيرة خلال المدة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ وذلك حتى تتمكن الحكومة الصينية من حل المشاكل المتمثلة في عدم التوازن في تطوير التعليم الأساسى بين المناطق وكذلك النقص الشديد في نفقات التعليم الألزامى بالأرياف، كما خصصت الحكومة الصينية مبلغ ٣ مليار يوان من المدونية المالية لتمويل مشروع إصلاح المبانى المتداعية والمتصدعة والبالغ مساحتها ١٣ مليون متر مربع في المدارس الابتدائية والاعدادية المنتشرة في المناطق والأرياف المترامية الأطراف، هذا ومن المنتظر أن يكتمل هذا المشروع من حيث الأساس في خلال عامين أو ثلاثة أعوام.

وحسب المتطلب الحكومى للحكومة الصينية فإن الهدف من إصلاح وتطوير التعليم الأساسى في الصين هو الوصول أو الاقتراب بمستوى التعليم الأساسى العام لمستوى التعليم الأساسى بالبلدان المتوسطة التطوير بحلول عام ٢٠١٠ في العالم.

٢- مرحلة التعليم الجامعى:

خلال السنوات الأخيرة أحدثت مرحلة التعليم الجامعى بعض الإصلاحات والتعديلات المختلفة منها على سبيل المثال إصلاح وتعديل نظام امتحان قبول الجامعة والنظام المعمول به، إصلاح بنية التعليم العالى، إصلاح و دفع مجالات تحفيز تعليم الكفاءات العلمية وغيرها.

ويعتبر تعديل هياكل الفروع العلمية هو أحد البنود الهامة والأساسية لبرنامج إصلاح التعليم العالى المنفذ في عام ٢٠٠١، لذلك فقد أضافت وزارة التعليم العالى الصينية عدد ١٩٩٣ وحدة تخصصية جديدة إلى الـ٥٠٣ جامعة ومعهد على مستوى أنحاء الصين كلها لتزيد وحدات قبول الطلاب الجدد وبدأت هذه الوحدات التخصصية في قبول الطلاب الجدد، كما بدأت الدولة في تحسين هيكل توزيع التخصصات بين المناطق المختلفة، كما وافقت وزارة التعليم على إنشاء مجموعات من الجامعات النظامية والمعاهد المتخصصة الجديدة لتضع حداً لتغيير الوضع المتمثل في نقص الجامعات النظامية في بعض المدن الهامة.

وفى عام ٢٠٠١ أيضاً أتخذت وزارة التعليم الصينية عدة إجراءات لتحسين مستوى وجودة التعليم، بما فيها إصلاح نظام الامتحانات، وتسعى الآن وزارة التعليم الصينية إلى تغيير نمط "الاختبار الآلى" لامتحان قبول الجامعة المعمول به في أنحاء الصين وتسعى أيضاً إلى تركيز مضمون الامتحانات بصورة كبيرة على مستويات الطلبة الشاملة وقدراتهم.

٣- تطوير التعليم في الصين:

على الرغم من أن الصين دولة ذات تاريخ مجيد وحضارة عريقة إلا أنه لم يكن ممكناً اعتبار الصين التى تأسست في عام ١٩٤٩ دولة حضارية حديثة، حيث أن الصين كانت دولة حديثة العهد بالنهضة والتنمية إذ كانت تعيش في وضع يتمثل في مئات المشاريع المهملة التى تنتظر التنمية والتطوير، ولم يكن الإنسان ليرى إلا آثار الخراب والدمار وأمراض الجهل والتخلف، ليس هذا فقط بل تعداه لتبلغ نسبة التحاق الأطفال بالمدارس إلى ٢٠% فقط بينما ترتفع نسبة الأمية بين الكبار إلى حوالى ٨٠% وقد ظلت عملية محو الأمية وتعميم التعليم الألزامى من البنود الهامة في جدول أعمال الحكومة الصينية في خلال أكثر من نصف قرن، وقد أسفرت الجهود الدئوبة للحكومة الصينية عن تغيير واضح وكبير في مرحلة التعليم الأساسى في جميع أنحاء الصين ويعد هذا التغيير غير مسبوق على مستوى المجتمعات الدولية، فبدءاً من عام ١٩٨٤ ومع أنشطة وبرامج وجوائز مشاريع هيئة اليونسكو

في القضاء على الأميرية في العالم فقد حققت إحدى عشرة وحدة من الوحدات التعليمية الصينية إحدى عشرة جائزة كبرى من بينها ست مؤسسات كبرى نالت تقدير وجوائز كبرى من اليونسكو، وبنهاية القرن الماضى انخفضت نسبة الأمية بين الشباب الصينى في أنحاء البلاد إلى أقل من ٥% ومع مسايرة التوجهات الخاصة بالسياسة التعليمية للحكومة الصينية لعدة سنوات ومع ضمانات قوانين (التعليم الألزامى) و (التعليم) و (المعلمين) وغيرها من القوانين واللوائح المعنية تحقق الهدف الخاص بتعميم التعليم الألزامى لتسع سنوات في جميع أنحاء الصين، ففى عام ٢٠٠٠ وصلت نسبة التعليم إلى ٨٥% من انحاء البلاد، ووصلت نسبة التحاق الطلاب بالمدارس الاعدادية إلى ٨٨,٦%، بينما وصلت نسبة التحاق الأطفال لدور الحضانة والمدارس الابتدائية إلى ٩٩,١% مما يمثل أو يتجاوز معدل مستوى الالتحاق في سائر الدول النامية في هذه الفترة.

وقد تطورت مرحلة التعليم العالى تطوراً سريعاً حيث شهدت البرامج التعليمية العليا الكثير من التطوير الشامل المتكامل ليتضمن كافة مناحي الحياة من فلسفة – أقتصاد – قانون – تربية – آداب – فنون – تاريخ وغير ذلك، وتأسست أولى الدرجات لنظام الدرجات العلمية وترسخت لتضع عام ١٩٨٠ و أول قانون لـــ (الدرجات العلمية) حتى نهاية ٢٠٠١ وصل عدد الجامعات والمعاهد العليا في الصين إلى ١٢٢٥ وحدة يبلغ عدد الدارسين فيها ٧ مليون، ١٩٠ ألف دارس، ويزيد هذا المعدل عما سبق عام ١٩٩٥ بنحو ١,٥ ضعف، كما وصلت نسبة مراكز تعليم الكبار إلى ٧٧٢ وحدة، يبلغ عدد الدارسين فيها ٤ مليون و ٥٦٠ ألف دارس كما وصلت وحدات الدراسات العليا إلى ٧٣٨ وحدة بلغ عدد الدارسين فيها ٣٩٠ ألف طالب للدراسات العليا.

ولمتابعة حركة تطور التعليم دولياً بدأت الصين في تطبيق نظام تأهيل المعلمين الذى يرمى إلى رفع كفاءة العدد الكبير من المعلمين بدءاً من عام ٢٠٠١ بموجب أحكام هذا النظام لا يمكن أن يقوم بالتعليم والتدريس إلا السادة الذين يحصلون على شهادة تأهيل المعلمين وفقاً للقانون، والآن يبلغ عدد المعاهد العليا للمعلمين في الصين ٢٢١ معهداً يدرس فيها مليون وتسعة وتسعون ألفاً وسبعمائة دارس، كما وصلت عدد المدارس المتوسطة للمعلمين إلى ٦٨٣ مدرسة متوسطة تضم ٧٦٩,٨٠٠ طالب، هذا وقد وصل عدد المعلمين والمعلمات بالصين إلى ما يزيد عن عشرة ملايين معلم ومعلمة.

وبعد الدخول إلى القرن الحادى والعشرين أولت الحكومة الصينية الاهتمام الكبير بالمنظومة التعليمية الصينية على اعتبار أن التعليم يعد جزءاً هاماً لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعى في الصين، وطبقاً لخطة وزارة التربية والتعليم الصينية فإنه سيتم تحقيق الهدف الإستراتيجى بتعميم التعليم العالى في جميع أنحاء البلاد وذلك قبل حلول عام ٢٠١٠ بحيث يرتفع معدل التحاق المواطنين في سن الدارسة بالمدارس العليا (١٨ – ٢٢ عاماً) إلى ١٥% بزيادة عن المعدل الحالى ٩%.

أ- توسيع نطاق قبول الطلاب بالتعليم الجامعى:

حسب خطة التنمية الصينية سيبلغ عدد طلاب مرحلة التعليم الجامعى مع حلول عام ٢٠٠٥ حوالى ١٦ مليون طالب جامعى (منهم ٦٠٠ ألف طالب دراسات عليا) لذلك وبدءاً من عام ٢٠٠١ سيتم قبول حوالى مليون طالب جديد سنوياً بالجامعات والمعاهد العليا ومعاهد الكبار، وهذا يشير إلى أن نسبة التحاق الطلاب بالتعليم العالى في الصين ستصل إلى حوالى ١٥% مع نهاية عام ٢٠٠٥ مما يدفع مستوى التعليم العالى ليدخل إلى مرحلة تعميم التعليم العالى من حيث الأساس في جميع أنحاء الصين، وفى الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ سترتفع نسبة قبول الطلاب بالجامعات الصينية والمعاهد العليا ومعاهد تعليم الكبار لتصل إلى ١٠% وفى مرحلة الدراسات العليا لتزيد على ١٥%.

ب- نظام القروض التعليمية:

بدء العمل بنظام تحصيل رسوم دراسية لمرحلةالتعليم العالى في الصين عام ١٩٨٩، حيث تتحمل الحكومة والمجتمع والأفراد جميعاً نفقات التعليم العالى باعتباره مرحلة تعليم غير إلزامى، وهو ما يمثل أحد المبادىء الأساسية المتبعة الآن لإصلاح نظام تحصيل الرسوم الدارسية بالجامعات والمعاهد العليا بالصين.

ففى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٧ ارتفعت معدلات رسوم الدراسة بمرحلة التعليم الجامعى بالصين لتزيد عن ٢٠% سنوياً، ومع الدخول إلى القرن الجديد ومع عام ٢٠٠١ ارتفعت مصروفات الدراسة في الصين إلى حد كبير نسبياً، حيث يتراوح نصيب الطالب من رسوم الدارسة في الجامعات الصينية الآن ليصل من ٤٢٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ يوان بينما كان نصيب المواطن من دخل سكان المدن والمناطق الصينية حوالى ٥٨٥٤ يوان في عام ١٩٩٩، ويسبب ارتفاع رسوم الدراسة للطالب الجامعى عبئاً ثقيلاً على عدد كبير من العائلات الصينية ومن أجل ضمان عدم انقطاع أى طالب جامعى عن الدارسة بسبب الضائقة المالية، خصصت

الدولة مبلغ ٧٤٤٧ مليون يوان مقسمة على ٨ دفعات كمساعدات تعليمية لمواصلة دفع الاصلاح في نظام تحصيل الرسوم الدراسية في الجامعات في الفترة ما بين عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٩ وكمساعدات للطلبة الذين يواجهون صعوبات اقتصادية كما قامت الدولة بإنشاء منظومة سياسية متكاملة لمساعدة الطلبة الفقراء تشمل هذه المنظومة تقديم منح دراسية وقروض ومساعدات ومعونات مالية هذا بالإضافة إلى تخفيض وإلغاء الرسوم الدراسية.

ويعتبر نظام القروض التعليمية المقدمة من الدولة واحداً من أهم الطرق التى تنتجها الدولة لحل مشاكل الطلاب الفقراء لمواصلة الدارسة بالجامعة الآن، هذا وقد وضع هذا النظام "نظام القروض التعليمية" في عام ١٩٩٩ وهو يمثل وحدة متكاملة كمنظومة سياسية كاملة التمويل ويتمكن بموجب هذا النظام الطالب الجامعى الفقير من الحصول على ما يعادل الرسوم الدارسية ونفقات المعيشة الأساسية من خلال قرض ائتمائى بدون ضمان بواسطة بطاقته الشخصية فقط، وفى نفس الوقت يتمتع هذا الطالب الفقير بأمتياز الخصم من الخزانة الحكومية بنسبة ٥٠% وبصورة عامة يمكن للطالب الفقير أيضاً أن يحصل على قرض قيمته تصل إلى ٨٠٠٠ يوان سنوياً، وغالباً ما لا تتجاوز مدة سداد القرض على الـــ ٨ سنوات، كما يمكن تحديد هذه الفترة على نحو مناسب حيال الطالب المقترض الذى يواصل التعليم بمرحلة الدراسات العليا أو يدرس لإعداد درجة أكاديمية عليا، بعد تخرجه من الدراسة الجامعية النظامية ويتم حساب سعر الفائدة للقروض الدراسية المقدمة من الدولة طبقاً لأسعار الفوائد التى يحددها بنك الشعب الصينى للقروض المتزامنة، كما لا يسمح بارتفاع أسعار هذه الفائدة.

وقد قوبل نظام القروض التعليمية المقدمة من الدولة بترحيب شديد من قبل العائلات والطلاب الفقراء، هذا وقد بلغ في عام ٢٠٠٠ حجم القروض التعليمية المقدمة من الدولة إلى حوالى ٢,٢٥ مليار يوان، كما خصصت الهيئات المالية على مختلف المستويات مبلغ ٢٧٩ مليون يوان من ميزانيتها المالية للقروض التعليمية، هذا وقد ازدادت قيمة القروض التعليمية الممنوحة فعلياً في جميع أنحاء الصين خلال الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠١ لتصل نسبة ٥١% زيادة عن قيمتها في العام السابق كله.

ج- اندماج المعاهد والمدارس العليا:

منذ العقد التاسع من القرن الماضى ظلت مشكلة الاندماج بين الجامعات الشهيرة واحدة من أهم وأسخن القضايا للحديث عن إصلاح نظم التعليم في المعاهد والمدارس العليا الصينية ومع حلول القرن الحادى والعشرين وضعت وزارة التعليم الصينية هدفاً أساسياً

لقطاع التعليم الصينى وهو إنشاء ١٠٠ جامعة شاملة متعددة الفروع العلمية تتحلى بالمستوى العلمى العالى والمستوى العالمى، وقد وصفت وسائل الأعلام الصينية هذا الإجراء بأنه كبناء "حاملات الطائرات" لمجال التعليم العالى وقد بدأت مراحل تعديل ودمج المدارس والمعاهد العليا في بداية عام ١٩٩٣ حيث كانت منظومة التعليم العالى الصينى تتميز بالطابع الشديد المتمثل بالاقتصاد الصينى المخطط خلال عشرات السنوات بعد تأسيس الصين، حيث كانت المدارس والمعاهد العليا تتبع إدارات الوزارات واللجان والانظمة المختلفة وكان بعضها الآخر يتبع إدارة السلطات المحلية للمناطق مما أدى إلى ظهور أوضاع متردية سادت فيها حواجز قطاعية وإنشاءات متكررة ومنخفضة المستوى، ومع بداية عام ١٩٩٩ ظهر المد العارم الخاص بدمج الجامعات والمعاهد العليا والمدارس العليا، وافضل مثال لدمج المعاهد والجامعات الصينية يتضح من دمج معهد الفنون التشكيلية المركزى إلى جامعة تشينخهوا المعروفة باسم جامعة "كمبريدج الصينية" في سبتمبر عام ١٩٩٦، وكذلك اتحاد جامعة بكين صاحبة التاريخ العريق الذى يمتد لأكثر من ١٠٠ عام مع جامعة الطب ببكين أفضل جامعة طبية بالصين في عام ٢٠٠٠.

هذا ويشمل الاندماج بين الجامعات والمعاهد العليا الصينية قرابة نصف عدد المعاهد والجامعات الصينية، وحتى يونيو ٢٠٠٠ قد تم اندماج حوالى ٤٩٠ جامعة ومعهداً عالياً (منها ٣٥٥ جامعة عادية و١٣٥ جامعة لتعليم الكبار) ليتم تكوين وتشكيل ٢٠٤ جامعة جديدة (١٩٦ جامعة عادية و٨ لتعليم الكبار).

د- التعليم الخاص (بالتمويل غير الحكومى):

يعتبر التعليم الخاص هو القناة الثانية لتأهيل وتعليم الأكفاء من الشباب والنشء ومن أجل سير المدارس بتمويل القوى الاهلية إلى المسلك والنظام القانونى منذ وضعت الحكومة الصينية ونفذت في عام ١٩٩٧ رسمياً لائحة إنشاء المدارس الخاصة (القوى الاهلية) وابتداء من عام ١٩٩٨ بدأ تطبيق التراخيص الجديدة ولكافة الهيئات والوحدات لإنشاء المدارس الخاصة في جميع أنحاء الصين، ووفقاً للنصوص المعنية بإنشاء المدارس الخاصة. فإن الأعمال التى تمارسها الهيئات غير المرخص لها من هذا القبيل بإنشاء المدارس تعد عملاً غير مشروع، وحتى نهاية عام ٢٠٠١ كانت الصين تضم حوالى ٧٦ جامعة ومعهداً عالياً (خاص) لديهم صلاحية منح شهادات تأهيل التعليم العالى منها ٧٢ جامعة عادية و٤ جامعات لتعليم الكبار.

وتتميز المدارس الخاصة بالأفكار الجريئة والمرنة في إدارة العملية التعليمية والتدريسية بها، حيث تولى اهتماماً شديداً لتأهيل المعلمين وتحسين الظروف لإدارة التعليم خلال السنوات الأخيرة، هذا وقد ازدادت هذه المدارس قدرة على إدارة التعليم والتأثير على المجتمع تدريجياً بفضل تحسين فعاليتها الاجتماعية والاقتصادية عاماً بعد عام، وقد فتحت هذه الجامعات والمعاهد قبل نظيرتها الحكومية طريقاً جديداً في مجال التعاون بين الصين والأجانب في إدارة التعليم ففتح الأبواب أمام الكثير من الجامعات والمعاهد الأجنبية للدخول إلى الصين عبر التعاون مع بعض المدارس غير الحكومية (الخاصة).

وقد أدى التعاون الصينى – الأجنبى في إدارة التعليم إلى ثراء التعليم الصينى بواسطة التعاون مع المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة الأجنبية وقد وجدت كذلك المدارس الخاصة الصينية طريقاً لتمكين طلابها من متابعة الدراسات العليا في مجالات عدة.

هـ– التعليم عن بعد (التعليم الشبكى):

أظهرت الإحصاءات الحديثة أن عدد الطلبة الصينيين في نظام التعليم عن بُعد "التعليم الشبكى" يبلغ الآن ما يزيد على ٢٠٠ ألف طالب ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد ليصل إلى مليون طالب بعد ثلاث سنوات وقد أجمع العديد والعديد من الشخصيات في أوساط التعليم على أن التعليم من خلال التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة والتى تمثل الجامعة التى بلا "أسوار" (المتمثل في التعليم عن بُعد) سوف يصبح ٦٣ جامعة.

فهو "كالبطاقة الخضراء" لدخول والتحاق الشباب الصينى بالجامعات الشهيرة ذائعة الصيت وفى نفس الوقت سيؤدى التعليم عن البعد لإصابة أسلوب التعليم التقليدى السائد في الصين الآن بصدمات مؤكدة.

ففى عام ١٩٩٩ لم يكن بالصين إلا ست جامعات فقط هى التى فتحت برامج "التعليم عن بعُد" بها وهذه الجامعات هى جامعة بكين، جامعة تشينغهوا، جامعة بكين للبريد والبرق، وجامعة جاتيانج وجامعة خونان وجامعة الإذاعة والتليفزيون المركزية، وفى العطلة الصيفية لعام ٢٠٠٠ بدأت تسع جامعات أخرى في بكين ومدن أخرى منها جامعة الشعب وجامعة اللغات الأجنبية ببكين و١٦ جامعة أخرى في مقاطعات خيلونغ جيانغ وشاندونج وبلدية شنغهاى في فتح برامج التعليم عن بعُد عبر شبكات الإنترنت، ليصل بذلك مجموع عدد الجامعات الشبكية "بنظام التعليم عن بعُد" المقامة بإجازة وزارة التعليم الصينية لتصل حوالى ٣١ جامعة يمثل العدد الأكبر منها الجامعات الرئيسية والشهيرة في الصين.

وفى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ وإبريل ٢٠٠١ وصل عدد الطلاب المتقدمين لامتحان القبول بجامعة الشعب ببكين على شبكة الإنترنت إلى حوالى عشرة آلاف طالب يمثلون ما يقرب من ٢٠ مقاطعة وبلدية ومنطقة حكم ذاتى بالصين.

ويعتبر الطلبة في المناطق الذاتية أو المتخلفة تعليمياً هم الأكثر استفادة من نظام "التعليم عن بعُد" الجامعى "شبكات التعليم عن بعد" كما أن الطلبة المتخلفين في امتحانات القبول بالجامعة والعاملين في الخدمة أيضاً يمكنهم جميعاً أن يجدوا من خلال شبكات التعليم عن بعد الفرص المتاحة للدارسة الذاتية والتدريب على مدى الحياة.

ودفعاً لتعميم التكنولوجيا ذات الموجه العريضة تدريجياً من أجل تنمية وتطوير نظام التعليم عن بعُد (التعليم الشبكى) فإن منصة النقل عريضة الموجه ومتعددة الوسائط عبر الأقمار الصناعية المفتوحة لمحطة تليفزيون التعليم الصينية، تستطيع بث ٨ برامج تلفزيونية و٨ برامج للصوتيات اللغوية وما يزيد عن ٢٠ برنامجاً من خلال الإذاعة الرقمية بنظام أى بى (IP) ويحقق الربط السريع بين شبكة الاتصالات بالأقمار الصناعية وشبكة التعليم والأبحاث العلمية الصينية (GER NET) أقدم شبكة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية وللاتصالات المتبادلة في الصين بحيث تشكل شبكة حديثة للتعليم عن بعُد تتميز بوظائف تبادلية بصورة أولية ممتازة.

و- التعليم الخاص والتعليم المهنى:

مع تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، اهتمت الحكومة الصينية بالتعليم الخاص، حيث أصدرت الدولة سلسلة من القرارات والقوانين واللوائح التى تحدد على نحو واضح وسليم حق المعاقين في التعليم، كما وضعت الدولة مجموعة من السياسات والمبادىء الرامية إلى تحقيق الاصلاح والتطوير للتعليم الخاص، حيث اعتمدت ميزانية خاصة بهذا المجال مما يضمن لقضايا التعليم الخاص التطور السريع. وطبقاً للأحصاءات فقد وصلت المدارس المقامة خصيصاً لتعليم الأطفال الصم والبكم والمتخلفين عقلياً في جميع أنحاء الصين إلى عدد ١٥٣٩ مدرسة كما أرتفع عدد الفصول الخاصة بالتعليم الخاص بالمعاقين والملحقة بالمدارس العادية لأكثر من ٥٤٠٠ فصلاً يدرس فيها ما يزيد عن ٣٧٨ ألف طالب معاق، علاوة على ذلك فهناك عدد آخر من الطلبة المعاقين في المدارس العادية، هذا وقد أنشىء حوالى أكثر من ١٧٠٠ جهاز في جميع أنحاء الصين تعمل هذه الاجهزة على إعداد وتدريب الاطفال المعاقين سمعياً على إعادة قدراتهم على السمع حيث تقوم هذه الاجهزة بتدريب

وإعداد أكثر من ٧٠ ألف طفل كما أنه يوجد بالصين حوالى ما يزيد عن ١٠٠٠ هيئة أو وحدة للتدريب المهنى خاصة بالمعاقين.

هذا وقد صدر في عام ١٩٩٦ "قانون التعليم المهنى" ويتضمن التعليم المهنى عدداً رئيسياً من المدارس المهنية العليا والمدارس الفنية المتوسطة والمدارس الفنية والمدارس المهنية الثانوية وكذلك عدداً كبيراً من مراكز التدريب قبل التشغيل وغيرها من مدارس تدريب الكبار الفنية، وهيئات التدريب المدعومة بالتمويل الاجتماعى، ويبلغ الآن عدد المدارس المهنية بشتى اشكالها وعلى مختلف المستويات في جميع أنحاء الصين ١٧ ألف مدرسة مهنية، وأكثر من ٢٠٠٩٠ مركزاً للتدريب قبل التشغيل وأكثر من ٤٠٠ ألف وحدة لمراكز التدريب للعمال ومدارس التدريب الفنى للكبار، وهيئات التدريب المدعومة بالتمويل الاجتماعى.

هذا ويتلقى عدد يبلغ أو يزيد عن عشرات الملايين من المواطنين في أنحاء الصين للتدريب المهنى في هذه الهيئات والمدارس المهنية سنوياً.

ى- الطلاب الاجانب الوافدون للصين و الطلبة الصينيون المغتربون:

لقد دفع التقدم الاقتصادي الصينى عدداً كبيراً من دول العالم لتهتم بسوق اغتراب الطلبة الصينيين والعمل على تدعيم ودفع سياسة استقدام الطلبة الصينيين للدراسة بالخارج، وحسب الاحصاءات، فقد وصل عدد الطلاب الصينيين المغتربين في جميع أنحاء العالم لحوالى ٣٨٠ ألف طالب، وفى كل عام ينطلق حوالى ٢٥ ألف طالب صينى للدراسة في الخارج ليمثلوا بذلك العدد الأكبر للطلاب المغتربين على مستوى العالم.

ويوزع الطلاب الصينيون المغتربون على حوالى ١٠٣ دولة من دول العالم حيث تأتى أمريكا واليابان في طليعة وأكثر الدول استقطاباً للطلبة الصينيين، أما انجلترا فقد إزداد عدد الطلبة الصينيين الذين يدرسون فيها في السنوات الثلاث الماضية ٤ أضعاف حيث تجاوز العدد ما يزيد على ١٠ الآلاف طالب ويأتى الترتيب العام للدول التى يفضل الطلبة المغتربين الصينيين على النحو التالى:

أمريكا – انجلترا – استراليا – كندا – ألمانيا – فرنسا – اليابان، والطلبة المغتربون الصينيون يدرسون المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا في جامعات الخارج، وأغلب هؤلاء الطلبة يدرسون في الخارج على نفقاتهم الخاصة، فعلى الرغم من أن الصين دولة من

الدول القليلة على مستوى العالم التى تتمتع بالمنح الدراسية المجانية إلا أنه مازال هناك ما يبلغ ٢٠٠٠٠ طالب تقريباً حالياً يحصلون على منح دراسية مجانية سنوياً للدراسة بالخارج.

ومن فترة طويلة كانت أعداد الطلبة الصينيين المغتربين يفوق ويتجاوز أعداد الطلبة الوافدين للدراسة بالصين، إلا أنه خلال الأعوام القليلة الماضية حدثت عدة تغييرات جوهرية عملت على زيادة عدد الطلاب الوافدين للدراسة في الصين ويمثل عام ٢٠٠١ أكثر الأعوام التى استقبلت فيها الصين عدداً كبيراً من الطلاب الأجانب بالصين فلأول مرة منذ الخمسينيات وحتى الثمانينات من القرن الماضى يصل عدد الطلاب الأجانب بالصين إلى ٣٥٠ ألف طالب أجنبى ولم يقتصر الأمر على دراسة اللغة الصينية ودورات التعليم والتدريب القصيرة، بل شيئاً فشيئاً إزداد عدد وأقبال الطلاب الأجانب للدراسة بالصين في مجالات العلوم المتخصصة والحصول على الشهادات العلمية.

وهناك أكثر من ٨٠% من عدد الطلاب الأجانب بالصين يتخصصون في دراسة اللغة الصينية، ثم تأتى دراسة الطب الصينى والأبر الصينية وغيرها من التخصصات الخاصة بالثقافة التقليدية الصينية في المرتبة الثانية، ومع الدخول إلى العقد التاسع من القرن الماضى حدث تغيير جذرى في تعليم الطلاب الأجانب بالصين حيث أقبل الطلاب الأجانب والبالغ عددهم حوالى ٥٠ ألف طالب للدراسة في الصين للحصول على المؤهلات الدراسية في تخصص التربية والتعليم.

ولا يقف الاستقرار السياسى والأمنى بالصين وكذلك التقدم الاقتصادي الذى تشهده الصين الآن كأحد أهم الأسباب التى تجذب الطلاب الأجانب للدراسة في الصين بل تظهر بوضوح أيضاً المزايا المنهجية التى تحافظ عليها الجامعات الصينية في أساليب التدريس حيث زاد الارتقاء بالعملية التعليمية في الصين.

جريدة التعليم الصينية-٤نوفمبر ٢٠٠٢

China.com.cn\jiaoyu.

المجتمع الصيني المعاصر

١- الحياة في الصين:

اتخذت الحكومة الصينية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية العديد من الإجراءات لحل مشكلة البطالة التى خلفتها الصين القديمة واستطاعت تشغيل أربعة ملايين مواطن حتى عام ١٩٥٧ ولكن خلال فترة الثورة الثقافية من ١٩٦٦ وحتى ١٩٧٦ لم يستطع المثقفون من الشباب الالتحاق بالمدارس أو تلقى التدريبات المهنية وذلك بسبب نقص فرص التعليم والتدريب المهنى آنذاك، مما أوجد مشكلة البطالة التى أزعجت عشرات الآلاف من العائلات، ومنذ عام ١٩٧٩ تمكنت الحكومة الصينية من توفير ١٨ مليون فرصة عمل للشباب المثقف الذين ذهبوا إلى المناطق الجبلية والريفية أثناء فترة الثورة الثقافية، وبلغ عدد العاملين في المجتمع الصينى في عام ١٩٩٠ حوالى ٥٨٠ مليون نسمة منهم ١٥٠ مليون عامل وموظف، في حين تزايد هذا العدد عام ١٩٩٥ ليصل إلى ٦٢٤ مليون تقريباً، والآن يزداد عدد العاملين في المجتمع الصينى عاماً بعد عام.

ونظراً لزيادة عدد السكان بالصين فإنها تواجه ضغوطاً كبيرة من أجل توفير فرص عمل للمواطنين فقد قامت الحكومة الصينية مع بداية عام ١٩٩٣ في ممارسة سياسة "سوق الأيدى العاملة" من أجل توزيع الأيدى العاملة التوزيع الأمثل، وأيضاً من أجل إصلاح هيكل العمل والتشغيل وإتاحة المزيد من فرص العمل وتحسين نظام الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة وتسعى الحكومة لتشكيل هيكل جديد تسعى من خلاله للتنسيق التام بين فرص التنمية في المدن والريف واختيار كل إنسان علمه بطريقته الخاصة وكذلك عمل الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل بحيث يخدم ذلك المجتمع وقد بلغ عدد مكاتب العمال في الصين ألف مكتب للعمالة والتوظيف.

أما بالنسبة لدخل الفرد الصينى فقد بدأت الحكومة الصينية بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في اتخاذ إجراءات عديدة من أجل إصلاح نظام الأجور القديم، وقد تم تعديل رواتب العاملين والموظفين عدة مرات وخاصة بعد أن أعيد نظام المكافآت والأجر حسب العمل، كما قدمت الحكومة الصينية. علاوة غلاء معيشة منذ عام ١٩٧٩ فزادت أجور العاملين زيادة كبيرة، وفى عام ١٩٩١ بلغ معدل دخل الفرد الصناعى للفلاحين ٧٠٩ يوان وبلغ معدل دخل الفرد الصافى لأبناء المدن والبلديات ١٥٤٤ يوان، وفى عام ١٩٩٥ بلغ معدل دخل الفرد ٥٥٠٠ يوان بزيادة ٧٧,١% عن عام ١٩٧٨.

الأجور الصينية لها أشكال متنوعة ومتباينة فهناك الأجر بالساعة والأجر بالمقاولة والأجر المتجاوز بالمقاولة والعلاوات والإعانات المالية، وفى عام ١٩٨٥، قررت الصين إصلاح نظام الأجور من اجل القضاء على المساواة الخطيرة في الأجور فأخرت نظام الأجور المركبة باعتبار الأجور الوظيفية أساساً في الأجهزة الحكومية والدوائر الاجتماعية وكذلك تطبيق سياسة الأجور المتدرجة الخاصة في الوحدات العلمية والتعليمية والثقافية والصحية والرياضية، أما في المصانع والمناجم فيطبق نظام الأجور ذات الثمانى درجات وكذلك يطبق في كثير من المؤسسات نظام ربط إجمالى الأجر بالفاعلية الاقتصادية، لذلك أخذت نسبة المكافآت والعلاوات في الارتفاع ومنها علاوة طبيعة العمل والعلاوة الصحية وعلاوة المسكن والعلاوة الغذائية..الخ، وهناك علاوات خاصة بأصحاب الإنجازات والإسهامات العظيمة في الأبحاث العلمية.

أما عن استهلاك الفرد الصينى فقد ارتفع مستوى بل ونوعية استهلاك الفرد الصينى في الفترة الأخيرة، فإزداد معدل الاستهلاك السنوى لكل صينى من ٨٤ يوان سنوياً عام ١٩٧٨ إلى ٢٣١١ يوان عام ١٩٩٥ بزيادة تقدر بحوالى ٧,٤% وفقاً للسعر الثابت وبلغ هذا المعدل لسكان المدن ٥٠٤٤ يوان بزيادة ٦,٥% سنوياً، ١٤٧٩ يوان لسكان الريف بزيادة ٧,١% سنوياً.

وكذلك تغيرت نوعية استهلاك السكان بحلول عام ١٩٩٥ أصبح لدى كثير من الأسر التليفزيون والفيديو والثلاجة والراديو والتسجيل والكاميرا وكذلك أجهزة التكييف والآلات الموسيقية وأدوات الطبخ الحديثة، أما عدد الفلاحين الميسورين الذين يمتلكون أجهزة الفيديو والدراجات البخارية والسيارات الصغيرة فليس بقليل.

يشتمل نظام الضمان الاجتماعى في الصين على التأمينات الاجتماعية والرفاهية العامة والإعانات والخدمات الاجتماعية فهو معونة مالية تقدمها الدولة والمجتمع للمواطن في حالات الشيخوخة والمرض والإصابة المزمنة والعجز عن العمل وكذلك في حالات الكوارث العسيرة من أجل حماية وسلامة وأمان المواطنين.

بلغ عدد المشتركين في التأمين ضد البطالة في عام ١٩٩٥حوالي ٩٥ مليون عامل وضد الشيخوخة ٨٩ مليون عامل، في حين يتقاضى ٢١ مليون متقاعد رواتبهم وطبقاً لنظم ولوائح تأمين العمل فإن العامل يحق له التقاعد في سن الستين للرجال والخامسة والخمسين للنساء والموظفات والخمسين للعاملات، ويجوز للعاملين العاجزين عن العمل الذين لم تبلغ

أعمارهم سن التقاعد أن يسرحوا من العمل ويحق لهم تقاضى المعاش التقاعدى بنسبة ٤٠% من أجورهم الشهرية، وبدأت الحكومة الصينية في تطبيق نظام الدوام لخمسة أيام في الأسبوع منذ عام ١٩٩٥، أما بالنسبة للأرياف فإن مستوى التأمينات الاجتماعية بها لا يزال منخفضاً نسبياً فلا يمارس فيها سوى التأمين ضد الشيخوخة وإغاثة وأعانة المنكوبين والفقراء والخدمات الطبية التعاونية، وتقوم الحكومة الآن بإصلاح نظام الضمان الاجتماعى فهو جزء مكمل لإصلاح النظام الاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية العامة.

٢- القوميات الصينية:.

تعد الصين من البلاد المتعددة القوميات، حيث تتكون الصين من ٥٦ قومية وتمثل قومية هان حوالي ٩٤% من أجمالي سكان الصين، فهي أكثر القوميات تعداداً، ولذلك تسمي بقية القوميات الخمسة والخمسين الأخرى بالأقليات الصينية، فهي تمثل ٥٦ مليوناً فقط من أجمالي سكان الصين، ومن هذه القوميات ما يتعدى تعداد سكانها المليون نسمة مثل قومية مانغ جو، هوي، زانغ وى وو آر، مياو، أي، جوانغ، بو أي، تشهاو سيانغ، مان، تونغ، ياو، وعلي الرغم من قلة تعداد هذه الاقليات، الا أنها تشغل مساحة كبيرة من الأراضي الصينية، تقدر بحوالى ٥٠ : ٦٠% من أجمالي مساحة الصين، وتتركز معظم هذه القوميات في المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي التالية : سين تيانغ، جوانغ سي ، سي زانغ، تشين هاي، جانغ سو، سي تشوانغ، ئين نان، جوي جاو، هونان، جوتنغ دونغ، لياو نيغ، دي لينغ، هاي لونغ تيانغ وغيرها.

وعلي مدار التاريخ الصيني ، قام الشعب الكادح من مختلف القوميات باستصلاح وتعمير المساحات الشاسعة في الصين وفي فترة الثراء المادي والروحي الذي قدم إنجازات واضحة في تطور التاريخ الصيني وعلي مدار التاريخ كان معظم حكام الصين ينتمون لقومية هان، وكثيراً ما خلق هذا الأمر تصدعات وانقسامات بين القوميات، كثيراً ما تعرضت الأقليات للظلم والإهانة وجعل مناطقهم مرتعاً للتخلف الاقتصادي والفقر. وقد أختلف الأمر بعد التحرير، فقد تحررت جميع القوميات الصينية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وها هي الأقليات القومية تطبق في أراضيها نظام الحكم الذاتي، والذي يعني خضوع هذه المناطق لقيادة الدولة الواحدة وإنشاء أجهزة للحكم الذاتي لممارسة سلطة الحكم الذاتي، والهدف من تطبيق هذا النظام هو جعل أبناء الأقليات القومية سادة أنفسهم ويديرون شؤونهم المحلية الخاصة بقومياتهم بأنفسهم ، وقد أجيز "قانون الحكم الذاتي الإقليمي القومي" عام ١٩٨٤ حيث يوجد

في الصين حالياً ٥ مناطق ذاتية الحكم، ٣٠ ولاية ذاتية الحكم، ١٢٤ محافظة ذاتية الحكم، ويمارس الحكم في هذه المناطق مجالس نواب الشعب والحكومات الشعبية ويمثل أبناء القومية مواطنيهم من خلال رئيس اللجنة الدائمة لمجلس نواب الشعب ونوابه حيث يكونون من أبناء الأقليات القومية. وذلك بهدف بناء وطن اشتراكي يساهم في بنائه جميع الأبناء من مختلف القوميات الصينية. كما تتميز كل قومية من هذه القوميات بلغتها الخاصة ورموزها الخاصة باستثناء القليل منها مثل قومية هوي، قومية مان، قومية شي التي تستخدم اللغة الصينية المعروفة، فمثلاً قومية مانغ جو، قومية زانغ، وي وو آر وغيرها لها لغتها الخاصة بها، ونظراً لاختلاف الظروف التاريخية التي شكلت هذه القوميات، فإن لكل منها عاداتها وتقاليدها الخاصة بها، فهناك مهرجان ندامو والتي تقيمه قومية مانغ جو في الصيف والخريف من كل عام، حيث تقام سباقات الفروسية، ورمي السهام، والغناء والرقص وغيرها من الأنشطة، أما قومية باى فهناك "عيد الشعلة" الذي يقام احتفالاً بالنصر، حيث يرفع أبناء القومية الشعل إلي أطراف الحقول ويشربون الخمور ويرقصون ويغنون احتفالاً بالنصر، أما قومية آي فهناك "عيد رش الماء" حيث يتبادل أبناء القومية رش الماء أملاً في الحصاد الوفير والإنتاج المزدهر في العام الجديد. اماعن قومية هان فينتشر أبناؤها في كافة أنحاء الصين، ويسكنون الأودية العليا والوسطي للنهر الأصفر ونهر اليانجستي ونهر اللؤلؤ وفي السهل الشمالي الشرقي لقومية هان لغتها التي تستخدم في كافة أنحاء الصين. وهكذا عاش الأجداد الصينيون من مختلف القوميات علي هذه التربة الثرية، وقد بدت هذه القوميات المتعددة والمتوحدة وكأنها مائة زهرة متعددة الألوان والأشكال لتضئ بستان أسيا الشرقية والذي يشغل مساحة تتعدي تسعة مليون وستمائة ألف كيلو متر مربع.

جريدة الشعب الصينية ٢٠٠٢/٦/٢٤

٣- العادات والتقاليد:

تتميز الصين بكثرة قومياتها وقد أدى التباين والاختلاف في الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لكل من هذه القوميات إلى تكوين عادات وتقاليد فريدة ومتباينة عبر مراحل التاريخ الطويل، من حيث مراسم الزواج والملبس والطعام والمسكن وغيرها.

أ- الزواج:

تختلف مراسم الزواج من قومية لأخرى، فزواج الشباب التابع لقومية هان قبل التحرير كان يقوم به والدى العريس فكانوا يحددون له منذ الصغر وهو طفل عروسه القادمة،

بل كان هناك من يختار لأبنه قبل ولادته عروسه، وهناك من كان يوكل الخاطبة لتنوب عنه في طلب الزواج من أهل العروس، وعند الخطبة يقدم العريس بعض الأشياء كمهر للعروس، وتحمل العروسة جهازها إلى منزل العريس ثم يقام الاحتفال بالزواج وكان من المسموح للعريس أن يتزوج من أكثر من عروس ولكن الأرملة التى توفى زوجها عليها ألا تتزوج بعد وفاته.

هذا كان الحال قبل التحرير أما بعد التحرير فقد أعلنت الحكومة الصينية قانون الزواج الذي لا يسمح بالزواج بأكثر من زوجة وكذلك حدد السن القانونى للزواج وحرية الزواج القائم على حرية الاختيار ونبذ ومعارضة الزواج القائم على البيع والشراء أو الإجبار وتم تعديل هذا القانون بعد ذلك ليحدد سن الزواج ابتداء من ٢٢ عاماً للزوج و٢٠ عاماً للزوجة، وغالباً ما تكون علاقة الحب هى أساس الزواج وقد تنشأ هذه العلاقة في مجال العمل أو الدراسة أو عن طريق وسيط ثالث بين الطرفين وقد يتم الآن بالصين عديد من المكاتب في كثير من المناطق التى تقوم بدور الوسيط من أجل تسهيل التعارف بين الشباب بعضهم البعض وبرغم ذلك فإن رأى الوالدين يعد مرجعاً أساسياً للطرفين ولذلك يحرص الطرفان على موافقة الوالدين قبل اتخاذ القرار النهائى.

أشكال الإحتفال بالزواج في الصين مختلفة فهناك الزواج الجماعى حين يشترك عديد من العرسان في إقامة حفل زواج جماعى وهذا الشكل من الناحية الاقتصادية يُعد رائعاً فهو الشكل الذى ينادى به المجتمع ويقوم المسئول بإلقاء كلمة يهنىء فيها الجميع ويفتتح حفل الشاى إيذاناً بالاحتفال، وهناك شكل آخر يسمى الزواج السياحى، وفيه يزور العروسان الأماكن السياحية الشهيرة وذلك أثناء عطلة الزواج وهذا الشكل يختلف عن العادات والتقاليد القديمة للزواج حيث يتجنب العروسان دعوة الآخرين ومشاركتهم وتقديم الهدايا للتهنئة، وهناك شكل آخر وهو أن يقيم العروسان حفل زواج مقتصراً على إقامة مأدبه للأصدقاء وقبول هداياهم، وتتفق هذه الأشكال جميعاً في تقديم الشيكولاتة للتهنئة وهى تسمى "شيكولاتة العادة" وطبقاً لعادات وتقاليد قومية هان فإن تناول هذه الشيكولاتة هو نوع من التبرك لا يجب رفضه في هذه المناسبة وغالباً ما يحدد يوم الزواج في أيام الأعياد فهى أيام رغد وثراء ويسهل تذكرها دائماً.

ونظراً لتعدد القوميات هناك من يقدم حصاناً أو قطع الجريد كمهر للعروس مثل قومية مانغ جو وهناك من يقدم شجر النخيل مثل قومية مى، وهناك من يقدم أكياس من الملح

..الخ، وكذلك يختلف أسلوب طلب العريس للعروس في هذه القوميات المختلفة ففى قومية مانغ جو يقوم والداى العريس بدعوة أقاربهم أو من يتوسمون فيه الأخلاق الكريمة ثم يحملانه من الخمور والحرير ويطلبان منه الذهاب إلى منزل العروس لطلبها لابنهما كزوجة وإذا قبلت أسرة العروس الهدايا وقدمت زجاجات الخمور وتناولتها مع الضيوف فهذا يعنى قبول طلبهم وإذا رفضت قبول هذه الهدايا فهذا يعنى رفضهم لأن تكون أبنتهم زوجة للعريس المتقدم، ويقوم العروسان بدعوة أقاربهم إلى منزل العريس ويقدم العروسان بعض الشاى والخمور للضيوف، وفى الاحتفالات الكبرى يقدمون للضيوف خروفاً كاملاً كمآدبه لهم.

وتختلف عادات الزواج في قومية "ياو" فبعد أن يمر الطرفان بمرحلة التعارف يقومان بالغناء الثنائى المشترك فيسأل العريس سؤالاً تجيبه عروسة في شكل غنائى وهكذا يدخلان معاً مرحلة الحب والعشق حتى الزواج ويأتى من ينوب عن العريس في حمل المهر إلى عروسه وهو "كيس من الملح" وهو يعد أثمن وأقيم الأشياء في هذه القومية كما تنتج هذه القومية فول الصويا ولذلك فهو يقدم في حفلات الزواج كجزء من عاداتها وتقاليدها، ويذهب العريس ومرافقوه في مساء اليوم السابق للزفاف إلى العروس وصديقاتها اللاتى يحطن بها حيث يجلس الجميع حول الموقد المشتعل ويتجاذب الجميع أطراف الحديث وسط الضحكات والأغانى ويتبادل الجميع فول الصويا المحمص الذى قامت بتحميصه العروس بنفسها.

وفى صباح اليوم التالى تقوم العروس بالتزين استعداداً لتوديع منزلها والذهاب إلى بيت الزوج كما يظهر الشباب في أبهى صورهم وخاصة في أعياد رش الماء هذا العيد الخاص بقومية تاى، حيث يرش الماء وتتسابق المراكب، وترقص رقصات الطاووس وأهم نشاطات هذا العيد هو رمى حقائب الورود، وهى حقائب تقوم الفتيات بحياكتها من قطع القماش عليها الورود والزهور وتقوم الفتيات بإلقاء هذه الحقائب على الشباب الذى يصطف أمامهم بمسافة ليست قريبة فيتلقاها الشاب المقابل ويعاود إلقاءها على الفتاة المقابلة وهكذا تتكرر هذه الحركة لتجمع بين القلبين المتحابين، وإذا فقد الحقيبة أو لم يتلقها طرف من الطرفين فإنها تعنى خسارته وتعرضه للعقوبة وعليه أن يقدم أحب شىء إلى الطرف الآخر وكثيراً ما يقدم الفتيات إلى الشباب مشبك الشعر أو الأسورة أو ملبساً جديداً وكثيراً ما يقدم الشباب للفتيات خنجراً صغيراً أو وروداً من الخيط أو بعض الأزرار وبمجرد قبول أحد الأطراف لهذه الهدية فعليه أن يخبر الطرف الآخر بعنوان مسكنه حتى يمكن للعلاقة الجديدة أن تستمر، كما يعنى رفضه للهدية المقدمة عدم قبول هذا الشخص ورفض حبه، وأثناء سير

الشباب ليلاً فهم يمسكون الكشاف الصغير ليسلط ضوء هذا الكشاف على محبوبته التى أختارها قلبه وإتباع هذه الفتاة لهذا الضوء يعنى قبولها بهذا الشاب ثم يبحث الأثنان عن مكان يمكن لهما التعبير عن مشاعرهم وتجنب الفتاة لهذا الضوء يعنى رفضها وعدم قبولها لهذا الشاب، وتحاول التعبير عن ذلك بعدم الاهتمام بهذا الضوء وكأنها لا تراه، بل وتستمر في طريقها أو عملها الذى تقوم به، ولذلك لا يمكن للغرباء عن المنطقة الخاصة بقومية تاى أن يحملوا كشافاً معهم إلى هذه المناطق ولذا فعليهم إدراك هذه التقاليد لتجنب هذه المشاكل.

إن العلاقة الزوجية في العصر الحديث تتحدد قانونياً في ضوء موافقة سن الرجل والمرآة لما ينص عليه القانون ٢٢ سنة للرجل و٢٠ سنة للمرآة عندئذ يتقدمان معاً إلى هيئة تسجيل الزواج للحصول على شهادة الزواج، لذلك فإن حفلة الزفاف ليست أمراً شرعياً ضرورياً للزواج، بل طريقة فقط يعبر بها أقرباء العروسين وأصدقاؤهما عن تهانيهم الحارة لهما، وقد تأتى هذه الحفلات في صورة مهيبة سارة أو بسيطة ساذجة حسب إمكانيات الأسرة المادية، أما مراسم حفلات الزفاف للأقليات القومية فهى كما ذكرنا متعددة الأنواع والأشكال، فهناك من يغنون ويفرحون، وهناك من يبكون بكاءاً يستمر عدة أيام ليل نهار وهناك من تنتقل إلى بيت الشاب الذى يتزوجها وهناك شاب ينتقل إلى بيت عروسه وهناك حفلات يدهن فيها أقرباء العروس وجوه مستقبليها بطلاء تجميلى أسود أو يمزحون مع العريس أو والده..الخ.

ب- الزواج بالاجانب

وفى شرح مبسط لحالات وظروف زواج الصينيين بالأجانب كتب كه نجيوشينغ وانغ مين فانغ قائلين:

إن حالات زواج الصينى (الصينية) بالأجنبية (الأجنبى) تزداد سنوياً مصاحبة بذلك التطور الكبير والإصلاح والانفتاح والاحتكاك والتعامل مع الأجانب، فطبقاً لإحصاء عام ١٩٧٩ وصل عدد حالات مواطنى هذه المدينة التى ينتمى إليها كاتب المقال من الأجانب من خارج البلاد أو من مواطنى هونج كونج ومكاو إلى ٢٨٧ زوج ووصل هذا العدد إلى ١٥٠٠ عام ١٩٨٩، كانت حالات الزواج عام ١٩٧٩ من أجانب ينتمون إلى ١٤ دولة ومنطقة أجنبية وصلت بعد ذلك إلى ٤١ دولة ومنطقة.

يختلف تقدير الناس لهذه الظاهرة فالجانب المتشائم يقول أن هذا سينتج لنا جنساً غير صاف وسيؤدى إلى تسرب المهارات والكفاءات للخارج وايضاً يقلل الانتماء، لكن بعض

علماء الاجتماع يعتقدون بأن الزواج بالأجانب يحقق اندماج الأجناس البشرية وتبادل الخبرات..الخ، فهل هذا في النهاية شيء حسن أم سيء.

لقد قمت بزيارة المختصين بتقييم قانون الزواج بين الأسر وزيارة السيد جانغ شيان ير عميد كلية العلوم السياسية والقانون والمعنية والمسئولين بالمدينة، يعتقد السيد جانغ شيان يى الذى قام بعمل فحص وتحليل كاملين بجميع ظروف وأحوال زواج الصينيين بالأجانب أن هذه الظاهرة أصبحت متكررة ولكن يجب علينا استخدام القانون في الحفاظ على حقوق الطرف الصينى وخاصة إذا كانت فتاة، ذلك لأن الإحصائيات تشير إلى أن النسبة الكبرى بين الزواج بالأجانب هى من الصينيات المتزوجات من أجانب خارج الولاية من بينهم ٨٥% من فتيات بكين ٩٠% من فتيات شنغهاى وإذا تعرضنا لتحليل ظروف زواج الصينيات بالأجانب بشنغهاى كمثال فإننا نجد أن الأسلوب الذى تم به الزواج كان تعارفاً عن طريق الأقارب أو أن بعضهم كانوا زملاء الدراسة أو العمل أو علاقة أستاذ بتلميذته أو جيرانه والبعض الأخر ربما تعارفا بعد التقابل مصادفة، أغلبهم عاش حياة أسرية سعيدة ولكن مما لا تستطيع أخفاؤه هو أن الزواج بالأجانب يُعد من الظواهر الاجتماعية المعقدة وظروفه تدعو للتأمل والدراسة إذا ما جمعناها في النقاط التالية:

أولاً: إن عدد الصينيات المتزوجات بالأجانب تفوق عدد الشباب الصينى المتزوج بأجنبيات ومما يدعو للانتباه هو أن هدفهم من هذا الزواج هو السفر للخارج.

ثانياً: فترة تعارف الطرفين قصيرة كالبرق فبعضهم يتزوجون بعد تعارفهم بأقل من شهر وكأنه يقدم نفسه هدية للطرف الآخر من أجل تحقيق ما يسمونه بأحلام شخصين بل أن بعضهم يعيشون سوياً بعد تعارفهم ببضع ساعات وفى نفس الليلة.

ثالثاً: أن فارق السن بين الطرفين كبير وغالباً ما يكون سن الزوج أكبر من سن الزوجة وأغلبهم يكونون من الأثرياء وعندما نقول فارق السن نعنى بذلك ما فوق العشرين سنة فهناك مثلاً فتاة تعمل في محل للمأكولات لم يتجاوز عمرها الحادية والعشرين فتزوجت بكامل رغبتها زوجاً يناهز الثانية والسبعين وله إقامة بالخارج، هذا النوع من الزواج الذى يتجاوز فيه فارق السن النصف قرن يسمى زواج الجد بالحفيدة.

أدت مثل هذه الظروف السابقة إلى زيادة قضايا الطلاق أيضاً في هذا النوع، فطبقاً لما قاله العاملين بمحكمة الشعب الوسطى أنهم قد تلقوا ٣١ قضية طلاق من هذا النوع عام

١٩٧٨ وفى عام ١٩٨٥ وصل هذا العدد إلى ٨٦ قضية وفى عام ١٩٨٦ تجاوز هذا العدد المائة قضية وإزداد هذا الرقم في السنتين الأخيرتين.

عند تحليل أسباب طلاق ١٠٨ من هذه الحالات وجدنا أنها تتلخص في أن الهدف الذى تم على أساسه اختيار كل طرف للآخر كان غير سليم والارتباط العاطفى بينهما ضعيف، بل أن العلاقات الخارجية بعد الزواج وصلت إلى ٥٢,٥% ووصلت نسبة الذين تحطمت أحلام سفرهم للخارج إلى ٣١,٥% ونسبة الذين لم تتحقق رغبتهم الكاملة في الثراء وساد البرود المشاعر بينهما وأصبح كل منهم مشكلة لا يمكن تجاهلها وهم هؤلاء الذين خالفوا القانون وقاموا بخداع الطرف الآخر بتكرار الزواج.

فطبقاً لقانون الزواج في الصين فإنه على المواطن الصينى (الصينية) الذى يتزوج بأجنبية (أجنبى) إذا تزوجا على أرض الصين أن يحترما قانون الزواج بالصين والذى ينص على أن لكل زوج زوجة واحدة ولكل زوجة زوجاً واحداً والمساواة بين المرآة والرجل...الخ، ومنع تعدد الزوجات ولكن لأن هناك من أتى من هونج كونج أو مكاو وسبق له الزواج فإنهم يقومون بخداع الطرف الآخر مستغلين جهله بالأخر والرغبة الملحة في الزواج بأجنبى أو من هونج كونج أو مكاو ورغبتهم في السفر للخارج والثراء السريع ويقومون بإتمام الزواج مستغلين كل هذه الظروف.

إذا ما السبيل لتقويم هذه الظاهرة وتنمية الوعى السليم؟

فبالإضافة إلى رفع القدرات الشخصية للعاملين بلجنة تقييم قانون الزواج بين الأسر، يجب على العاملين بلجنة تسجيل الزواج بالمدينة، دراسة قانون الزواج بالأجانب جيداً أو إستيعاب الأحكام والتشريعات الخاصة به حتى يتسنى تطبيقها بدقة.

كما يجب في الوقت نفسه نشر الوعى بين جميع فئات الشعب نحو هذه القضية فلا يجب أن يتعاطف المجتمع مع المرآة ويلوم الرجل وكذلك لا يجب أن يتساهل مع الفتاة التى تبيع شبابها وجسمها بثمن بخس..الخ.

وكذلك الدعوة بكل قوة لتطبيق أحكام وسياسات الزواج الصحيحة ومساعدة الدولة في إرساء المبادىء الصحيحة نحو هذا الاتجاه.

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة مكاتب في جوانج تجووفوتجين وتجى تجيانغ وشنغهاى .... الخ تسهل إجراءات زواج الصينيات (الصينين) بالأجانب في أمريكا وأستراليا...الخ ويسمى الزواج بالبريد وكذلك باليابانيين وغيرهم وظهور هذه المكاتب من

الظواهر الاجتماعية الخطيرة التى يجب الانتباه إليها جيداً وتحذير المواطنين منها، بل يجب معاقبة كل من يقوم بهذه الأعمال ويخالف القانون ويفسد العلاقة الصحية للزواج بالأجانب.

جريدة ون خوى ١٩٩٠\١٢\١٣

٤- احتفالات الصينيون بالاعياد

من الأعياد الرسمية في الصين عيد رأس السنة أول يناير مع بداية العام الجديد ولهذا العيد عطلة يوم واحد في كافة أنحاء الصين، عيد المرآة العاملة العالمي (٨ مارس)، عيد التشجير (١٢ مارس)، عيد العمال العالمي (أول مايو) ولهذا العيد عطلة يوم واحد في كافة أنحاء البلاد، عيد شباب الصين (٤مايو)، عيد الطفل العالمي (أول يونيو) ،عيد تأسيس جيش التحرير الشعبي الصيني (أول أغسطس) ،عيد المعلمين (١٠ سبتمبر)، العيد الوطني (أول أكتوبر) ولهذا العيد عطلة يومين في كافة أنحاء البلاد.

ومن الأعياد التقليدية الرئيسية في الصين :

عيد الربيع :.

وهواحتفالا ببداية الربيع ونهاية الشتاء القارس من كل عام، وتقيم الصين احتفالات عظيمة بمناسبة هذا العيد التقليدي ، وكان يسمي سابقاً عيد رأس السنة القمرية الجديدة، وخلاله تقوم كل عائلة صينية بلصق لافتات اليمن والبركة علي واجهات المنازل وتزين المنازل برسوم رأس السنة وتسمي الليلة السابقة لهذا العيد "ليلة الوداع" ولذلك يجتمع فيها أبناء العائلة حول مائدة نهاية العام لتناول الأطعمة المتنوعة الأصناف ولتبادل أطراف الحديث في جو تسيطر علية البهجة والسرور، ويسهر الجميع حتى الصباح في لهو ومرح، وتسمي هذه السهرة "سهرة العمر"، وفي صباح اليوم التالي يتبادل الأقارب والأصدقاء الزيارات للتهنئة بالسنة الجديدة، ولهذا العيد عطلة ثلاثة أيام في جميع أنحاء الصين، وتشهد مختلف المناطق في الصين بهذه المناسبة أنشطة ترفيهية تقليدية وأشهرها رقصة الأسد، ورقصة فانوس التنين ورقصة التجديف والسير علي الحبال، كما تنطلق المفرقعات في كافة أنحاء البلاد تعبيراً عن البهجة والسرور، ويذكر أن عادة أطلاق المفرقعات قد سادت من التاريخ القديم للصين، حيث بدأ الصيني القديم بإحراق أجزاء من البامبو ينطلق علي أثارها الأصوات العالية، ثم تطورت إلي وضع البارود في هذه الأجزاء من البامبو لتصبح البامبو المفرقع،

ويحكي أن روح شريرة تسمي (سنة) كانت تأتي لتؤذي الانسان مع بداية الربيع، فما أن تسمع أصوات المفرقعات، حتى تسرع هاربة بعيداً في خوف وفزع، ولذا يحرص كل أنسان علي أطلاق المفرقعات طلباً للأمن والأمان، ثم ظهرت بعد ذلك أوراق البارود التي يصدر عنها أصوات وخيوط ضوئية بمجرد استعمالها، فأطلق عليها المفرقعات، ومن أهم الأطعمة التي يحرص الصينيون علي تناولها علي مائدة "نهاية العام" هو الفطائر المحشوة باللحوم، وهي تعني" فطائر تجديد العمر" حيث تبدأ لحظة حلول العام الجديد وغروب العام المنصرم من هذه اللحظة، وقد جاء أسم "فطائر تجديد العمر" من هذا المعني.

عيد يوان شياو:.

وهو يعني عيد الفوانيس، ليلة الخامس عشر من الشهر القمري الأول، وهذه الليلة هي ليلة البدر الأولي بعد عيد الربيع، ومن هنا جاءت عادة التمتع بالمصابيح والفوانيس الملونة وتناول كرات من دقيق الأرز اللزج المحشو بالسكر، ويرمز هذا الشكل المستدير إلي "لم الشمل" ويعود تاريخ هذا العيد إلي أكثر من ٢٠٠٠ عام، فمنذ أسرة هان التي أضاءت مختلف المصابيح الملونة لمدة ثلاثة أيام متواصلة، ثم أزدات إلي مدة خمسة أيام في عهد أسرة سونغ حتي كان عهد أسرة بيان وأسرة مينغ ولم يعد انشاء هذه العادة بالقوة السابقة لها في العهود الماضية، حتى عصر أسرة تسينغ وعادت اضاءة المصابيح الملونة في بكين بشكل أكثر انتشارا أو اتساعا، أما في العصر الحديث فتنتشر مختلف المصابيح الملونة المختلفة الأشكال والتي تعلق بالمدن والحدائق والمحلات، فهناك فوانيس القصور، والحوائط، وفوانيس علي شكل إنسان ونباتات وزهور وحيوانات وطيور، كما تقام معارض المصابيح أو الفوانيس أثناء هذا العيد. كما تجري نشاطات ترفيهية عديدة، منها رقصة الأسد، ورقصة فانوس التنين، ورقصة الأسد من الرقصات المنتشرة في مختلف أنحاء الصين، وهي متعددة الأشكال والأنواع. وتتكون عادة من طرفان، يتنكر أحدهما في شكل الأسد، والأخر في شكل يداعب هذا الأسد بكرة زجاجية وينقسم الأسد إلي قسمين أحدهما الأسد المثقف ويمثل روح اللطف والوداعة ويعرض مجموعة من الحركات منها الهرس، لعق الذيل، الدحرجة وهز الذيل وغيرها، أما الأسد المحارب فهو يجسد صورة الشجاعة والإقدام، ويقدم مجموعة من الاستعراضات المتمثلة في القفز، والشقلبة، وتغيير الاتجاهات في الجو، وتاريخ هذه الرقصة يصل إلي ٢٠٠٠ عام.

وهناك عرض فانوس التنين وهو رقصة تعرف أيضاً برقصة التنين وقد ارتبطت بشكل المصباح. وتنتشر هذه الرقصة في مناطق الصين المختلفة، والتنين هو أحد الحيوانات السحرية التي عرفت في الأساطير الصينية فهو يجسد التبرك عند الصينيين، ولذلك فينتهز الصينيون فرصة الاحتفال بعيد الفوانيس للتعبير عن عاداتهم باللهو بفانوس التنين وللتعبير عن مشاعر الفرح والسرور، ويصنع هذا الفانوس من البامبو والخشب والورق، ولذلك فمنها ما يستخدم للإضاءة ومنها ما يستخدم للرقص فقط ويصنع من القماش بالإضافة للبامبو والخشب.

عيد دوان وو:

يأتى فى اليوم الخامس من الشهر الخامس ، ويحكى أن هذا العيد يرتبط بذكرى الشاعر الوطنى (تشيوى يوان) أحد رجال مملكة "تشو"فى عصر الممالك المتحاربة وقد قدم إلى الملك اقتراحات عديدة لتوحيد البلاد ومقاومة الفساد السياسى، ولكنه تعرض للإفتراء والوشاية به من قبل العناصر الفاسدة عند الملك، الذى أمر بنفيه، حتى سقطت مملكة تشو على يد مملكة تسين، فألقى هذا الشاعر بنفسه فى النهر فى اليوم الخامس من الشهر القمرى الخامس من نفس العام (عام ٢٧٨ ق.م) وحين علم الناس بانتحاره سارعوا إلى النهر وأخذوا يجدفون قواربهم بحثاً عنه اوعن جثمانه.

وصار ذلك اليوم فيما بعد مناسبة لإحياء ذكرى ذلك الشاعر العظيم، يجرى خلاله تجديف القوارب التنينية الشكل، كما يلقى فى الأنهار قطع من ورق الخيزران المحشوة بالأرز على سبيل القرابين ويقال أن هذا الشاعر ظهر لشخص على ضفة النهر وقال له "أن الطعام الذى قدمتموه لى قد أكله التنين فأرجوكم أن تقدموه لى داخل أوراق الخيزران وتربطوا أطرافها بخيوط ملونة بخمسة ألوان، لأن التنين يخاف من ذلك خوفاً شديداً"، كما يقال أنه بعد أن فشل الناس فى العثور على جثمان الشاعر فقاموا برمى نوع من الأرز فى الماء ليأكله السمك إنقاذاً لجثمان الشاعر من ان يتعرض للأكل من هذه الأسماك، ثم اعتاد الناس بعد ذلك على إلقاء هذا النوع من الكرات المحشوة بالأرز فى نفس هذا اليوم من كل عام، ثم تحولت هذه العادة إلى تناول هذا النوع من الأرز اللزج الملتف بورق الخيزران المشدود بالخيوط فى ذكرى هذا الشاعر وتسمى بتسونغ تسى وهو طعام تقليدى فى عيد دوان وو.

عيد منتصف الخريف:

يحل فى اليوم الخامس عشر من الشهر القمرى الثامن من كل عام، ونظراً لأن هذا اليوم يصادف منتصف الخريف فقد سمى بعيد "جونغ تشيو" أى عيد منتصف الخريف، ويقال أن تاريخ هذا العيد حوالى ٢٠٠٠ عام، ففى العصور القديمة كان الملك يقدم فى هذا الوقت القرابين للقمر طلباً للحصاد الوفير، ثم صارت بعد ذلك عادة التمتع بضوء القمر حيث يقال أن القمر فى تلك اليوم يكون بدراً أو أكثر أشراقاً واكتمالاً، كما يتمتعون أيضاً بتناول كعك القمر، ويحكى أن هذا الكعك يرتبط بانتفاضة الفلاحين فى نهاية عصر أسرة بيان، حيث كان الفلاحون يتناولونه فيما بينهم كهدايا ويكتب عليه تاريخ هذه الانتفاضة وهو منتصف أغسطس حتى صارت فيما بعد عادة يتبادل الناس فيها الكعك بهذه المناسبة، وهذا الكعك المستدير بهذا الشكل ليجسد الوحدة، وأنتشرت هذه العادة فى جميع أنحاء الصين، كما زادت صناعة هذا الكعك دقة، وتطورت رسوماته، فنجده على شكل اللوز البرى، والأرنب، و زهرة القرنفل وغيرها، وتحت ضوء البدر المتألق يجلس أفراد الاسرة جميعاً يأكلون كعك القمر يستمتعون بمشاهدة البدر الساطع، أما الذين لا يقيمون مع أهاليهم فيرددون بيت الشاعر (لى باى) الذي نظمه بهذه المناسبة ولا تزال الألسنة تردده حتى اليوم" لما رأيت البدر يسطع نوره، نكست رأسي سائلاً عن وطني"

وبالإضافة إلي هذه الأعياد التقليدية، فهناك العديد من الأعياد التقليدية الخاصة لمختلف القوميات، فهناك عيد رش الماء لقومية تاى، ومهرجان "تدام" لقومية منغوليا وعيد المشاعل القومية لقومية يي، وعيد دانو لقومية باو وغيرها من الأعياد التقليدية لمختلف القوميات.

تعليق:.

تغيرت في الآونة الأخيرة أساليب الاحتفال بالأعياد وخاصة عيد الربيع فقد كتب تشيو شي في جريدة بكين (١٩٩٦/٢/١٣) يقول بأنه نظراً لتغير الظروف الاقتصادية مؤخراً في الصين أصبح شكل الاحتفال بعيد الربيع يتحول من الالتفاف حول مائدة واحدة وتناول الطعام إلي السفر للخارج ورؤية أماكن جديدة وقد يرجع هذا لطول مدة أجازة هذا العيد فينتهزها البعض في السفر للخارج، وكذلك لوجود ما يؤمن هذه الرحلات مادياً، وقد استعدت الدولة تمشياً مع هذا الاتجاه بتجهيز وتأمين الرحلات الجوية والبرية داخل الصين وخارجها فهذا اتجاه جديد لا يمكن تجاهله.

شبكة الصين ٢٠٠٣\٩\٢٩



دار شركة الحريرى للطباعة
ت : ٣٢٠١٢٨٥